عناصر القوة الشاملة لجمهورية مصر العربية

السكان (القوة البشرية)

(صورة لأحد الآثار الفرعونية المهمة)

لا يملك أي إنسان وهو يتكلم عن مصر في أي مجال إلا أن يكون في خياله أجداد المصريين القدماء، كم كان هؤلاء البشر متفوقين وروادًا سبقوا الإنسانية كلها وأسسوا التاريخ الإنساني كله أهدوا الإنسانية مبادئ الرياضيات والفلك والكتابة، واستخدموا القلم والورق والطب والهندسة والزراعة والري والصيد والموسيقى والأدب والرسم والنحت، وقبل كل شيء التوحيد والأخلاق، آثارهم التي تمثل أكثر من ثلث آثار العالم تفصح عن عبقرية وتفرد وموهبة لم تتكرر حتى اليوم، في الوقت الذي كان العالم كله وقبل ١٠ آلاف عام يعيش حياة همجية قاسية وموحشة في جماعات تسكن الكهوف والأحراش، كانت مصر دولة ذات تخوم وحكومة مركزية وقانون وجيش ولها نظامها السياسي ومواردها الاقتصادية وتقاليدها الاجتماعية ومعتقداتها الدينية ومعابدها وتكنولوجيتها، وقبل كل شيء شعبًا كريمًا يتحلى بمكارم الأخلاق نواته الأسرة وعماده الاحترام الكامل للمرأة، والاهتمام الفائق بالأطفال والولاء المطلق للحاكم والحب

الإنهائي لكمت أو الأرض السوداء وهو اسم مصر في عهد الفراعنة. في زيارة للخليفة العباسي السابع عبد الله المأمون بن هارون الرشيد إلى مصر عام ٨٣٢ ميلادية ٢١٧ هجرية جلس وسط حاشيته قائلًا قبح الله فرعون مصر إذ قال أليس لي ملك مصر فلو رأى العراق، فرد عليه قاضي قضاتها قائلًا يا أمير المؤمنين ما تراه اليوم بقية مما دمره الله ﷻ ألم تقرأ قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾ فتلك بقية باقية بعد تدمير فكيف كانت قبله؟، فقد بلغنا يا أمير المؤمنين أنه ليس هناك أرض أعظم من أرض مصر خيرًا وبركة والبساتين والأشجار بحافتي النهر من رشيد إلى أسوان، والمرأة تخرج حاسرة بلا خمار لكثرة شجرها وطيب أهلها، وجباية مصر اليوم ٩٠ مليون درهم (الدرهم يساوى ٣.١٢٥ جرام فضة عيار ٩٩٩ أي حوالي ٢٠٠ مليون دولار بأسعار اليوم) وقد قال عمرو بن العاص رضي الله عنه إن ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة وهو محق، لاحظ أن خراج الأندلس في ذلك الوقت يساوي ٧ ملايين درهم والناتج المحلي لأوروبا كلها بذلك الوقت يعادل خراج الأندلس أي أن حجم الاقتصاد المصري بتلك الأيام يعادل تقريبًا ١٠ أضعاف الاقتصاد الأوروبي كله هذا يعنى ببساطة أن مصر كانت واحة غناء مزدهرة تجاريًّا وزراعيًّا وحرفيًّا بينما دول أوروبا جميعها لاتزال غابات وأحراشًا تسكنها جماعات من الغجر والمتوحشين، منذ فجر التاريخ مصر دولة مركزية موحدة مارست سيادتها على كامل تخومها بمفهوم السيادة الحديث قبل العالم أجمع بما لا يقل عن ٥٠٠٠ عام، في تاريخ الحضارات والممالك والأمم يمكن للقارئ العادي والمتخصص أن يميز الشعوب العظيمة والأخرى العادية، بين الشعوب الذهبية المتفوقة والأخرى غير الذات القيمة أو الأهمية والعادية، مصر تتربع على قمة الأمم كقطعة ذهبية ثمينة لا تقدر بثمن متفردة تبقى على مر الزمن ذات قيمة وأهمية حضارية وإنسانية، كل ما يمكن أن يفعله الزمان بها أن يَخبوَ بريقها ويُقل نورها، ولكنها دائمًا أبدًا في ضعفها وقوتها غناها وفقرها تبقي متوهجة متفردة تشع معرفة وقيمة، وحكمة ملهمة للإنسانية، مصر على رأس الأمم الذهبية وفوق قمة الشعوب العبقرية وإلى يوم الدين.

ورد في كتاب المواعظ والاعتبار بذكرالخطط والآثار لتقي الدين المقريزي (لما خلق الله عز وجل آدم مثل له الدنيا شرقها وغربها، سهولها وجبالها

وأنهارها وبحارها، عمارها وقفورها، ومن يسكنها من الأمم ومن يملكها من الملوك، فلما رأى مصر رأى أرضا سهلة ذات نهر جار مادته من الجنة تنحدر فيه البركة، ورأى جبلًا من جبالها مكسوًا بالنور لا يخلو من نظر الله إليه فدعى سيدنا آدم للنيل بالبركة ولشعب مصر بالرحمة والبر والتقوى والحفظ،وقال: أكثر الله زرعك وضرعك وزكى نباتك ومازال فيك الخير ما لم تتجبري أو تتكبري أو تخوني).

كما ورد عن ابن عباس في كتاب فتوح مصر وأخبارها لأبى القاسم بن عبد الحكم أن سيدنا نوحًا عليه السلام وضع يده على رأس حفيده مصر بن بنصر بن حام ودعا له قائلًا: (بارك الله فيك وفي ذريتك وأسكنك الأرض المباركة التي هي أم البلاد وغوث العباد التي أنهارها أفضل أنهار الدنيا واجعل فيها البركات وسخر لك ولأولادك الأرض وقواهم عليها)، ومن قول سيدنا نوح أم البلاد وردت التسمية الشهيرة عن مصر بأنها أم الدنيا.

مصر أم الدنيا، فضلها الله على سائر بلاد الأرض، وشهد لها في كتابه بالكرم وعظم المنزلة وذكرها باسمها وخصها دون غيرها وكرر ذكرها (ورد اسم مصر صريحًا بالقرآن الكريم ٥ مرات و٢٥ مرة ضمنًا)، فضل مصر لا يحتاج إلى برهان فيكفيها أن منها أنبياء الله إدريس وموسى وهارون ويوشع بن نون والخضر ولقمان ودانيال وخرقيل، وعاش فيها إبراهيم ويوسف ويعقوب والأسباط وعيسى عليهم جميعًا أفضل الصلاة وأتم التسليم.

قال الرسول ﷺ موصيًا أصحابه عليهم السلام: «**إذا فتحتم مصر فاستوصوا بالقبط خيرًا فإن لهم ذمة ورحمة**» وقال أيضًا «**الله الله في قبط مصر فإنكم ستظهرون عليهم ويكونوا لكم عدة وأعوانًا في سبيل الله**»، صدق رسول الله ﷺ.

ورد عن التابعى كعب الأحبار قوله: مصر بلد معافاة من الغبن من أرادها بسوء كبه الله على وجهه.

كما قال عنها الصحابى الجليل أبو موسى الأشعرى أهل مصر جند شداد ما كادهم أحد إلا كفاهم الله مؤنته.

فى رواية عن والى العراق والقائد الأموى الشهير الحجاج بن يوسف الثقفى أنه أوعظ والى مصر في عهد عبد الملك بن مروان طارق بن عمرو فقال

(عليك بالعدل فهم قتلة الظلمة وهادمى الأمم، ما أتى عليهم قادم بخير إلا التقموه كما تلتقم الأم رضيعها وما أتى عليها قادم بشر إلا أكلوه كما تأكل النار الحطب، هم أهل قوة وأهل صبر وجلد فلا يغرنك صبرهم ولا تستضعف قوتهم، فاتق غضبهم وانتصر بهم فهم خير أجناد الأرض).

فى حرب فرنسا والمكسيك قال شارل لويس نابليون بونابرت (١٨٥٢-١٨٧٠) المعروف بالأمبراطور نابليون الثالث (قبل أن تصل الكتيبة المصرية لم نحظ بانتصار واحد وبعد أن وصلت لم نر بعدها الهزيمة)، وكان الخديو محمد سعيد باشا والى مصر قد أرسل تلك الكتيبة بناء على طلب الأمبراطور لمساعدته بعد إخفاقات عديدة.

كتب المرشال والنبيل الفرنسى مارمون إلى قيادته في باريس: (لا ترسلوا إلينا فرقة تركية، أرسلوا إلينا كتيبة مصرية)، وكان وقتها يقود قوات الحلفاء (مصر - إيطاليا - فرنسا - إنجلترا - الدولة العثمانية)بحرب القرم ضد روسيا.

كتب كلود بك وهو طبيب فرنسي نابه عمل كبيرًا لأطباء الجيش المصري في عهد «محمد علي باشا» واصفًا المصريين (هم أصلح الأمم للحرب من صفاتهم الامتثال للأوامر - الشجاعة والثبات عند المخاطر - الصبر في مواجهة المحن - الإقدام في ميادين القتال - لا يعرفون الخوف وليس في مفرداتهم التردد).

قال أدولف هتلر الزعيم الألماني عن مصر (أعطنى سلاحًا روسيًّا وضابطًا ألمانيا وجنديًّا مصريًّا أغزو بهم العالم).

قال الشيخ زايد آل نهيان رحمه الله: مصر بالنسبة للعرب هي القلب وإذا مات القلب فلا حياة للعرب، نهضة مصر من نهضة العرب.

قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي «بنيامين غانتس: (الأحداث في مصر تثبت أنه يجب علينا التواضع والحذر في تقديراتنا لقوة الشعب المصري وحيوية شبابه) قال هذه العبارة معلقا على حماسة الشباب الثائر ضد نظام مبارك يوم ٢٨يناير ٢٠١١.

لا يمكن أن أنسى أو ينسى أي سياسي محلي أو عالمي الصورة التي تناقلتها وسائل الإعلام المحلية والأجنبية عن أحد الشباب المصري الثائر خلال

أحداث جمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ وهو يحمل بين يديه قنبلتى دخان مشتعلتين أطلقتها قوات الأمن المركزى في اتجاه زملائه مواجها بصدره احدى العربات المدرعة وهو غير مكترث في تحدٍ ووطنية واضحة وطاقة غير محدودة وقوة لا تغيب عن أعين الخبراء، هذا المشهد الذي أزعج دوائر صنع القرار الإسرائيلية أثبت عبقرية هذا الشعب ومكنونه الحضارى النادر ووطنية شعبه منقطعة النظير وطاقته غير النهائية والتزامه النادر وجميعها أخلاق لا تخرج إلا وقت الشدائد.لقد كان في يقيننا أن شباب مصر أصبحوا ضحية لمخدرات تذهب العقول وملذات تشغلهم عن أنفسهم ومستقبلهم ولكن ما حدث في ثورة يناير ٢٠١١ أثبت عظمة شعبنا وحيوية وقوة شبابه.

الانضباط كلمة السر للأمة المصرية إذا احسن استغلالها أصبحت بقمة العالم، أثناء ثورة يناير ٢٠١١ أنهارت وزارة الداخلية وفقدت أكثر من ٩٠% من معداتها وأفرادها وأحرقت غالب مقراتها، باتت الحكومة عاجزة، الجيش لم يكن مستعدا بعد لتولي مسئولية جهاز الشرطة لا قانونا ولا تدريبا ولا تجهيزا، احتاجت الدولة المصرية لعدة شهور لاستعادة وجودها بالشارع وفرض القانون، وعاشت مصر لمدة اربعة عشرة يوما في غياب كامل لاى سلطة منظمة لحفظ الأمن وتنفيذ القانون سواء سلطة الجيش أو الداخلية إثناء تلك الفترة الطويلة في عمر أي دولة حديثة أثبت الشعب المصري بانضباطه الذاتى عظمته وتحضره، لم ترتفع معدلات الجريمة كثيرًا عن معدلاتها الطبيعية انتظم الناس في أعمالهم، لم نشهد عمليات سلب ونهب واسعة كما هو متوقع وحاصل بالدول الأخرى، في مثل تلك الظروف لم نشهد حالات اغتصاب أو قتل أو سرقة على نطاق واسع بل حالات معدودة واجهها الشعب بلجانه الشعبية التي شكلها بعفوية وبدائية عبقرية ففرض أمنًا وسلامًا في مجتمع يبلغ تعداده قرابة الـ ٨٥ مليون نسمة يضم بين جنباته مسيحيين وأجانب مقيمين كالعراقيين والسودانيين واليمنيين بوسائل بدائية وإمكانات متواضعة.

مصر دولة عابرة للقارات تتوسط أهم قارات العالم وتتحكم في أهم طرق المواصلات الجوية والبرية والبحرية بالعالم، مصر سرة العالم وعنقه من يحكم مصر يؤثر بحكم موقعها الفريد في العالم، تقع في الشمال الشرقي لقارة إفريقيا

ولديها امتداد لقارة آسيا حيث شبه جزيرة سيناء (٦%) من مساحة مصر ويحدها من الشمال البحر المتوسط وسواحل قارة أوروبا الجنوبية، سميت مصر على اسم مصرآيم ابن حام بن نوح عليه السلام، تبلغ مساحتها مليون كم مربع تقريبًا، طولها ١٢٨٠ كم، وعرضها ١١١٥ كم، عدد سكانها ٨٩ مليون نسمة حسب إحصاء ٢٠١٤ يتركزون على مساحة ٧% تقريبًا من مساحتها حيث الدلتا وجانبا وادى النيل، يمثل ساكنو المدن ٥٠% تقريبًا من عدد السكانن وتمثل قوة العمل ٣٠% من عدد السكان (٢٨ مليون عامل تقريبًا ٢٠١٤) منهم ٢٠% إناث. ويمثل العاملون بالريف ٥٧% والعاملون بالمدن ٤٣%، يستقطب قطاع الزراعة والصيد ٢٧% من قوة العمل وقطاع التشييد والبناء ١٢% والصناعة ١١% والباقى قطاع الخدمات وبخاصة السياحة والقطاعات المرتبطة بها.

يعيش ٢٥% من عدد السكان تحت خط الفقر أي بدخل أقل من دولار أمريكي يوميًا، كما تبلغ نسبة الأمية ٢٧% من عدد السكان، ونسبة البطالة ١٣% من قوة العمل (حوالي ٣.٦ مليون تقريبًا ٢٠١٤)[١].

يلزم الدستور الحالي بمواده من ١٨-٢١ الحكومة بإنفاق ما لا يقل عن ٤% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم ما قبل الجامعي و٢% على التعليم الجامعي، عدد الطلاب في مصر أربعة أضعاف سكان النرويج وضعف عدد سكان السويد وأيضًا ضعف عدد سكان البرتغال ويتساوون مع مجموع سكان اليونان وبلجيكا معًا، لو أحسن استغلالهم وتوجيه طاقاتهم لأضافوا قدرات هائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يبلغ عدد الطلاب في مراحل التعليم قبل الجامعي ١٨.٥ مليون طالب، ٨٥% بمدارس حكومية والباقي منخرطون في التعليم الخاص و٢.٢ مليون طالب في المرحلة الجامعية بالجامعات والمعاهد العامة والخاصة ٧٥% منهم بالجامعات والمعاهد الحكومية (٢٠١٤).

---

(١) بعد قرار لاحكومة المصرية بتعويم الجنيه المصري أمام باقي العملات الدولية، تغييرات جميع المؤشرات الاقتصادية للأسوأ حيث زادت معدلات البطالة ونسب التضخم حتى وصلت إلى ١٥٪ و٢٠٪ على التوالي وزادت نسبة الفقراء إلى أكثر من ٣٠٪ وانخفاض الناتج القومي الإجمالي إلى ٢٣٠ مليار دولار.

حسب إحصاء ٢٠١٤ الوارد بمركز معلومات وزارة التعليم يبلغ عدد المدارس بمختلف مراحل التعليم ٥٠ ألف مدرسة تحتوى على نصف مليون فصل دراسى، كما يبلغ عدد الجامعات في مصر ٢٦ جامعة حكومية و٤ جامعات أهلية غير هادفة للربح و٢٠ جامعة خاصة و١٢ أكاديمية و٨ كليات عسكرية، يبلغ إجمالى مخصصات التعليم ما قبل الجامعى في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤ ٥.٥ مليار دولار والتعليم الجامعى ٢.٥ مليار دولار، يوجد في مصر حوالي ١٢٥ ألف باحث ٤٠% منهم باحثين في العلوم الإنسانية موزعين على الجامعات ومراكز الأبحاث وأكاديمية البحث العلمي بالإضافة إلى حوالي ١٥٠ ألف باحث وعالم مصري يعملون خارجها منهم ١٩٠٠ عالم في تكنولوجيا وعلوم الذرة ومنهم ٤٢ رئيس جامعة مرموقة ومنهم ٢٠٠٠ مهندس يشغلون مناصب مهمة بشركة ميكروسوفت الأمريكية فقط غير عشرات الشركات الأمريكية والأوروبية الاخرى، ينتشر على أرض مصر ٣٥٢ مركزًا بحثيًّا منهم ١٤ مركزًا تابعًا لوزارة البحث العلمى و١١٩ مركزًا تابعًا للجامعات والكليات و٢١٩ مركزًا بحثيًّا تابعًا للوزارات، تبلغ ميزانية البحث العلمى المصري حوالي مليار دولار تذهب غالبها مرتبات للباحثين والإداريين (٢٠١٤)، يعانى الباحثون المصريون من ضعف التمويل اللازم لأبحاثهم كما أنهم غالبًا مكبلين بقوانين بيروقراطية تتعامل معهم كأنهم موظفون إداريون وليسوا علماء وباحثين نابهين يجب أن يكونوا متفرغين لأبحاثهم ومعاملهم.

من أهم المراكز البحثية في مصر:-

١- مدينة مبارك للأبحاث العلمية.
٢- مدينة زويل للأبحاث العلمية.
٣- معهد علوم الاتصالات والمعلومات.
٤- مركز تكنولوجيا الفضاء والاستشعار عن بعد.
٥- مركز الكيمياء المتقدمة.
٦- المركز القومي لتكنولوجيا الصناعات البحرية.
٧- معهد بحوث الطاقة الجديدة والمتجددة.
٨- معهد بحوث البيئة والموارد الطبيعية.

٩- معهد بحوث الزراعة وتنمية الأراضي القاحلة.
١٠- مركز بحوث الرعاية الصحية.
١١- مركز بحوث الصناعات الغذائية.
١٢- مركز بحوث الصناعات الدوائية.
١٣- مركز بحوث القياس والمعايرة.
١٤- مركز تكنولوجيا الاختبارات.
١٥- مركز البحوث الهندسية.
١٦- معهد بحوث البترول.
١٧- المعهد القومي للبحوث الفلكية.
١٨- معهد تيودوربلهارس للأبحاث.
١٩- مركز تطوير الفلزات.
٢٠- مركز البحوث النووية.
٢١- مركز إدارة المخلفات.
٢٢- معهد بحوث الإلكترونيات.
٢٣- معهد تكنولوجيا الإشعاع.

واقع البحث العلمي في مصر مزري ولا يرضى أي وطني غيور ويدعو للرثاء، المخزون الحضاري لأقوى وأعظم أمة على مر التاريخ معطل ومكبل بإدارة حكومية متخلفة وقوانين بالية وأساليب عمل مقيدة للطاقات العقلية، ثروة مصر العقلية تكاد تكون متوقفة وتتعامل معها الدولة وكأنها مجموعة من الموظفيين العموميين وليسوا علماء وعقول وبشرا نابغين، الدولة تنفق أرقامًا هزيلة على التعليم والبحث العلمي والنتيجة ضعف مستوى الخريجين وتدني مستوى الأبحاث العلمية وعشوائيتها وسطحيتها ونتيجة لهذا تحتل مصر المركز ٣٨ من أصل ٤١ دولة مهمة على مستوى عدد البحوث العلمية المنشورة سنويًّا كما تحتل المركز ٩٩ من بين ١٤٣ دولة في مؤشر الابتكار العلمى، لا يوجد مجال علمى واحد يمكننا أن نتحدث عنه بفخر وتكون لمصر فيه كدولة وحكومة الريادة إقليميًّا وعالميًّا ولكن هناك نوابغ فردية مصرية بمختلف المجالات تؤكد المعدن الأصيل

والنادر لهذا الشعب الرائع، الإدارة الحكومية المصرية وعلى مدار عقود لم تستوعب أهمية البحث العلمى في التنمية الشاملة، حتى اليوم تتشدق القيادات الكبرى بالوطن بعبارات خطابية لم يؤمنون بها يومًا ولم يستوعبوها، حتى اليوم يرى المخطط المصري والقيادة المصرية أن إنفاق المليارات في ما يمكن أن يموله القطاع الخاص يمثل ضرورة ملحة وأهم لأمن مصر القومي من إنفاق تلك الموارد على أبحاث علمية تسهم في حل مشكلاتنا المزمنة وأمراضنا القاتلة كما أن العقلية التشريعية الحكومية ما زالت تعتمد في عقوباتها على حبس الحريات وما تلزمه من نفقات ضخمة تثقل الموازنة العامة للدولة وتبدد مواردها بينما كثير من العقوبات يمكن تعديل أحكامها لتكون عقوبات مالية فنقلل عدد السجون لا أن نزيدها ونوجه ونزيد مواردنا إلى ما يدعم نهضتنا وتقدمنا، ما زالت العقلية الأمنية القديمة تتحكم في مفاصل الدولة ومازال محدودي التفكير وقليلي الخبرة والموهبة يتربعون بأركان السلطة، لقد أوجزت للقارئ جهود الحكومات في تركيا وإيران وإسرائيل لدعم البحوث العلمية وبرامج تلك الدول لربط كافة أنشطة الدولة بالبحث العلمي وكيف يقود العلماء بتلك الدول سياساتها وخططها، وأيضًا كيف تنبهت كل من المملكة السعودية والإمارات أخيرًا لأهمية البحث العلمي وتحويل اقتصادهما من اقتصاد مستهلك إلى اقتصاد يعتمد على العلم كمحرك ومولد للدخل القومي، بينما مازلنا في مصر نمتلك جيشًا من العلماء والباحثين ومئات المراكز البحثية، ولكن على الأوراق دون أن يكون لعلمهم وعملهم أثر ولا لتفوقهم دليل، ما لا يعلمه الكثيرون أن التخصص الدقيق للعالم المصري الشهير أحمد زويل هو تكنولوجيا استخدامات الليزر في المجالات المدنية والعسكرية وجائزة نوبل التي حصل عليها كانت بسبب أبحاثه في علم أشعة الليزر وتطبيقاته التي كان منها اختراعه كاميرات الطيف التي تلتقط الصور في فيمتو ثانية، لقد ذكرنا سابقًا كيف أن إسرائيل لديها تكنولوجيا استخدام الليزر في تخصيب اليورانيوم اللازم للمفاعلات النووية والاستخدامات العسكرية وهى تكنولوجيا رغم تعقيداتها إلا أنها رخيصة وقليلة الوقت مقارنة بالتكنولوجيا التقليدية للتخصيب في وحدات الطرد المركزى، زويل معروف للعالم وللحكومة المصرية منذ عام ١٩٩٣ حيث حصل على جائزة ولف الإسرائيلية أرفع الجوائز

العلمية تقديرًا لأبحاثه في مجال الفيزياء والكيمياء ومنها الليزر، ومن قبلها حصل على جائزة الملك فيصل عام ١٩٨٩ في العلوم هل كان بمصر من يهتم؟ هل كان بمصر من لديه رؤية وطموح فيستعين بخبرات الرجل ونبوغه وتفوقه فينتقى من أبنائها النابهين ليعطيهم من علمه وموهبته؟ هل كان هناك بمصر مؤسسة واحدة تنبهت لأهمية العلم الذي يمثله هذا الرجل وغيره فاستعانت به لتحقيق تقدم علمى يدعم قوتنا.

○ بعض علماء مصر رفيعي المستوى بالداخل والخارج

فيما يلي قائمة ببعض أهم علماء مصر بالخارج يسهمون بنبوغهم وتفوقهم في خدمة بلاد وأوطان أخرى غير بلادهم وأوطانهم.

١- دكتور أبو بكر الصديق، عالم الرياضيات الشهير الحاصل على جائزة أفضل عالم رياضيات بالعالم من أكاديمية جاليليو بلندن، والأستاذ الزائر لجامعات أوروبا وأمريكا، والذي له أكثر من ٥٠٠ بحث علمي ونظرية باسمه.

٢- الدكتور محمد عبده، أستاذ الفيزياء وبخاصة الاندماج النووي والحاصل على جائزة أينشتين من الأكاديمية الصينية للعلوم ورئيس مركز الأبحاث المتقدمة للطاقة بجامعة كاليفورنيا.

٣- المهندس المصري كريم رشيد، أشهر مصمم صناعي بالعالم، تعرض تصميماته بمتاحف الفن الحديث بالعالم وخصوصًا متحف الفن الحديث في نيويورك وسان فرانسيسكو، له أكثر من ٢٠٠٠ تصميم عبقري في العمارة الداخلية والخارجية والإنارة والأثاث.

٤- دكتور مجدي بيومي، أهم علماء العالم في مجال الحاسب الآلي والذكاء الصناعى، له عشرات الأبحاث والأوراق العلمية كما له أكثر من ١٢٥اختراعًا مهمًّا في مجالات الحاسب الآلي والذكاء الصناعى، يشغل رئيس قسم الحاسب الآلى بجامعة لويزيانا الامريكية، كانت أبحاثه الأساس في إنتاج الـ أى بود.

٥- العالم المصري أحمد زويل، المصنف رقم واحد عالميًّا في مجال الكيمياء والفيزياء، حاصل على جائزة نوبل في الكيمياء وجائزة لورانس وعضو

الأكاديمية الأمريكية للعلوم وأستاذ الكيمياء بمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، صاحب اكتشاف أصغر وحدة للزمن الفامتو ثانية والتي تعادل ثانية على ١٠مليار سنة، أبحاثه أسهمت في فهم أدق وأوسع للكيمياء وبخاصة التفاعلات الكيمائية وأسباب حدوثها بل وتصويرها أثناء حدوثها، وفهم منطق سلوكها.

٦- دكتور مصطفى السيد، أستاذ الكيمياء بجامعة جورجيا للتكنولوجيا الحاصل على وسام العلوم الأمريكى ومرشح لجائزة نوبل للطب عن إسهاماته الواضحة في مجال مكافحة أمراض السرطان باستخدام تكنولوجيا حبيبات الذهب النانومترية.

٧- دكتور محمد النشائى، فيزيائى ومهندس صاحب نظرية القوى الأساسية الموحدة التي تعالج إخفاقات النظرية النسبية لأينشتين وتدمج ميكانيكا الكم وميكانيكا الأجسام الكلاسيكية في نظرية واحدة ولأول مرة في التاريخ البشرى، مرشح لجائزة نوبل للفيزياء خاصة بعد الاكتشافات التجريبية الأخيرة والتي أيدت نظريته وبخاصة بعد اكتشاف أثر التيكونات وهى الأجسام التي تسير بسرعة أكثر من سرعة الضوء بمعمل سيرن للأبحاث في أوروبا.

٨- دكتور عصام حجي، جيولوجى مصري وعالم بوكالة ناسا للفضاء مدير معهد الأقمار والكواكب التابع للوكالة.

٩- دكتور فاروق الباز، رئيس وحدة أبحاث الفضاء بجامعة واشنطن، أحد أعضاء فريق أبولو والمسئول عن تحديد أنسب مناطق هبوط أول كبسولة فضائية تحمل بشرًا على سطح القمر.

١٠- دكتور سمير بانوب، أبرز علماء العالم في مجال التنمية الصحية والإدارة والتخطيط الطبى، أحد واضعى أسس نظام الرئيس الأمريكى باراك أوباما للرعاية الصحية، كتب له الرئيس الأمريكى (شكرًا لك بسببك أصبح لكل أمريكى غطاء للتأمين الصحى لك كل الاحترام).

١١- دكتور هانى مصطفى، أحد أهم علماء العالم في تكنولوجيا محركات الطائرات، منسق الأبحاث الهندسية بين وكالة ناسا للفضاء وشركة برات اند ويتنى لصناعة الطائرات الأمريكية العملاقة.

١٢- دكتور شريف الصفتي، أستاذ الكيمياء بجامعة واسيدا اليابانية، مرشح لجائزة نوبل في الكيمياء عن أبحاثه في استخدام النانوتكنولوجي في تنقية المياه المشعة.

١٣- دكتور رضوان علام، المصنف الثالث عالميًّا في مجال تكنولوجيا الفيزياء الكونية، أستاذ زائر للعديد للجامعات العالمية، له أبحاث رائدة في مجال تنقية المياه بواسطة الطحالب.

١٤- دكتور حسن عارف، أستاذ الميكانيكا وهندسة المعادن بجامعة فيرجينيا للتكنولوجيا والجامعة التقنية بالدانمارك، له أبحاثه القيمة في مجال الفوضى الـ Advaction.

١٥- دكتور عبد المنعم الجناييني، فيزيائي مصري، وهو رئيس وحدة أبحاث الطاقة الذرية بشركة وستنجهاوس الأمريكية العملاقة،

١٦- الدكتور عصام معروف، عالم الفضاء المصري بوكالة ناسا ونائب عميد كلية الهندسة للابحاث بجامعة سان جوزيه بولاية كاليفورنيا.

١٧- الدكتور مصطفى إبراهيم مصطفى، عالم الرياضيات والمشهور بلقب نيوتن المصرى، استاذ بمعهد علوم الرياضيات بجامعة كمبردج، متخصص في علم التشفير وتامين الاتصالات وبخاصة عبر الاقمار الصناعية من الاختراق.

١٨- الدكتور علي الشافعي أستاذ هندسة الاهتزازات بكلية الهندسة جامعة القاهرة والحاصل على جائزة الابتكار الأولى بافريقيا متفوقا على ٢٥٠٠ عالم أفريقي عام ٢٠١٦ عن أبحاثه في اختراع كراسي محاور ذكية، استعان به سلاح الجو الأمريكي في علاج بعض المشكلات بمحركات الطائرات.

١٩- الجراح المصري مجدي يعقوب، أحد أهم جراحي القلب بالقرن العشرين، أجرى أكثر من ٢٠ ألف عملية قلب ناجحة، حاصل على لقب سير من ملكة إنجلترا بقانون خاص حيث إنه رفض التنازل عن جنسيته المصرية كشرط لنيل هذا اللقب البريطاني الرفيع، كما أنه حاصل على وسام قلادة النيل عن إسهاماته القيمة في تقدم البشرية وتفوقه،

٢٠- دكتور محمد ذهنى فراج أستاذ القلب بمستشفى ويستمنسر الجامعى بلندن له ابتكاراته في عمليات القلب المفتوح.

٢١- دكتور مصطفى هلالي، رئيس قسم المسالك البولية بجامعة ماكجيل الكندية له ابتكارات مهمة ودولية في مجال تخصصه.

٢٢- المهندس هاني عازر مصمم ومنفذ أكبر محطة قطارات بالعالم وأوروبا وهى محطة برلين، بلغت تكلفة المحطة ٤ ونصف مليار يورو وله نظرياته في التشييد والبناء بغرض توفير الوقت والتكاليف، كرمته المستشارة الألمانية ميركل وعينته مستشارًا بالحكومة الألمانية.

٢٣- دكتور جمال عصمت رئيس الاتحاد العالمي للكبد.

٢٤- دكتور ياسر عبد الوهاب مدير مركز أبحاث ليستر بإنجلترا.

٢٥- الطفل المصري محمود وائل أذكى عقل بالعالم (١٥٥ درجة على مقياس ذكاء جامعة ستانفورد) وهو حاليًا أصغر أستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وله أبحاثه القيمة في علوم شبكات الحاسب.

٢٦- وأخيرًا ورغم أنه تم تصفيته بمعرفة مخابرات الدول الكبرى عام ١٩٨٩ ويعتقد أن لإسرائيل ضلعًا فيه إلا أننى لا بد أن أذكر المهندس العبقرى المصري عقيد دكتور سعيد سيد بدير، الذي كانت أبحاثه سوف تجعل لمصر السيادة على دول العالم في مجال تكنولوجيا التحكم بالاقمار الصناعية بل وتدميرها أو إعطابها الذي لجاء إلى بلده مصر طالبًا للأمان ولم يتصور يومًا كم نحن مخترقين فتمت تصفيته بعد أن رفض أن يسهم بعلمه وعبقريته في نهضة أمة أخرى غير أمته ووطنًا آخر غير وطنه. لا أعلم حتى الآن كيف سمحت ووافقت قيادة القوات المسلحة بإحالة هذا العالم النابه إلى التقاعد، كيف لم توفر له التمويل اللازم لأبحاثه في هذا المجال العلمي المهم.

هذا قليل من كثير لعقول مصرية نابهة لا يمكن حصرها، من حسن الحظ أن بمصر دائمًا وطنيين مخلصين ولكن أحلامهم وطموحهم دائمًا تتبدد على صخرة التخلف الحكومي والإدارة السياسية المصرية، عدد مراكز الأبحاث وتنوعها هو كنز أسسه وأخرجه إلى النور الوطنين والشرفاء من أبناء هذا الشعب المتفرد يوم كانوا مسئولين بالوزارات والجامعات والأكاديميات، هذا الكنز وطاقاته الهائلة هو نتيجة مبادرات فردية وليس جهدًا حكوميًا منظمًا، هذه الثروة

والبنية الأساسية تنتظر لحظة يدرك فيه متخذ القرار ومخطط الدولة أن بداية نهضة مصر الحقيقية تبدأ من الاصلاح الحقيقى والشامل للتعليم في مصر والبحث العلمى وتبدأ بدعم تلك المراكز البحثية ودعم ورعاية منتسبيها، الواقع أن مصر تتأخر في سباقها الإقليمي وسط الأمم، لقد جاء ترتيب السعودية أفضل من مصر في عدد الأبحاث العلمية المنشورة، لقد أصبحنا اليوم نقارن مصر ببعض دول الخليج وليس إسرائيل ولا تركيا ولا إيران ولا أي دولة أوروبية أو آسيوية، أخشى وبعد عقد آخر من سوء الإدارة السياسية المصرية أن نقارن أنفسنا بإحدى جمهوريات الموز.

لقد تأخرت مصر كثيرًا في علوم الذرة ودورة الوقود النووى وتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا البلازما وأبحاث الأمان النووى والسلامة الإشعاعية والنانوتكنولوجي وعلوم الفضاء وأبحاث الذكاء الصناعى والهندسة الوراثية والبيوتكنولوجى وأبحاث العلاج بالخلايا الجزعية، كما تأخرت في علوم الميتالورجى وبطاريات الطاقة والمواد بصفة عامة وتكنولوجيا المحركات الصاروخية والتربينات والمضخات والريبوتات، علينا توجيه أبحاثنا وبكثافة نحو الأبحاث التطبيقية لإنتاج سلالات من الحبوب عالية الإنتاجية قليلة الحاجة إلى المياه كما علينا توجيه أبحاثنا إلى أبحاث استصلاح الأراضى الصحراوية والقاحلة، أيضًا علينا استنباط تكنولوجيات محلية لإدارة المخلفات وتطوير أساليب الرى ومقاومة الأمراض المتوطنة وتنقية المياه الجوفية، علينا توجيه أبحاثنا في تكنولوجيا التسليح الفوق صوتية وإنشاء ودعم قدرات جيشنا الإلكترونية وإمداده بالنوابغ العلمية والعقلية (إيران وفى سبيل إنشاء جيشها الإلكترونى أعلنت عن مسابقة وطنية بين شبابها لهذا الغرض واستطاعت جذب أكثر من ١٠ آلاف شاب وشابة ممن يتقنون هذا المجال ولديهم مواهب وقدرات خاصة فيه)، كما علينا توجيه أبحاثنا وقدراتنا العلمية نحو تكنولوجيا التصوير الفضائي والاستشعار عن بعد الضرورية في البحث عن الثروات الطبيعية وأيضًا الاستخدامات العسكرية، علينا تصميم البرامج والمبادرات لتفريخ مئات الآلاف من العلماء والخبراء وتوفير الموارد المالية والمعملية لاستغلال مواهبهم في تحقيق نمو حقيقى في مخرجات البحث العلمى في مصر وربطه بحاجات المصانع

والشركات والوزارات وعلى رأسها الدفاع والخارجية وتطوير مجتمعنا ليكون مجتمعًا معرفيًّا يتقدمه أبناؤه العلماء، كما يجب إعادة تصميم القوانين واللوائح التي تحكم العمل بجميع الجهات التي تشرف على التعليم والبحث العلمى، يجب أن تكون الجامعات المصرية شعلة من التنافس الحقيقى الجاد بين منتسبيها وأن يكون النبوغ العلمى مقياسًا للترقى، كل يوم تتأخر فيه الحكومة المصرية عن علاج مشكلة التعليم والبحث العلمى في مصر يزداد باقى منافسيها الإقليميين قوة وتقدم وتزداد مصر ضعفًا وتدهورًا، لا يمكن أن نصرح أن القدرات البشرية المصرية يحسن استغلالها أو تمثل قوة ذات ثقل جيد في عناصر قوتها الشاملة. أن معدن هذا الشعب الأصيل النادر يتوهج وقت الشدائد وينتظم في تفرد لمواجهة التهديدات وقت الحروب ولكننا هنا نتحدث عن القدرات البشرية وقت السلم ومستوى إضافتها إلى عناصر القدرة الشاملة هنا نتحدث عن التفوق العلمى، مصر اليوم تكاد تعانى حقيقة من ضعف مستوى الخريجين من منظومة التعليم وندرة الخبراء والموهوبين بعد تسرب الأكفاء منهم إلى خارج الوطن بحثًا عن بيئة أفضل وحياة مناسبة تنمو معها مواهبهم وتتلاءم معها عقولهم النابغة، الميزة التنافسية التي كنا نتشدق بها خلال حقبة التسعينيات وحتى فترة قريبة عن توافر الأيدى العاملة المدربة والكفاءات في كل المجالات أصبحت عبارة إنشائية لا تمت للواقع بصلة، اليوم تعلم جميع الشركات الأجنبية العاملة في مصر وأيضًا المحلية أن عليها أما الاستعانة بعمالة من جنوب شرق آسيا أكثر تدريبًا وأفضل تعليمًا وأسهل قيادة أو تصميم برامج تدريبية طويلة ومكلفة لإعادة تأهيل العمالة الوطنية التي تولدها أنظمة تعليم فاشلة ومتخلفة، لقد اختبرت بنفسى مستوى خريجى الطب والهندسة والتجارة من الجامعات الهندية والباكستانية أوائل تسعينيات القرن الماضى كانت هناك فجوة بيننا كمصريين وبين أولئك الهنود والباكستانين لصالحنا، ثم كان لى أيضًا نفس التجربة في العام ٢٠٠٥ أي بعد ١٥ عامًا حيث زادت الفجوة واتسعت بدرجة كبيرة لصالح مخرجات الجامعات الهندية والباكستانية بتلك المجالات وغيرها وأصبحت العمالة القادمة من تلك الدول بمختلف درجات تعليمها ومهاراتها أفضل بكثير من العمالة المصرية وأكثر احترافية، لقد أصبحت الشهادات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية محل

شك وعدم تقدير واعتراف الدول الإقليمية وخصوصًا بالخليج، ناهيك عن الدول الأجنبية بأوروبا وآسيا وأمريكا، هناك الكثير من العمل لرفع جودة القدرات البشرية المصرية ونحتاج إلى كثير من الإخلاص لتحقيق استغلال حقيقي للموارد البشرية المتاحة، وهي ضخمة وتحتاج إلى برامج تطوير علمية وغير تقليدية، الموارد البشرية والعقلية المصرية هي أعظم الموارد التي تمتلكها مصر، وهي القاطرة الوحيدة لتحقيق تقدم جوهري حقيقي وإنجاز تحول استراتيجي في مسار الدولة المصرية.

الموارد الاقتصادية (القوة الاقتصادية)

○ مقدمة

في التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٤ تصدرت مصر الترتيب ١١٩ على مستوى العالم كترتيب دولي عام بالمؤشر الإجمالي للتنافسية العالمية، الترتيب صدمة ومتدني جدًّا ولا يليق بمكانة ولا إمكانيات مصر، في هذا المؤشر يتم الاعتماد على ١٢ ركيزة هي ما تحدد مكانة الدولة وسط دول العالم كدولة قادرة على المنافسة في المجالات كافة وعلى رأسها الاقتصاد، مصر ١١٩ من ١٦٠ دولة حسب تقرير ٢٠١٤-٢٠١٥.

الركائز التي يعتمد عليها المؤشر في تقيمه للدول هي:-

١- ليبرالية المؤسسات أي الديموقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الدولة.
٢- استقلال القضاء أي استقلاله إداريًّا وماليًّا واقتصار دور وزير العدل في التنسيق بين السلطة القضائية والتنفيذية وتحسين كفاءة الاتصال بين السلطتين.
٣- كفاية وكفاءة البنية التحتية.
٤- ارتفاع مستوى خدمات الصحة والتعليم الأساسي.
٥- مستوى التعليم الجامعي.
٦- انتظام سوق السلع وقلة الاحتكارات.
٧- ثراء سوق العمل.

٨- مرونة سوق المال.
٩- التطور التكنولوجي.
١٠- حجم السوق.
١١- تطور الأعمال.
١٢- الابتكار.

الجدول التالي يعطي ترتيبًا تفصيليًّا لمصر داخل المؤشر في أكثر من ٢٠مؤشرًا فرعيًّا لبيان مدى التدني العام للدولة.

ترتيب الدولة المصرية في مؤشرات التنافسية العالمية ٢٠١٤-٢٠١٥		
مسلسل	المؤشر	الترتيب ضمن ١٦٠ دولة
١	حماية المستثمر	١١٧
٢	الجودة العامة للبنية التحتية	١٢٥
٣	الادخار المحلى	١٢٢
٤	جودة توفير الكهرباء (انتظامها)	١٢١
٥	جودة خدمات البحث العلمي والتدريب	١٢٤
٦	الخدمات المالية	١٢٩
٧	سهولة الاقتراض	١٢٩
٨	حصة الشركات المحلية في قنوات التوزيع العالمية	١٣١
٩	عوائق التجارة الداخلية والخارجية	١٢١
١٠	قدرة الدولة على اجتذاب المواهب	١٠٨
١١	التعاون بين العامل واصحاب العمل	٩٥
١٢	الإرهاب	١٤٣
١٣	العنف والجريمة	١٣٧

١٤	إهدار الإنفاق العام	١٣٠
١٥	عجز الموازنة العامة	١٤٢
١٦	الدين العام	١٢٥
١٧	عدم الاعتماد على الإدارة الاحترافية	١٣٤
١٨	عدم ربط الإنتاج بالأجر	١٣١
١٩	انخفاض مشاركة الإناث	١٣٩
٢٠	التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث العلمي	١٣٣
٢١	تدنى إنفاق الشركات على البحث والتطوير	١٣٣
٢٢	انخفاض جودة مؤسسات البحث العلمي	١٣٥
٢٣	المؤشر الإجمالي العام للدولة المصرية	١١٩

مما هو جدير بالذكر أن الترتيب العام لإسرائيل على نفس المؤشر ٢٢وللسعودية ٢٥ وتركيا ٤٤، وإيران غير موجودة نظرا لقلة البيانات وندرة المعلومات التي يحتاجها التقرير لكي يحصي ترتيبها العام.

مصر ليست دولة نفطية غنية تمتلك احتياطيات ضخمة مؤكدة من النفط والغاز، ولكنها غنية فاحشة الثراء في موارد أخرى تعدينية وخدمية بالإضافة إلى مواردها البشرية المتاحة والمتوقعة وايضا موقعها الجغرافى العبقرى وسط أهم الممرات العالمية، هناك دراسات تقوم بها أجهزة المخابرات في الدول الكبرى والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات الكبرى بغرض تحديد حجم الثروات الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن والغابات بالدول المختلفة، هذه التقارير تعطى تصورًا عن حجم التمويل المتوقع لخطط التنمية وحجم توافر رؤوس الأموال المطلوبة بعيدًا عن الأداء الحكومى سلبًا أو إيجابًا، وبالتالى تعطى هذه التقارير تصورًا عن مناطق النمو المتوقع حول العالم بناء على توافر الثروة المطلوبة والتمويل المناسب للتنمية والتحديث، الجدول التالى يعطى صورة تقريبية عن حجم الثروات لدى أهم ٢٠ دولة بالعالم تمتلك احتياطيات من الثروات الطبيعية المؤكدة وأهمها النفط والغاز (التقرير إعداد شركة بريتش بتروليم العملاقة ٢٠١٣).

حجم الثروة المؤكدة من النفط والغاز تقرير شركة بريتش بتروليم ٢٠١٣			
مسلسل	البلد	الترتيب العالمى	حجم الثروة بالمليار دولار
١	روسيا الاتحادية	١	٤٠٠٠٠
٢	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	٢	٣٥٠٠٠
٣	فنزويلا	٣	٣٤٠٠٠
٤	المملكة السعودية	٤	٣٣٠٠٠
٥	الولايات المتحدة الامريكية	٥	٢٩٠٠٠
٦	كندا	٦	٢٠٠٠٠
٧	جمهورية العراق	٧	١٨٠٠٠
٨	قطر	٨	١٦٠٠٠
٩	الإمارات العربية المتحدة	٩	١٤٠٠٠
١٠	جمهورية الصين	١٠	١٣٠٠٠
١١	الكويت	١١	١٢٠٠٠
١٢	تركمانستان	١٢	١٠٠٠٠
١٣	استراليا	١٣	٩٠٠٠
١٤	نيجيريا	١٤	٧٠٠٠
١٥	كازاخستان	١٥	٦٨٠٠
١٦	الهند	١٦	٦٥٠٠
١٧	ليبيا	١٧	٦٠٠٠
١٨	الجزائر	١٨	٤٠٠٠
	إجمالي حجم الثروة بالدول العربية		١٠٣٠٠٠
	إجمالي حجم الثورة بالدول الإسلامية		١٥١٨٠٠
أسعار البترول والغاز حسب متوسط ٢٠١٣			

مصر تتوسط أهم وأغنى الدول التي تملك ثروات طبيعية، أسواق تلك الدول ومواردها المالية يجب أن تكون حافزًا لمصر على وضع خطط طموحة للاستفادة القصوى من تلك الموارد، لاحظ أن هناك دولتين ملاصقتين لمصر وردت بهذا التقرير هما السعودية بإجمالى ثروة طبيعية ٣٣٠٠٠ مليار دولار وليبيا بثروة طبيعية ٦٠٠٠ مليار دولار، أرقامًا هائلة تعنى معينًا لا ينضب من رءوس الأموال الأجنبية الضرورية لتغيير وجه الحياة فوق أرض مصر، كما تعنى أسواقًا متنامية وطلبًا لا نهائيًا على المنتجات التي تصنع بمصر. تعنى ميزة تنافسية لموقع مصر أن يكون منصة Hub للشركات والمؤسسات الدولية التي تمثل أسواق تلك الدولتين وغيرها أهمية استراتيجية لها، مصر من أقرب الدول التي تستطيع الاستفادة جيدًا من القدرات الاقتصادية السعودية والليبية والعراقية والقطرية والكويتية والجزائرية، في الجدول السابق كانت مؤشرات عن ثروات مؤكدة في باطن الأرض، أما الجدول التالي فيوضح حجم الأموال المتاحة بالصناديق الاستثمارية للدول العربية وجاهزة للاستثمار في أي مكان يتوافر فيه الشروط الضرورية المعروفة للبيئات الاستثمارية المناسبة.

حجم الصناديق السيادية لأهم الدول العربية ٢٠١٤		
مسلسل	الدولة	الحجم بالمليار دولار
١	المملكة العربية السعودية	٧٥٠
٢	الإمارات	٧٠٠
٣	الكويت	٥٩٠
٤	قطر	٤٥٠
٥	الجزائر	١٧٠
٦	ليبيا	١٠٠
٧	العراق	٦٠
	الإجمالي	٢٨٢٠

تلك الدول مجتمعة تمتلك صناديق سيادية يستثمر فيها فائض ثروتها البترولية في مشروعات بمئات المليارات من الدولارات بجميع دول العالم نصيب مصر فيها لا يذكر، قطر من أسرع وأهم الدول التي تستثمر مئات المليارات من الدولارات بالعالم، نصيب مصر منها لاشيء، قطر والامارات من اكثر الدول استثمارا في إيران وفى كافة دول العالم بينما استثماراتهم في مصر ونتيجة عدم وجود ضمانات حقيقية تحمى استثماراتهم فليس لديهم الا ارقاما متواضعة، قطر تستثمر في مساحات زراعية شاسعة باستراليا تعادل مساحة لبنان، سابقا ذكرنا ان استثمارات الامارات في ايران فتبلغ ٣٠ مليار دولار بينما في مصر فالارقام مخجلة ولا داعى لذكرها، يجب التعامل مع كل من السعودية وليبيا وباقى دول الخليج بالإضافة إلى السودان كاننا بلدًا واحدًا وشعبًا واحدًا تحكمهم تشريعات وقوانين متقاربة ويكون التخطيط الاستراتيجى متقاربًا ومتناغمًا ومتطابقًا، الثروة السعودية والليبية وباقى دول الخليج والموارد السودانية الضخمة قادرة على تحويل الجميع إلى قوة عظمى عالمية وليس إقليمية، حاليا الإدارة السعودية على المستوى الاقتصادى أكثر نضجًا واحترافية من الإدارة الاقتصادية المصرية، بقدر سرعة تطور الإدارة المصرية بقدر سرعة التكامل المصري السعودي وتسريع التكامل المصري الخليجى والليبى، إذا ما أضفنا إليه السودان لتغيرت موازين القوى في الشرق الأوسط وإفريقيا، نلاحظ أيضًا أن ليبيا ضمن أهم عشرين دولة بالعالم من حيث امتلاك الموارد الطبيعية بثروة تقدر بـ ٦٠٠٠ مليار دولار أي ١٨ مرة حجم الناتج المحلى الإجمالى لمصر حسب نتائج ٢٠١٤، ليبيا هي الجارة لمصر من ناحية الغرب، هل يمكن لمصر أن تستفيد من الثروة الضخمة لدى ليبيا لتحقيق نمو اقتصادى ضخم بالبلدين يحقق مصلحة البلدين؟ لو كانت الحكومات الإسرائيلية أو الإيرانية أو التركية هي الجارة لليبيا لحدث الآتي:-

١- تحركت الخارجية تجوب عواصم العالم تشرح كارثة وجود أكثر من مليون مواطن يعملون فيها ومن واجبها حمايتهم من الجماعات الإرهابية التي تسيطر عليها وعلى رأسهم تنظيم الدولة داعش، ولطلبت دعم الدول الكبرى لاستصدار قرار دولى يسمح لها بالتدخل العسكرى لحماية مواطنيها.

٢- نشطت أجهزة المخابرات الحربية والعامة على الأرض لجمع المعلومات الدقيقة عن جميع الميلشيات المسلحة وقادتها الميدانيين والسياسيين ولكان

لدى صناع القرار السياسى والعسكرى المعلومات الكافية عن إعدادها وأماكن تجمعاتها ومصادر تسليحها وتمويلها وخطوط إمدادها وأهم قياداتها وتكتيكاتها.

٣- لكانت القيادة السياسية قد كلفت القيادة العسكرية بوضع خطة تدخل عسكرى سريعة أهدافها الآتي:-

١- إضعاف جميع الفصائل المسلحة وإخماد أسلحتهم الرئيسة.

٢- إنشاء ممرات برية وبحرية آمنة لعودة المواطنين الليبيين.

٣- السيطرة على منابع النفط والغاز بشرق ليبيا.

٤- وضع خريطة دقيقة عن مراكز القيادة والسيطرة لجميع الفصائل المسلحة على الأرض.

٥- فرض حصار بري وبحري وجوي على كامل حدود الدولة لمنع وصول المساعدات العسكرية والمالية والأفراد إلى تلك الميلشيات.

لقد كان الاقتصاد المصري على موعد لنمو حقيقى وضخم في حقبة الخمسينيات والستينيات، لو تبنينا النموذج الألمانى أو الفرنسى أو حتى الإسرائيلى لكان وضعنا الاقتصادى مختلف كليًّا ولكنا ضمن أهم عشرين اقتصادًا عالميًّا ومنذ عقدين على الأقل، في فترة الثمانينيات من القرن الماضى كانت رؤوس الأموال بهونج كونج تبحث عن ملاذات آمنة استعدادًا للحظة رجوع هونج كونج إلى الدولة الأم الصين مئات المليارات كانت تنتظر أين تتوجه يومها كانت الصين كما نحن اليوم مكبلة بما يجعل الاستثمار فيها ضربًا من الجنون وكان أصحاب رؤوس الأموال تدرس وتفاضل بين أكثر الأماكن جذبًا للاستثمارات وثقة لدى المستثمرين، ذهب الخبراء ورجال الأعمال وبعض السياسين إلى الرئيس المصري والجنرال السابق حسنى مبارك يتحدثون معه عن الإمكانيات الضخمة لمدن القناة وكيف أن موقع تلك المدن والتي يمر خلالها أهم ممر ملاحى عالمى وهو قناة السويس يجعلها هي البديل المناسب لهونج كونج وغيرها من ملياريرات العالم وصناديق الاستثمار الحكومية والخاصة التي تبحث عن فرص استثمار وتنمية، كانت بور سعيد على رأس تلك المدن الملائمة لتكون هونج كونج الشرق، أو سنغافورة البحر المتوسط، كالعادة لم يستوعب الجنرال

السابق ومستشاروه الأمنيين الفرصة وذهب عقله الأمني وأيده في ذلك مستشاروه النمطيون إلى أن تلك الدعوات والأفكار مقدمة لكى تخترق إسرائيل ورؤوس الأموال اليهودية الدولة وتسيطر على منطقة القناة الاستراتيجية وأن تلك الدعوات هي دعوات استعمارية ومؤامرة للنيل من مصر واستقرارها واستقلالها، رفض الجنرال الفكرة فذهب الجميع إلى الإمارات وتحديدًا إمارة دبى وفى أقل من ٢٥ عامًا تحولت دبى من صحراء جرداء إلى واحة من الحداثة والرقى والتقدم ومحط أنظار العالم وحلم ملايين من البشر وملجأ لمئات المليارات من الدولارات، أيهما أهم اليوم منطقة جبل على بدبى أم بورسعيد؟ من كان أكثر ميزة وتنافسية بورسعيد أم جبل على؟، أيهم أكثر مقومات سياحية وبيئية وسكانية وجغرافية؟ بعد سقوط الاتحاد السوفييتى في بداية تسعينايت القرن الماضى تأكد للجميع فشل النماذج الشيوعية والاشتراكية والمركزية في الحكم، ثبت للجميع أن الأنظمة السياسية الليبرالية والاقتصاد الحر الداعم للمهارات العقلية والفردية هي أنظمة ستقود العالم لعقود عديدة قادمة رغم عيوب الرأسمالية والليبرالية الغربية إلا أنهم في الإجمالى أكثر إيجابية من النظريات الشيوعية والاشتراكية الاقتصادية والسياسية، ظهرت وانتشرت نظريات المميزات التنافسية والتي تجعل من اقتصاد المعرفة هو من يقود تطور الأمم وليس اقتصاد الثروات الطبيعية، نال مايكل بورتر نوبل في الاقتصاد بفضل نظريته الـ The Copatitive Edegs أصبحت الإنتاجية وليس عوامل الإنتاج هي كلمة السر في التقدم الاقتصادى أن ما حققته شركة مثل ميكروسوفت للناتج المحلى الأمريكى وبسبب المهارات العقلية لمؤسسيها وموظفيها يساوى دخلًا سنويًّا يساوى قدر البترول الذي تستخرجه السعودية في عام، لم تعد الثروة مركزة في الموارد الطبيعية بالمناجم والمزارع والحقول أو المميزات النسبية بل أصبحت الثروة في الموارد العقلية والتقنية بالمعامل ومراكز الأبحاث، استغرق الجنرال الذي كان يحكم مصر عقد الثمانينيات كله حتى يستوعب أهمية تنمية القطاع الخاص وإتاحة الفرصة للمواهب الإدارية والعقلية بالقطاع الخاص لكى تسهم في تقدم الوطن وتنميته، عشر سنوات كانت كافية لانطلاق طاقات ضخمة وجذب عشرات المليارات للاستثمار وتحقيق تنمية حقيقية للوطن، اليوم باتت دول مثل الامارات وتركيا وإسرائيل والسعودية وايران

وقطر والمغرب والجزائر أكثر جذبًا للاستثمارات من مصر، اليوم تتحدث الحكومة المصرية إلى دول العالم تطلب استثماراتها ومستثمريها المحليين يهربون؟ تستخدم نظامها القضائى كله في محاربة خصومها السياسيين؟، معدلات الادخار المحلية[١] في مصر لا تكفى لتحقيق معدلات نمو كافية للسيطرة على البطالة ضمن معدلات آمنة لسلامة المجتمع وفي نفس الوقت يتحقق نموًا كافيًا من أجل الحفاظ على وضع مصر الإقليمي الذي تستحقه وسط الدول الإقليمية الكبرى، مصر بوضعها الجغرافى ومناخها الرائع وحجم سوقها الضخم ومواردها الطبيعية والبشرية مؤهلة لجذب عشرات المليارات من الدولارات كاستثمار دولى مباشر سنويًا، تخلف الإدارة الحكومية وعدم كفاءة كوادر الدولة والنفوذ غير الطبيعي للجهات الأمنية وادائها غير المنضبط وتخلف القوانين الاقتصادية وغياب العدالة الناجزة واستقلال القضاء وحجم الفساد الملحوظ وشموله كافة أركان الدولة جميعها أسباب تمنع تدفق تلك الأموال الضرورية لنهضة الدولة وتقدمها وإصلاح أحوال الناس، راجع الجدول في ص٤٦ يوضح تطور الاقتصاد وعدد السكان خلال ٣٥ سنة ماضية لكى يستطيع القارئ تقييم أداء الحكم بتلك الدول وإدراك تطور القدرات الاقتصادية خلال أكثر من ٣ عقود.

الاقتصاد المصري يحتل قمة اقتصاديات شمال إفريقيا بإجمالى ناتج محلى إجمالى قدره ٣٠٠ مليار دولار تقريبًا حسب إحصائيات ٢٠١٤، يبلغ حجم الصادرات ٢٦ مليار دولار (تمثل الصادرات البترولية ٤٨% منها والسلع تامة الصنع ٣٧% والنصف مصنعة ٩% والمواد الخام ٦%) أهم الصادرات: وقود الطائرات والزيوت المعدنية والذهب والأحجار الكريمة والأسمدة والأسمنت والحديد الزهر والغزول القطنية والصناعية والجلود والخضر والفاكهة والأعشاب والنباتات الطبية) بينما الواردات ٦٠ مليار دولار أهمها الوقود كالبنزين والسولار ويمثل ١٩%، والسلع الوسيطة كالحديد والألياف الصناعية والأخشاب وتمثل نسبة ٣٠% والسلع الاستهلاكية وأهمها سيارات الركوب والمنسوجات والقمح والأعلاف والزيوت والسكر وتمثل نسبة ٢٢% والسلع الرأسمالية وتمثل ١٥%

(١) معدلات الادخال المحلي في مصر حسب غالب التقارير الدولية من ١١-١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما في دول آسيا يتجاوز ٣٠٪ لهذا تحتاج مصر إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية.

وأهمها المحولات والمولدات ومعدات المصانع وعربات السكك الحديدة والحاسبات، والمواد الخام وتمثل ١٤% وأهمها البترول والغاز، أهم الدول المصدرة إلى مصر الدول العربية (٢٨% من إجمالى الواردات) والاتحاد الأوروبى (٢٨%) و دول شرق آسيا (٢١%) بينما أهم الدول المستوردة من مصر الاتحاد الأوروبى (٣٨%) والدول العربية (٢١%) ودول جنوب وشرق آسيا وأهمها الهند وكوريا الجنوبية والصين (١٤%)، يبلغ الدين الخارجى ٤٥ مليار دولار في نهاية ٢٠١٤ (ارتفع بنهاية ٢٠١٧ الى ٧٥ مليار) ويمثل ١٥% من الناتج المحلى وتمثل ألمانيا والسعودية أهم الدول الدائنة لمصر والدين المحلى حوالي ٢١٠ مليار دولار، ويمثل ٧٥% من الناتج المحلى أي أن إجمالى الدين العام المصري ٢٨٥ مليار دولار أي تقريبًا يساوى حجم الناتج المحلى المصري وهو رقم ضخم إذا ما قارناه بالدين التركى الذي يقدر بـ ٥٨٨ مليار دولار أي ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالى، يبلغ معدل التضخم السنوى ١٠% تقريبًا حسب تقارير البنك المركزى المصري ٢٠١٤ (تعدى التضخم نسبة الـ ٣٠% عام ٢٠١٧) وهو رقم يتعرض لانتقادات محلية ودولية عديدة بسبب خليط المنتجات التي يتكون منها مؤشر التضخم وأوزانه النسبية، والواقع أن معدل التضخم الحقيقى الحالي في مصر يبلغ على أقل تقدير ٣٠% وفى تقارير أخرى ٤٥% سنويًا، بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية بمصر ٤.١ مليار دولار (٢٠١٤) استقطب قطاع البترول نسبة ٧٢% منه بينما نصيب الصناعة ٢% والباقى توجه إلى قطاعات الخدمات والزراعة، تتمتع مصر بمقومات اقتصادية ضخمة وموارد طبيعية وفيرة لو أحسن استغلالها لكانت ضمن أهم دول العالم والإقليم، تمتلك مصر سواحل بحرية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط طولها ٢٠٠٠ كم كما يوجد بها ١٠ بحيرات طبيعية ضخمة أهمها بحيرة المنزلة والبرلس وقارون، والبردويل بالإضافة إلى أكبر بحيرة صناعية بالعالم وهى بحيرة ناصر، وقناة السويس التي يمر بها حوالي ١٢% من حجم التجارة العالمية، بصفة عامة تملك مصر موارد وإمكانيات ضخمة في جميع القطاعات الاقتصادية الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات (التجارة والسياحة والنقل البحرى والبرى والجوى والتشييد

والبناء والخدمات البنكية)، سوف نستعرضها فيما يلي:

الزراعة والثروة السمكية والحيوانية

يعمل بالقطاع الزراعى حوالي ٣٠% من قوة العمل كما يسهم القطاع بـ ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى، تبلغ المساحة المزروعة بمصر ٩ ملايين فدان، أما المساحة المحصولية فتبلغ ١٥ مليون فدان تقريبًا، يوجد بمصر أكبر وأعقد شبكات رى وصرف زراعى بالعالم تبلغ أطوالها حوالي ٦٠ ألف كم وتشمل ١٣% من إجمالى المساحة الزراعية،

يمثل الجدول التالي نسبة الاكتفاء الذاتى المصري من المنتجات الزراعية الأساسية ٢٠١٤:-

الاكتفاء الذاتي من المحاصيل في مصر		
مسلسل	المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتي%
١	القمح	٥٠.٠
٢	الذرة	٥١.٠
٣	الأرز	٩٨.٠
٤	العدس	٢.٢
٥	زيت الطعام	٢٠.٠
٦	الفول	٤٠.٠
٧	السكر	٥٠.٠
٨	اللحوم والألبان	٨٠.٠
٩	الخضر والفاكهة	١٠٠.٠
١٠	الشعير	١٠٠.٠
١١	محاصيل الأعلاف بصفة عامة	٧٠.٠

في إبريل ٢٠١٤ نظمت محافظة القاهرة حلقة نقاش لمناقشة مشكلات مصر وطرق حلها، في تلك الحلقة تحدث الدكتور العالم المصري عادل يحيى رئيس مجلس علوم الفضاء بأكاديمية البحث العلمى قائلًا أن الأراضى الصالحة للسكن بمصر تبلغ ٢٤% من مساحتها (حوالى ٦٢ مليون فدان) أي أن مصر تستطيع استيعاب أكثر من ٢٤٠ مليون نسمة يمكن توطين ٣٢ مليون نسمة منهم بالساحل الشمالى وفورًا ومثلهم بشبه جزيرة سيناء (لاحظ في الجدول التالى أن مساحة ألمانيا ثلث مساحة مصر وعدد سكانها ٨٢ مليون نسمة بينما ناتجها القومي أكثر من عشرة أضعاف الناتج القومي الإجمالي لمصر، حسب المنطق والمساحة وعدد السكان كان يجب أن تكون مصر في نفس القدرة الاقتصادية لألمانيا[١] وللأسف هذا لم يتحقق، الفرق بين مصر وألمانيا أن لدى ألمانيا إدارة حكومية رشيدة بينما لدى مصر ادارة حكومية ليست على المستوى المطلوب لمواجهة واقعنا ومشاكلنا لاحظ أيضًا تناسب مساحة إسرائيل وعدد سكانها ودخلها القومي مع عدد سكان ألمانيا ومساحتها وناتجها القومي تقريبًا ١ إلى ١٠ أي أن جودة الإدارة الإسرائيلية في إدارة مواردها البشرية والطبيعية لا تختلف كثيرًا عن جودة وكفاءة الإدارة والمواطنين الألمان رغم حروبها ومشاكلها الامنية والسياسية والعسكرية مع غالب جيرانها).

دراسة مقارنة لأهم دول العالم من حيث الموارد

دراسة مقارنة بين أهم دول العالم من حيث عدد السكان والناتج المحلى الإجمالى وعدد السكان والمساحة					
مسلسل	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار ٢٠١٤	عدد السكان بالمليون	المساحة كم مربع	الترتيب العالمي
١	اليابان	٤.٦٠٠.٠٠	١٢٧.٠٠	٣٧٧.٨٣٥	٣

(١) على سبيل المثال صادرات أسبانيا من المواد الغذائية ٢٢ مليار يورو منها ٤,٥ مليار يورو أسماك وقشريات، تقرير غرفة التجارة بالإسكندرية ٢٠١٢.

٢	ألمانيا	٣.٨٥٠.٠٠	٨١.٠٠	٣٥٧.٠٠٠	٤
٣	إنجلترا	٢.٩٠٠.٠٠	٦٥.٠٠	٢٤٤.٨٢٠	٥
٤	فرنسا	٢.٨٠٠.٠٠	٦٤.٥٠	٥٤٧.٠٣٠	٦
٥	إيطاليا	٢.١٥٠.٠٠	٦٠.٠٠	٣٠١.٢٣٠	٨
٦	كوريا الجنوبية	١.٤١٠.٠٠	٥١.٠٠	٩٨.٥٠٠	١٣
٧	إسبانيا	١.٤٠٦.٠٠	٤٦.٥٠	٥٠٤.٠٠٠	١٤
٨	ماليزيا	٣٢٦.٠٠	٣١.٠٠	٣٣٠.٠٠٠	٣٥
٩	تركيا	٨٠٠.٠٠	٨٠.٠٠	٧٨٠.٥٨٠	١٨
١٠	مصر	٣٠١.٠٠	٨٩.٠٠	١.٠٥٠.٠٠٠	٣٨
١١	إسرائيل	٣٠٥.٠٠	٨.٠٠	٢٢.٠٠٠	٣٧

في نفس المؤتمر ذكر العالم المصري وخبير المياه دكتور نبيل المراغى أن الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة بمصر من ١٥ مليونًا إلى ٢٠ مليون فدان تتركز غالبها في شمال سيناء والساحل الشمالى وشرق العوينات وتوشكى ومحافظة الوادى الجديد ومحافظة المنيا (يزرع حاليًّا حوالي ٩ ملايين فدان حسب تقرير وزارة الزراعة المصرية في أكتوبر ٢٠١٤)، في نفس العام وتحديدًا في ديسمبر ألقى العالم المصري فاروق الباز محاضرة بجامعة القاهرة مؤكدًا الأرقام السابقة وشارحًا أن حصة مصر من مياه النيل حوالي ٥٥ مليار متر مكعب يضاف لهم ١ مليار متر مكعب من مياه الأمطار و٦.٥ مليار متر مكعب من المياه الجوفية السطحية و١ مليار متر مكعب من المياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية و٥ مليارات متر مكعب من مياه الصرف الزراعى، بهذا تكون حصة مصر من المياه حوالي ٦٨ مليار متر مكعب سنويًّا ٨٤% منها تذهب للزراعة و٨% للصناعة و٥% لمياه الشرب و٣% لأغراض الملاحة النيلية، لو أحسن استغلال تلك الثروة الضخمة وإدارتها لما كان لدى مصر أي مشكلة بالمياه منبها أن إسرائيل تعيد تدوير مصادر المياه المحدودة لديها ٧ مرات أي أن كل متر مكعب تستفيد منه وتعيد تدويره وكأنه ٧ أمتار مكعبة، لو كان لدى أم الدنيا نفس الخبرات

والعلماء والقوانين التي تحكم عمل الجهات التي تدير مصادر المياه بإسرائيل لتضاعفت ثروتها من المياه إلى حوالي ٤٨٠ مليار متر مكعب ولكنا قادرين على تصدير المياه إلى الدول المجاورة ومن بينها السعودية وإسرائيل وليبيا.

ونحن نتحدث عن الزراعة في مصر لا يمكن أن لا نتحدث عن فقدان مصر أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فدان من أخصب الأراضى الزراعية منذ يوليو ١٩٥٢ نتيجة البناء العشوائى فوق الأرض الزراعية تحت سمع وبصر وتواطؤ الجهات الحكومية، لا يمكن أن نتهم من قام بهذا من جموع المصريين بالخيانة وعدم الوطنية بل من يمكن اتهامه بهذا هو من تخلى عن دوره كمسئول حكومى في التخطيط العمرانى للمدن والقرى المصرية وتوفير أماكن ذات مرافق مناسبة لكى تستوعب الزيادة السكانية الطبيعية لإخواننا بالريف. ونحن نتحدث عن الزراعة في مصر نتحدث عن نزيف مستمر ومتزايد في مساحة الأراضى الزراعية الخصبة القديمة، نتحدث عن عدم إمكانية استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وبعثرة المحاصيل نتيجة تفتيت الملكيات الزراعية، نتحدث عن الإسراف الشديد في استخدام المياه وسوء توزيعها، نتحدث عن ضعف كفاءة العامل الزراعى وهجرته إلى المدن هربًا من سوء الخدمات بالريف وانعدامها أصلًا في مناطق واسعة، نتكلم عن تضارب السياسات الزراعية وتغيرها المستمر وعدم كفاءة تمويل الدورة الزراعية والفقد غير الطبيعي في الإنتاج نتيجة سوء التخزين والتوزيع الذي يصل إلى ٢٧% من حجم الإنتاج بالإضافة إلى منافسة المنتجات الزراعية المستورة وفوضى مستلزمات الإنتاج التي تغرق الأسواق بتقاوى وأسمدة ومبيدات مجهولة المصدر تدمر الأرض الزراعية والعامل الذي يتعامل معها. نتحدث عن عدم استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة المصرية وأن غالب الزراعات تعتمد على نفس الأساليب الزراعية التي كان المصريون القدماء يستخدمونها بلا تغيير يذكر ونفس السلالات، وأخيرًا ضعف قطاع التصنيع الزراعى أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعى وهجرة المزارعين حقولهم بحثًا عن مصادر للرزق أكثر ربحية وتنظيمًا، لم تعد الزراعة بمصر من المجالات الجاذبة للاستثمار، ما زالت وزارة الزراعة والرى المصرية تتصدر التقارير الرسمية ومنظمات المجتمع المدنى في أعلى الوزارات فسادًا ماليًّا وإداريًّا.

رغم المشكلات الكثيرة السابقة والتي توضح أن الاقتصاد الزراعى المصري يحكمه عديمى الخبرة والكفاءة ويعانى كغيره من قطاعات الدولة من فساد الإدارة وسوء التخطيط إلا أن حجم الصادرات المصرية الزراعية ونتيجة لجهود الافراد وشركات القطاع الخاص ورغم المعوقات الحكومية الكثيرة بلغت ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠١٥ (٢٠% من حجم الصادرات السلعية) وتمثل أهم الصادرات العنب والفرولة والموالح والبطاطس والبصل والطماطم والفاصوليا الخضراء، تشحن تلك المنتجات إلى عواصم كل من السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وإنجلترا وهولندا وإيطاليا، تستورد مصر واردات زراعية بقيمة ٨ مليارات دولار تقريبًا أي أن الفجوة بين الاستيراد والتصدير تبلغ حوالي ٤ مليارات دولار تقريبًا. من سافر الى دول العالم ولديه خبرة أو علم في تمييز اللحوم الجيدة والاسماك والخضر والفاكهة لادرك يقينا ان افضل سلالات الجاموس وانواع الاسماك والخضر والفاكهة على مستوى العالم موجودة في مصر تنتظر من يستغل هذا الكنز الهائل الغير معلوم لدى الحكومة المصرية وحتى الآن.

○ الثروة السمكية والحيوانية

يبلغ إنتاج مصر من الأسماك بكل أنواعها ١.٧ مليون طن تنتج منها مزارع الأسماك مليون وثلاثمائة ألف طن تقريبًا (تقرير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية)، تستورد مصر ما يقرب من ٣٠٠ ألف طن لتغطية الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك حسب إحصاءات ٢٠١٤، تبلغ مساحة المصايد السمكية المصرية المتاحة حوالي ١٥ مليون فدان تتوزع بين مصايد البحر الأحمر التي تبلغ مساحتها ٤.٥ مليون فدان والأبيض المتوسط ٧ ملايين فدان والبحيرات مثل البردويل ١٦٥ ألف فدان وملاحات بور فؤاد ٢٥ ألف فدان والبحيرات المرة ٧٦ ألف فدان وبحيرة قارون ٥٥ ألف فدان والبرلس ١٣٠ ألف فدان والمنزلة ٣٠ ألف فدان وأدكو ١٧ ألف فدان ومريوط ١٦ ألف فدان وبحيرة ناصر ١.٢ مليون فدان ومنخفض وادى الريان بالفيوم بالإضافة إلى وادى النيل وفروعه وترعه ومصارفه ومساحته ١٧٨ ألف فدان، يأتى غالب الإنتاج السمكى لمصر من المزارع السمكية وليس المصائد الطبيعية من هنا يتضح أن المصايد البحرية بالبحرين الأبيض والمتوسط لا تسهم في حجم الإنتاج الكلى من الأسماك بمصر إلا بقدر

بسيط لا يذكر ومن هنا يأتى دور الدولة في استغلال هذا المورد الطبيعي المهم والتشجيع على الاستثمار فيه وأيضًا يمكن أن تكون بحيرة ناصر مركزًا عالميًّا لإنتاج أرقى أنواع الأسماك النيلية وتصديرها للخارج،

أهم الأسماك في مصر الدنيس والقاروص، والبورى والطوبار، والبلطى واللوت، وموسى والبياض وقشر البياض والثعابين والقرموط والجمبرى والوقار.

يمكن لمصر وبسهولة سد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، الإمكانيات المائية تسمح بهذا إلا أن ملف الثروة السمكية تحكمه البيروقراطية المصرية العتيقة بلوائحها وإجراءاتها وأيضًا فسادها، الموارد المائية المصرية تحتوى على أعظم بحيرات العالم وأكثرها تنوعًا ونقاءً، الموارد المائية المصرية كفيلة لكى يكون الإنتاج السمكى مصدرًا من مصادر الدخل المهمة للاقتصاد بدلًا من أن يكون عبئًا عليه، حجم الصادرات المصرية ١٥ ألف طن سنويًّا بقيمة لا تتجاوز الـ ٥٠ مليون دولار بينما الواردات تبلغ تقريبًا الـ ٤٥٠ مليون دولار سنويًّا، فقط المطلوب تسليم ملف الثروة السمكية لمعاهد الأبحاث بالجامعات وتدريب الملاك والعاملين بهذا القطاع أساليب الصيد والاستزراع السمكى الحديثة، هذا الملف ملف الثروة السمكية لمصر هو نموذج لغياب دور الحكومة في توجيه الموارد والاستثمارات نحو هذا القطاع الحيوى والمهم، كما أن غياب أهل العلم والاختصاص بدوائر صنع القرار بهذا الملف أدى إلى زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وأن تصبح مصر دولة مستوردة بدلًا من أن تكون مصدرة ومنتجة، مناخ مصر الرائع وجودة مياهها النسبية وخلوها في معظم المناطق من التلوث يجعلها قادرة على إنتاج أهم وأفخر أنواع الأسماك والقشريات بالعالم، بصفة عامة تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتى لمصر من الثروة السمكية ٧٥%.

○ الثروة الحيوانية

١٩ مليون رأس ماشية تمثل ثروة مصر من الماشية (تقرير قطاع الثروة الحيوانية والداجنة بوزارة الزراعة المصرية ٢٠١٤).

موزعة كالآتي:-

- ٢.٦ مليون رأس أبقار بلدية.
- ٢ مليون رأس أبقار خليط.

- ١٨٠.٠٠٠ رأس أبقار أجنبية.
- ٤ ملايين رأس جاموس.
- ٥.٦ مليون رأس غنم.
- ٤.١٥ مليون رأس ماعز.
- ٢٠٠ ألف رأس جمل.

تنتج مصر أيضًا مليون طن ألبان ومليون طن لحوم بيضاء (تتتجهم ١٥ ألف مزرعة) و٧ مليارات بيضة مائدة، بصفة عامة يبلغ الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء نسبة ٧٥% حيث يمثل الإنتاج ٧٥٠ ألف طن بينما الاستهلاك مليون طن تقريبًا.

تعانى الثروة الحيوانية بمصر من:-

- غياب الرقابة البيطرية والحكومية.
- سوء التخزين والتداول.
- عشوائية توزيع المزارع وعدم وجود سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار بتلك الصناعة.
- ارتفاع أسعار العلف نتيجة سياسات احتكارية لا تكافحها الحكومة حيث تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتى من. الأعلاف ٣٠% والباقى يستورده عدد محدود من رجال الأعمال والشركات.

كان يمكن لمصر لو كانت تمتلك الإدارة الرشيدة أن تكون سلة غذاء العالم كما كانت بالماضى، كان يمكن أن يكون التصنيع الزراعى والغذائى أحد محركات الاقتصاد الكبرى كان يمكن أن يكون لدينا عشرات الشركات الدولية تماثل في الحجم شركة نسلة العالمية السويسرية[1]، وبدلًا من تصدير المنتجات الزراعية المصرية كمواد خام كان من الأولى أن تصدر مصنعة ذات قيمة مضافة عدة مرات تدعم الناتج المحلى الإجمالى، كان يمكن للجاموس المصري بطعمه الرائع أن يكون أحد العلامات التجارية العالمية مثل البراند الاسترالى أنجوس بيف، كان يمكن للوقار وقشر البياض والدنيس والقاروص المصري أن يكونوا

(١) التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية ١٣٠ مليار دولار وتملك أصولًا ١٥٠ مليار دولار.

على موائد الأغنياء بأوروبا وأمريكا وكل دول العالم، كان يمكن للمربات المصرية والفاكهة الكمبوت والعسل الأسود والطحينة وعسل النحل والخضراوات والفاكهة المصرية أن تكون بندًا مستديمًا على موائد شعوب عديدة في أوروبا وآسيا وأمريكا وإفريقيا، كما كان يمكن للقطن المصري والحرير والصناعات النسيجية أن يكونا مصدرًا للعملات الأجنبية لا يقل عن دخل السياحة أو قناة السويس، كالعادة مصر بلد الفرص الضائعة.

○ الصناعة والتعدين

يسهم القطاع الصناعى والتعدين في مصر بـ ٣٠% من حجم الاقتصاد، وهو قطاع فيه قدر جيد من التنوع حيث يتميز في الصناعات الغزلية والنسيجية والأغذية والسيارات ومركبات النقل الثقيل وصناعة الطاقة والمصنوعات الخشبية والأجهزة المنزلية، يمثل القطاع الحكومى نسبة ٢٠% والقطاع الخاص ٨٠%، ولكنه يفتقد الى المحتوى التكنولوجى العالى.

بلغت الصادرات المصرية في ٢٠١٤ ٢٦ مليار دولار معظمها مواد غذائية وبتروكيماويات ومواد بناء ومنسوجات[١]، بينما بلغت الواردات ٦٦ مليار دولار أكثر من ثلثيها سلع هندسية صناعية، أهم أسواق الصادرات المصرية دول الخليج ثم الاتحاد الأوروبى ثم الولايات المتحدة.

الموقع الجغرافى لمصر في وسط قارات العالم والسوق الضخم والقوة الشرائية للطبقة المتوسطة واعتدال المناخ طوال العام وسواحلها المتميزة وآثارها الرائعة جميعها عناصر تشجع على الاستثمار الصناعى والزراعى والخدمى في مصر وكان من المفروض أن تمثل تلك العوامل المهمة قوة جذب هائلة لاستثمارات خارجية تستطيع تغيير هيكل الاقتصاد المصري وتحسن من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن هذا لم يحدث نتيجة سياسات حكومية طاردة للاستثمارات بل ومشجعة على تهريب رؤوس الأموال المحلية إلى خارج البلاد، (في تقرير لاتحاد المصارف العربية يونيه ٢٠١١ قدر حجم رؤوس الأموال التي تهرب خارج مصر بـ ٥٠٠ مليون دولار أسبوعيًا أي ما يقارب الـ ٢٠ مليار دولار

(١) لاحظ صادرات إسرائيل ٦٠ مليار ٤٤% منها منتجات عالية التكنولوجيا.

سنويًّا أي تقريبًا ٣% من الناتج المحلى الإجمالى الرسمى مضافًا إليه الناتج المحلى غير الرسمى والذى يقدر أيضًا بنفس قيمة الناتج المحلى الرسمى)، حجم الأموال المهربة والمتسربة من الاقتصاد لو أعيد استثمارها مرة أخرى داخل قطاعات الاقتصاد المختلفة لتغير وجه الاقتصاد ولتضاعفت معدلات النمو السنوية.

أهم مشكلات الصناعة المصرية

تعاني الصناعة المصرية مثل غيرها من قطاعات الدولة من المشكلات التالية: -

١- تقادم القوانين والسياسات والأنظمة التي تؤثر في الصناعة مثل قوانين الضرائب والجمارك والاستثمار والعقود والمناقصات.

٢- الطابع الرأسمالى الذي يميز غالب القطاع الصناعى المصري حيث تتميز المشروعات بضخامة رؤوس الأموال وتدنى معدلات التوظيف.

٣- انخفاض المحتوى التكنولوجى.

٤- التشغيل الجزئى للطاقات الصناعية الأمر الذي يؤثر على تنافسيتها وفرص نموها.

٥- تضخم الهيكل الإدارى وتقادم أنظمة الإنتاج والعمل.

٦- التغيير المستمر في السياسات العامة المصرية وتأرجحها بين دعم الصادرات والمشروعات الصغيرة إلى إلغاء الدعم أو تخفيضه.

٧- غياب التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبخاصة القطاعين الصناعى والزراعى الأمر الذي ترتب عليه استيراد مصر أكثر من ثلثى حاجياتها الاقتصادية من السلع والمنتجات وتصنيع الثلث الباقى محليًّا.

٨- ضعف مخرجات التعليم الصناعى المصري وعدم ربطه باحتياجات سوق العمل.

٩- التلوث البيئى وعدم التزام المصانع بالحفاظ على البيئة.

١٠- التركيز الجغرافى للصناعات حيث يستحوذ إقليم القاهرة الكبرى على أكثر من ٥٠% من المؤسسات الصناعية الكبرى.

١١- ضعف مصادر تمويل وتشجيع المشروعات الصناعية وبخاصة الصناعات المصدرة وكثيفة العمالة.

١٢- تواضع مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خطط التنمية الصناعية نتيجة سوء السياسات والإدارة الحكومية وغياب الشفافية في أعمال الحكومة والبيروقراطية التي تحكم مفاصل الدولة وتبعية قطاعات واسعة من القضاء المصري للسلطة التنفيذية وغياب مبدأ استقلال القضاء وارتفاع تكاليف الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الأراضى الصناعية حيث تبلغ تكلفة متر الأرض الصناعية بمصر ١١٠ دولارات بينما المتوسط العالمى ١١ دولارًا.

١٣- سيطرة الدولة على النقابات والاتحادات العمالية ساهم في وجود ما يشبه حالة الرخاوة بالقطاعات الصناعية ككل وادى الى عدم وجود منظمات حقيقية تحافظ على حيوية تلك القطاعات وضمان نموها وتنافسيتها.

لا جدال في أهمية التنمية الصناعية لمستقبل مصر، رغم تراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالى للدول المتقدمة لصالح قطاعات خدمية أخرى إلا أن القطاع الصناعى في الدول الناشئة ومنها مصر سيبقى قطاعًا حيويًا ومهمًا من القطاعات الرئيسية الاقتصادية يسهم برصيد ضخم في خطط مواجهة ارتفاع نسب البطالة ويخدم باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى بالدولة ويمدها باحتياجاتها من السلع والخامات ويضمن نموها وتأمين عوامل تقدمها كما أن القطاع الصناعى يسهم بقدر كبير في السيطرة على فجوة التجارة (الفرق بين الصادرات والواردات) وبالتالى توفير العملات الأجنبية وعلاج عجز الموازنات، كما أن قطاع الصناعة هو من أهم الممولين لمراكز الأبحاث وهو بحكم تنوعه حاضنة للأفكار والابتكار التكنولوجى بمجالات كثيرة مختلفة.

من المجالات الواعدة والمبشرة للاستثمار بالقطاع الصناعى المصرى:-

- صناعة الألومنيوم والحديد والنحاس.
- صناعة الذهب والأحجار الكريمة.
- مواد البناء.
- البتروكيماويات والأسمدة.
- الطيران.

- السيارات.
- التصنيع الزراعى.
- معدات الطاقة.
- مواد البناء وبخاصة الرخام والجرانيت والحجر الجيرى والرمال البيضاء.
- الأثاث والصناعات اليدوية.
- الصناعات الإلكترونية.
- الصناعات العسكرية.

عيوب منظومة الصناعة المصرية

في دراسة للدكتورة عبلة عبد اللطيف أستاذة الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة تناولت فيها السياسات الصناعية المصرية ذكرت أن مصر حاليًّا تتذيل الأمم في مؤشرات القدرة على إنتاج وإدارة سياسات صناعية حديثة ومتطورة وأن جميع مؤشرات التنافسية التي تصدرها الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولى جميعها تضع ترتيب مصر في المراكز الأخيرة فيما يخص القدرات التنافسية للدولة في المجال الصناعى تقريبًا المرتبة ٨٧ ضمن ١٢٨ دولة، موضحة العيوب الواضحة التالية في منظومة الصناعة المصرية:-

١- ضعف القدرة الاستراتيجية للدولة وقدرة الدولة للاستجابة السريعة للمعوقات التي تواجه القطاع الصناعى.
٢- تواضع القدرة على الوصول إلى إجماع على السياسات الاقتصادية ومنها السياسات التي تحكم عمل قطاع الصناعة.
٣- غياب الشفافية عند وضع أو تعديل التشريعات الاقتصادية ومشاركة قطاع الأعمال ومنظماته والغرف الصناعية.
٤- عدم توافق قانون العقود والمناقصات المصري مع قوانين العقود والمناقصات الدولية الفيديك.
٥- إهدار الموارد والإنفاق العام وسوء تحديد الاولويات واستثمار عشرات المليارات في مشاريع بدون دراسات جدوى دقيقة أو بدون دراسات جدوى أصلًا.

٦- غياب مجهود حقيقي للسيطرة على الفساد ومحاربته.
٧- غياب استقلال القضاء.
٨- انتشار المحسوبية بين الموظفين الحكومين وشيوع حالة من الفلتان والاهمال الادارى في ظل قوانين عمل لا تضمن اى نوع من انواع الثواب المجزى أو العقاب الرادع.

التعدين

تمتلك مصر احتياطات اقتصادية مؤكدة من المعادن التالية:-

١- اليورانيوم بالصحراء الشرقية وسيناء ومناجم الفوسفات بالوادى الجديد ويبلغ حجم احتياطاته ٥٠ ألف طن.
٢- الفوسفات ويوجد بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية ووادى النيل ويبلغ حجم احتياطاته ٢ مليار طن.
٣- الحديد ويتركز في شرق أسوان والواحات البحرية وجنوب القصير بالصحراء الشرقية وتبلغ احتياطاته مليار طن.
٤- المنجنيز ويوجد بوسط سيناء وبالصحراء الشرقية ويبلغ حجم احتياطاته ١٦٠مليون طن.
٥- الكاولين ويوجد بسيناء وتبلغ احتياطاته ٢٠٠ مليون طن.
٦- التيتانيوم وتبلغ احتياطاته ٦٠ مليون طن وتتركز في الصحراء الشرقية.
٧- الرمال البيضاء فائقة النقاء وتوجد بوسط سيناء في منطقة أبو زنيمة باحتياطيات تقدر بـ ٢٠ مليار طن.
٨- الذهب وتتركز غالب مناجمه بالصحراء الشرقية وتبلغ احتياطياته حوالي ٣٠مليون أوقية.
٩- الفحم وتتركز احتياطياته بسيناء وتقدر بـ ٢١ مليون طن.
١٠- بالإضافة إلى العديد من المعادن غير المؤكدة احتياطاتها حتى الآن وهى قيد الدراسة ولكنها تتواجد بكميات اقتصادية مثل الرصاص والزنك والفضة والكروم والنحاس والقصدير والتنجستن والجبس والكبريت والفلسبار والتلك والرمال السوداء أحجار البناء مثل الرخام والجرانيت بالإضافة إلى

الحجر الجيرى والباريت والجبس وجميعها تتركز بالصحراء الشرقية ووسط سيناء.

١١- البترول والغاز حيث تمتلك مصر حديثًا رابع أكبر بئر غاز بالعالم وهو البئر ظهر بالمياه العميقة لمصر بمنطقة امتياز شروق وتقدر احتياطياته بـ ٣٠ ألف مليار متر مكعب[١] كما تمتلك إجمالًا احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ ٨٠ ألف مليار متر مكعب، تكفى هذه الاحتياطيات لتغطية الاستهلاك المصري لمدة ٣٠ سنة تقريبًا بفرض استهلاك يومى يعادل ٧ ونصف مليار قدم مكعب يوميًّا (تنتج مصر حاليًّا ٥ مليارات قدم مكعب يوميًّا)، كما تعتبر منطقة المياه العميقة لمصر قبالة دلتا نهر النيل ثانى أهم مناطق احتياطيات الغاز الطبيعي بالعالم بعد منطقة خليج المكسيك حسب دراسات الشركات النفطية الكبرى، يبلغ إنتاج مصر اليومى من البترول حوالي ٧٠٠ ألف برميل بينما الاستهلاك يقارب المليون لهذا فإن مصر تستورد ما يقدر بـ ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا، احتياطيات مصر المؤكدة من البترول تبلغ ١٠ مليارات برميل، من المتوقع خلال العامين القادمين أن تتحول مصر إلى دولة من أهم دول العالم في إنتاج النفط والغاز بعد انتهاء أعمال الحفر والتنقيب لـ ٦٥ اتفاقية أبرمتها الحكومة مع عدد كبير من الشركات الدولية خلال عامى ٢٠١٤-٢٠١٥.

أيضًا الحديث عن الثروات التعدينية المصرية حديث الفرص الضائعة والموارد المهدرة، توجد منطقة بوسط سيناء هي منطقة أبو زنيمة التي تعد من أغنى مناطق مصر التعدينية، تحتوى على كميات ضخمة من الرمال البيضاء (الرمل الزجاجى) كما ذكرنا سابقًا درجة نقاء الرمال المصرية لا يوجد مثلها بالعالم حيث تصل لـ ٩٨% بينما في باقى دول العالم لا تتجاوز ٦٧%، تصدر مصر حوالي مليون ونصف المليون طن سنويًّا بسعر الطن خام بـ ٢٠ دولار إلى إيطاليا وتركيا التي تقوم باستخلاص شوائبه (٢%) بعمليات غربلة وغسيل بسيطة وتبيع الطن إلى الصين وأوروبا وامريكا بـ ٨٠ دولار التي تستخدمه بدورها في

(١) بئر البترول الإسرائيلي المكتشف حديثًا أيضًا قربًا من المنطقة تقدر احتياطياته بـ ١٠ آلالف مليار متر مكعب

صناعة الإلكترونيات وتحوله إلى خلايا شمسية وعدسات تستخدم في الأقمار الصناعية والتطبيقات العسكرية وبوردات الحواسب والهواتف الذكية وتبيع الطن منه بـ ٢٠ ألف دولار.!!!

قطاع الخدمات

حسب تقارير الحكومة الاقتصادية المقصود بقطاع الخدمات هو التشييد والبناء - السياحة - النقل والتخزين - الاتصالات - تجارة الجملة والتجزئة - البنوك وما في حكمها كالبورصة وشركات الأموال، وللأسف لم يشمل التقرير قطاعًا مهمًّا وهو قطاع السينما والإنتاج الفني والثقافى المرئى والمسموع والمقروء، مصر تملك ثانى أقدم صناعة سينما بالعالم بعد هوليود، مصر كانت في يوم ما تتفوق على السينما الهندية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية، كنا في أوائل خمسينيات القرن الماضى نملك أكثر من ٣٥٠ دار عرض سينمائى وقت كان عدد سكاننا لا يزيد على ٢٠ مليون نسمة أما اليوم وعدد سكاننا ٩٠ مليون فلا نملك إلا ١٠٠ دار عرض سينمائى فقط، وكانت مصر تنتج أكثر من ٦٠ فيلمًا في السنة واليوم لا يزيد عدد الأفلام عن ١٠، كالعادة تخلت الدولة والبنوك عن تشجيع وتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوى والمهم اقتصاديًّا وثقافيًّا وأصبحنا اليوم وكالمعتاد نلهث حتى نلحق اليوم بالإنتاج الفني والثقافى الخليجى ويغزونا الإنتاج الفني التركى والهندى وقريبًا الإيرانى. سوف نتكلم بالتفصيل عن هذا القطاع حين نتكلم عن القوة الناعمة لمصر.

يستحوذ قطاع الخدمات على نسبة أكثر من ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى (٢٠١٤)، يبلغ معدل نموه السنوى ٥.٣% بينما معدل النمو الكلى ٢% تقريبًا (تقرير البنك المركزى المصري ٢٠١٤) يستحوذ قطاع الخدمات بالاقتصاد المصري على ٦٠% من قوة العمل المصرية و٥٨% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستثناء الاستثمارات النفطية ويصدر نحو ٤٨% من حجم الصادرات المصرية.

حسب تقارير الـ UNCTAD فإن قطاع الخدمات المصري له مميزات تنافسية عالمية مقارنة بباقى دول المنطقة الرئيسية، ويمكن لهذا القطاع أن يتطور

وأن يكون قاطرة الانطلاق والتقدم للاقتصاد المصرى، بخاصة قطاعات السياحة والتشييد والبناء والنقل والتخزين والاتصالات. وأضيف أن قطاع البنوك والتجارة وصناعة السينما والإنتاج الثقافى لا يقلون في الأهمية والمميزات التنافسية المصرية عن تلك القطاعات التي تخصها التقارير الدولية، حيث من وجهت نظرى يمكن أن تكون مصر سويسرا الشرق، وملاذًا آمنا لرؤوس الأموال العربية والإقليمية والدولية، يمكن لقطاع البنوك أن يكون جاذبًا لمئات المليارات من الودائع والاستثمارات بشرط تغيير سياسات وأساليب الحكم تغيرًا جذريًّا، كما يمكن أن تكون مصر منصة للتجارة العالمية إلى إفريقيا، لو أنشأت الحكومة المصرية شبكة حديثة وقوية من الخطوط البرية والجوية والسكك الحديدية وقامت بربطها بشبكة طرق السودان بعد تطويرها لحدثت طفرة هائلة في حجم التجارة الإفريقية والعالمعن طريق مصر التي تقع في مركزها وقلبها، أحلم على المستوى الشخصى بقطار سريع يقطع المسافة بين القاهرة والخرطوم في أقل من ٥ ساعات حاملًا الخير لكلا الشعبين وناقلاً سلع وبضائع العالم إلى الخرطوم ومنها إلى شرق وغرب وجنوب القارة السمراء والعكس، كما أن مصر تمتلك جيشًا من المبدعين والمواهب الفنية يستطيع أن يعيد إلى مصر لقب هوليود الشرق وأن تكون صناعة السينما والمسرح من أهم محركات الاقتصاد ومن أهم مصادر التوظيف.

فيما يلى بعض التفصيل لأهم القطاعات الواعدة باقتصاد الخدمات المصرى.

قطاع البناء والتشييد

حسب تقارير الـ UNCTAD فإن قطاع التشييد والبناء المصري يحظى بمميزات تنافسية نسبية رائعة تتجاوز على مؤشراته ١.٨٥ درجة، وهى درجة مرتفعة تعد مؤشرًا على درجة تنافسيته وقدرته على التوسع والنمو داخليًّا وخارجيًّا بالحاضر والمستقبل، كما يعد المؤشر انعكاسًا لقدرة القطاع على اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، الكتلة السكانية الضخمة والقوة الشرائية الجيدة وتوافر مواد البناء والأيدى العاملة جميعها محركات قوية تضمن استدامة نمو هذا الجزء

الحيوى والمهم من الاقتصاد، البنية التشريعية والتي تتيح تملك الأجانب والعرب الأراضى والوحدات وفرت تمويلًا جيدًا للمشروعات طيلة أكثر من ٢٠ عامًا سابقة، كما أن قانون التمويل العقارى الذي يمول حتى ٩٠% من قيمة العقار نشط السوق وأعطاه زخمًا ومرونة، جاذبية قطاع التشييد والبناء المصري دفع عددًا لا بأس به من شركات البناء العربية للاستثمار في مصر، إلا أن مستوى الاستثمار لا يرضينى مقارنة بما يمكن أن يتحقق بشرط أن يلتزم الحكم في مصر بأسس وقواعد حكم الدول الحديثة، أهم مناطق التوسع الواعدة في هذا القطاع هي مناطق، سواحل البحر الأحمر، الساحل الشمالى، سيناء، الظهير الصحراوى للمدن وخصوصًا مدن الصعيد، مدن القناة ويضاف لهم إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية - ٦ أكتوبر - العبور - الشروق - التجمعات).

لو قدر للوطن بقيادة واعية تستطيع قيادة هذا القطاع فإن حجم رؤوس أموال شركات المقاولات المحلية والعربية العاملة بالسوق وعددها وحجم معداتها لن يكون كافيًا، سوف نحتاج إلى أربعة أضعاف حجم الشركات الموجودة حاليًا عددًا وموظفين ومعدات وأموالًا، نحن نتحدث عن آلاف المناقصات والمشروعات والبرامج التي من المفترض أن تنفذ وبسرعة لتغيير وجه الحياة على أرض مصر اجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا، للدلالة على حجم المشروعات المتوقعة في أحد الملفات المهمة للوطن والمواطنين أنه ومثلًا عدد المستشفيات الحكومية والجامعية والتابعة للمعاهد والوزارات في مصر يبلغ حوالي ٧٥٠ مستشفى تقريبًا يضاف لهم ١٠٠٠ مستشفى خاصة لو افترضنا جدلًا أن الله ﷻ قد من علينا بحكم حديث فإن أولويات هذا الحكم مراجعة الشروط الصحية لد ١٧٥٠ مستشفى وإعادة تأهيلها في برنامج سريع يسمح فيه بتمويل البنوك لهذا البرنامج العاجل والضرورى للارتقاء بمستوى المستشفيات في مصر للمستوى العالمى، للقارئ أن يتخيل عدد شركات المقاولات المطلوبة لإنجاز هذا البرنامج، طب لو علم القارئ أن عدد الأسرة المتوافر بتلك المستشفيات ٢ سرير لكل ألف مواطن بينما العدد المناسب الدولي ٤ أسرَّة لكل ألف، إذا نحن بحاجة إلى برنامج آخر ضخم لبناء ١٧٠٠ مستشفى جديد على الأقل في فترة زمنية وجيزة

يضاف إلى برنامج إعادة التأهيل للمستشفيات الموجودة، للقارئ أن يتخيل حجم رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية التي يمكن أن تجد في قطاع الخدمات الصحية المصري قطاعًا واعدًا واستثمارًا مضمونًا في سوق الطلب أكثر فيه من العرض، للقارئ أن يتخيل عدد شركات المقاولات المطلوبة لتنفيذ تلك الخطة العاجلة؟ هذا في قطاع واحد، نفس السيناريو سيتكرر في قطاعات الطرق والكبارى والإنفاق والتعليم والإسكان والزراعة والصناعة والسياحة، والتعليم والري ومياه الشرب والصرف والتصنيع الحربى، نحن نتحدث عن وطن يعاد بناؤه من جديد على أسس حديثة ومنظمة وفى حاجة ماسة وعاجلة إلى الإنقاذ، يحتاج قطاع التشييد والبناء إلى تطوير بعض التشريعات القائمة واستحداث تشريعات جديدة بغرض التحكم في منظومة البيع والشراء وإبرام العقود بأنواعها وحماية المستهلك من جشع وعدم أمانة عدد غير قليل من عديمى الذمم والضمير الذين أصبحوا من أركان القطاع، يجب تعظيم دور الرقابة والمحاسبة للغرف التجارية والصناعية، يجب تعظيم دور النقابات وإعطائها الصلاحيات لعلاج العشوائية وعدم الاكتراث بأصول الصنعة والمواصفات في أعمال غالب المهن والحرف والصناعات، يجب أن يكون القانون رادعًا وسريعًا في محاسبة الغشاشين والنصابين والمدلسين والجشعين، هناك آلاف القضايا بالمحاكم كان يمكن أن تتقلص إلى عشرات لو أحس وشعر من يعمل بالقطاع أن يد القانون طايلة وسريعة وحازمة وقوية.

السياحة

عدد السياح حول العالم بلغ حسب تقرير منظمة السياحة العالمية الصادر في ٢٠١٤ ١.١٣ مليار سائح حصة مصر منهم أقل من ١% رغم أن مصر بلا مبالغة دولة سياحية لا منافس لها بالعالم تملك مقومات سياحية فريدة للأنواع الثمانية من أنواع السياحة، هل من المنطق لدولة تملأ أكثر من ثلث آثار العالم أن يكون نصيبها من السياحة ١%، دولة مكاو بجنوب الصين مساحتها لا تزيد عن ٣٠ كم مربع يزورها سنويًّا ١٤.٥ مليون سائح ويبلغ دخلها من السياحة ٥١ مليار دولار (تقرير منظمة السياحة العالمية ٢٠١٤).

الجدول التالي يوضح أهم دول العالم في مجال السياحة ويعطي للقارئ تصورًا لحال هذا القطاع تحت الإدارة الحكومية المصرية:

ترتيب أهم دول العالم وإقليم الشرق الأوسط سياحيًّا حسب تقرير منظمة السياحة العالمية UNWTO ٢٠١٤.			
مسلسل	الدولة	عدد السياح بالمليون	عائدات السياحة مليار دولار
١	فرنسا	٨٤	٥٦
٢	الولايات المتحدة	٧٥	١٧٧
٣	إسبانيا	٦٥	٦٥
٤	الصين	٥٦	٦٠
٥	إيطاليا	٤٩	٤٦
٦	تركيا	٤٠	٣٥
٧	ألمانيا	٣٣	٤٤
٨	بريطانيا	٢٩	٤٥
٩	روسيا	٢٩	
١٠	المكسيك	٢٩	
١١	هونج كونج	٢٨	٣٩
١٢	ماليزيا	٢٧	
١٣	تايلاند	٢٤	٣٨
١٤	كندا	١٦.٥	
١٥	السعودية	١٥	٢٠
١٦	ماكاو	١٤.٥	٥١
١٧	كوريا الجنوبية	١٤.٢	

١٨	اليابان	١٣.٤	
١٩	الإمارات العربية	١٣	٢٥
٢٠	سنغافورة	١٢	
٢١	المغرب	١٠.٣	٥
٢٢	تايوان	١٠	
٢٣	مصر	٩,٦	١٠
٢٤	إندونسيا	٩,٤	
٢٥	تونس	٦	٢
٢٦	ايران	٤	٢
٢٧	الأردن	٤	٤.٥
٢٨	إسرائيل	٤	٥.٥
٢٩	قطر	٢.٨	٨

السياحة صناعة مثل أي صناعة لها أصول للصنعة ولها تقاليدها وأعرافها، مستوى الصناعة في مصر مقارنة بمستواها في الدول المحترفة في مجال السياحة يماثل تمامًا مستوى ورشة حدادة بإحدى المناطق الشعبية ومصنع إلكترونيات بوادى السيليكون في أمريكا، وللتقريب أيضًاعليك أيها القارئ أن تذهب إلى منطقة الأهرام التي تشمل أهم أثر بالعالم وترى حجم العشوائية والغياب التام لأبسط أصول الصنعة في التعامل مع السائحين وستجد نفسك تحت ابتزاز البلطجية وأصحاب الخيول والجمال ومفتشى الآثار، سوف تجد نفسك محاطًا بمجموعة من اللصوص المتخفين في زى أصحاب الحرف ومقدمى الخدمات وسط تواطؤ كامل من مختلف جهات الدولة العاملة بتلك المنطقة من شرطة المرافق إلى شرطة الآثار، سوف تتفاجأ بحجم القاذورات وغياب حتى دورات المياه الآدمية، سوف تتفاجأ بأنه لا يوجد مسئول واحد مهتم بوزارة الآثار أو وزارة الداخلية واضعًا نفسه مكان السائح متخيلًا خط سيره من فندقه وحتى انتهاء زيارته لأحد أهم مواقع التراث العالمى حسب تصنيف اليونيسكو، منذ أن

تطئ قدم السائح أرض مصر فهو عرضة للابتزاز من سائقى التاكسى اللى بالمطار حتى موظفى الفنادق ومرورًا بالموظفين الحكوميين العاملين بالمناطق الآثرية والعاملين بالمحلات التجارية المنظومة جميعها يتحكم فيها الفاسدون وعديمى الذمم وسط غياب تام لمبدأ الثواب والعقاب وسيادة القانون، رحلة السائح إلى مصر رحلة مشقة وعذاب وليس ترفيه واستجمام، ما يحدث في المناطق السياحية بمصر لم أشاهده باى منطقة سياحية بالعالم حيث تهتم جميع الدول بتلك المناطق بداية من تخطيطها ونظافتها ومرافقها وتوفير كافة سبل الأمن والراحة للزائرين والوافدين، لقد شاهدت بالسعودية أحد المزارات السياحية التي لا تساوى شيئًا مقارنة بآثارنا في مصر، المزار عبارة عن بناء حجرى من الطين والحجر حجمه لا يتعدى مترًا في مترين لا يتعدى عمره أكثر من ٢٠٠ عام كتب عليه وصفً لأحد الأحداث المهمة بتلك الفترة موضوع بطريقة رائعة محاط بسياج أنيق مثبت بالقرب منه وصف لأهميته وحوله خدمات ومرشد سياحى يشرح أهمية الأثر بأناقة وتدريب راقٍ، بينما الأمن يتحرك بسيارته حول الأثر بيسر وهدوء ودون أن يشعر به السائحون.

لاحظ مستوى تقدم تركيا كعدد سائحين ودخل، أيضًا لاحظ عدد السائحين وعوائدهم بمنطقة ماكاو التي لا تزيد مساحتها على ٣٠ كم مربع (تمثل ١٥% من مساحة محافظة القاهرة) وتقع جنوب الصين، أيضًا لاحظ عدد سائحى قطر ودخلها اللى بيقارب دخل مصر دليل على استهدافهم شرائح الطبقات الثرية والمتوسطة ذات الإنفاق العالى ما الذي تملكه قطر ولا تملكه مصر؟ ما الذي تملكه تركيا ولا تملكه مصر؟؟؟؟، أيضًا لاحظ عدد سائحى المغرب المتفوق على عدد زائرى مصر وفى النهاية عدد سائحى الإمارات والسعودية، ما الذي ينقص مصر لكى تكون دولة سياحية متقدمة.

لاحظ أيضًا عزيزى القارئ أن دخل فرنسا السنوى من السياحة يعادل نصف دخل السعودية من عائدات النفط والغاز كما أن قطاع السياحة يدر عوائد للولايات المتحدة يساوى تقريبًا نفس العوائد السنوية من النفط والغاز السعودية، تستطيع السياحة أن تحقق ما يتفوق على أهم الموارد الطبيعية.

هل تعلم عزيزى القارئ ماذا يعني أن يصل عدد السياح إلى مصر إلى ٣٠مليون سائح بعوائد متوسطة ٣٠ مليار دولار؟ تحقيق هذا الهدف سهل ويسير ومصر تملك من الإمكانيات ما يؤهلها لتحقيقه في فترة زمنية قصيرة بشرط تغيير العقليات الحاكمة وتطوير الإدارة التي تشرف على هذا القطاع المهم، وبشرط تنحية الفاسدين وأصحاب المصالح وبشرط إعادة هيكلة وزارة الداخلية وأحد قطاعاتها المهمة شرطة المرافق وشرطة السياحة.

في يونيه ٢٠١٦ تقرر تشكيل مجلس أعلى للسياحة في مصر برئاسة رئيس الجمهورية ومجلس أعلى آخر برئاسة رئيس الجمهورية لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى والغرض تشجيع النمو بكلا القطاعين المهمين، لقد استغرق الحكم في مصر عامين لكى يدرك أهمية القطاعين ولكن تشكيلة هذين المجلسين وطريقة اختيار اعضاؤه أكدت لى أننا نحتاج إلى مائة عام حتى يدرك ويستوعب المسئولون طرق تنمية وتطوير كلا المجالين المهمين للاقتصاد المصري المنكوب بإدارة حكومية متخلفة منذ أكثر من ٦٠ عامًا.

الحديث عن قطاع السياحة في مصر حديث شجون كعادتنا عند الحديث عن أي أمر يخص الوطن، هو حديث الفرص الضائعة والموارد المهدرة لصالح حفنة من عديمى الوطنية والكفاءة والضمير، وسط غياب حكومى كامل وتواطؤ بعض منتسبيها بغرض تحقيق مصالح شخصية ضيقة ولو على حساب الوطن.

مصر بلد سياحى من الطراز الأول، لا يوجد نوع من أنواع السياحة إلا وتملك مصر مقوامته التي تجعلها تتفوق عالميًّا وإقليميًّا، لا توجد بقعة واحدة على أرض مصر لا يمكنها أن تكون منطقة سياحية متميزة في عدة مجالات سياحية وليس مجالًا واحدًا، أنواع السياحة ثمانية هى:-

١- السياحة البيئية.
٢- السياحة الدينية.
٣- السياحة الترفيهية.
٤- السياحة الثقافية.
٥- سياحة المهرجانات.
٦- سياحة المؤتمرات.

٧- السياحة العلاجية.

٨- السياحة الرياضية.

السؤال الآن ما هو نوع السياحة التي لا تتواجد بمصر ولا تملك فيه مقومات تنافسية عالمية بل تملك التفوق والريادة؟ الإجابة لا يوجد. فصل آخر من فصول الإهمال الحكومى المصري لقطاع السياحة، هو عدد المواقع الأثرية المصرية المسجلة لدى منظمة اليونسكو كمواقع تراث عالمى تلتزم حكومات العالم برعايتها وتنميتها وتطويرها وضمان سلامتها والإنفاق عليها، عدد مواقع مصر ٧ مواقع بينما المغرب ٩ مواقع خلاف ١٢ أخرى تحت التسجيل بالقائمة الاسترشادية للجنة مواقع التراث العالمى التابعة لليونسكو، أيضًا عدد مواقع التراث العالمى بإيطاليا ٤٨ موقعًا السؤال ما الذي تملكه إيطاليا والمغرب ولا تملكه مصر؟

ترجع أهمية التسجيل بمواقع التراث العالمى إلى أسباب تسويقية تدعم خطط التسويق العالمى للدول كما أن التسجيل باليونسكو يكفل الدعم المادي والتقنى الإلزامى من جميع دول العالم من أجل الحفاظ على تلك المواقع وما تحويه من كنوز أثرية أو طبيعية وهو أمر يصب في صالح الدولة المالكة لتلك المواقع[١].

حين أستمع إلى أركان الحكم الحالي لمصر تتحدث عن قلة الموارد ومن قبلهم الجنرال المصري السابق حسنى مبارك وهى تبرر سوء الإدارة والخدمات التي تقدم للمواطنين أضحك كثيرًا، وأتعجب وكأنهم لا يقرأون وإذا قرأوا لا يفهمون وإذا فهموا لا يعملون، قال ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا السابق والسياسى الداهية (أمبراطوريات المستقبل هي أمبراطوريات العقل) وهو محق تمامًا، لم تكن يومًا الموارد المالية أو الطبيعية المحدودة عائقًا للتقدم لا قديمًا ولا حديثًا، ماذا كان يملك المسلمون الأوائل من الثروة حتى يغزون

(١) من أجل هذا كانت من ضمن أهداف الخطة ٢٠٣٠ السعودية مضاعفة عدد الأماكن الأثرية المسجلة لدىٰ لجنة مواقع التراث العالمىٰ باليونسكو من أجل أسباب تسويقية تساعد فىٰ تحقيق مستهدف المملكة من عدد السائحين وأيضًا الحصول علىٰ الخبرات الدولية من أجل تطوير تلك المناطق وضمان سلامتها.

العالم ويؤسسون لواحدة من أعظم الحضارات الإنسانية وليجاوبنا أحدهم عن كيف تقدمت اليابان وقد خرجت من الحرب العالمية الثانية وليس فيها مصنع واحد صالح وأكثر من ٩٠% من مدنها قد دمرت بالكامل بمرافقها، ومثلها ألمانيا وباقى دول أوروبا، كيف تقدمت ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونج كونج وماكاو، وجميعها دولا لا تملك من الموارد مثل ما تملك مصر، في تقرير للهيئة العامة للاستعلامات المصرية في سبتمبر ٢٠١٤ بعنوان نظرة على الاقتصاد المصري ورد بالتقرير وهو يصف وضع الاقتصاد قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث ورد الآتي:-

رغم النجاحات التنموية في الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ إلا أن استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات وازدياد معدلات الفقر والآمية والبطالة وانتشار العشوائيات، وتدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة مثل النقل والموصلات والصرف الصحى والمياه الصحية وتفشى الفساد والمحسوبية والاحتكار التي باتت واضحة في عمليات تخصيص الأراضى ومنح قروض البنوك والتضييق في الحريات العامة وجمود الحياة السياسية وسط جهود عملية لتوريث الحكم جميعها أسهمت في عدم شعور المواطن بالنتائج الإيجابية التي تحققت في تلك الخطة وساعد على ذلك أكثر الزيادة السكانية، ومن أجل هذا قامت ثورة يناير ٢٠١١.

السؤال وقد شهد شاهد من أهلها هل تحقق أي تقدم يذكر في اتجاه علاج أي من المشكلات السابقة؟

ما سبق كانت نتائج لخطايا دمرت الاقتصاد المصري طيلة الـ ٦٠ عامًا السابقة، أهمها:-

١- السياسات المراهقة والتي انتهجها جمال عبد الناصر ومن تبعوه والتي كان من ضمنها التأميم والتصادم مع الدول الكبرى ومنازعتها في مناطق النفوذ التقليدية والتورط في سباق تسلح مع إسرائيل والتأسيس لأنظمة ديكتاتورية في الحكم معلوم مساوئها وسلبياتها والتفريط في غطاء العملة المصرية واحتياطيها من الذهب ثم أخيرًا الانسياق إلى حرب غير مبررة بالكونغو ثم باليمن ثم مع إسرائيل لم تكن يومًا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة

ولا القوانين الدولية وما نتج عنها من هزيمة في يونيه ١٩٦٧ وما تلاها من توجيه كامل موارد الدولة نحو استعواض ما فقده الجيش من معدات وعتاد وكان قدره ٩٠% من قدرات الجيش وعتاده قبل الحرب، لقد خلفت حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ خسائر عسكرية واقتصادية ضخمة مازلنا نعانى منها حتى اليوم وانشغال الحكم عن المشكلات الاقتصادية وتوجهه إلى ملفات أمنية وعسكرية أخرى استغرقت كامل جهده وتركيزه وموارده المالية.

٢- تخبط السياسات العامة للدولة وحيودها عن القيم الديموقراطية والشفافية في الحكم واتباع طرق وأساليب ديكتاتورية في معالجة الشئون السياسية والاقتصادية للدولة وغياب أهل العلم من مراكز صنع القرار المهمة وعدم اتباع الأساليب العلمية في إدارة مرافق وأركان الدولة، كما تلاعبت الدولة بمنظومة القضاء وأهدرت مبدأ استقلاله الأمر الذي تسبب في فقد مئات المليارات من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وهروبها إلى دول إقليمية أخرى أكثر ديموقراطية وشفافية في إدارة شئون الحكم.

٣- برنامج الخصخصة وما صاحبه من فساد إدارى ومالى والذى تم إدارته في اتجاه البيع وتوجيه حصيلة البيع في سد عجز الموازنة دون إعادة ضخها في أدوات إنتاجية تسهم في النمو الاقتصادي[١].

٤- غياب الإدارة الحكومية الرشيدة لقطاع السياحة وتأثره بضعف وفساد الجهاز الإدارى للدولة وما صاحبه من شيوع ممارسات سلبية تضعف من جاذبية مصر كواجهة سياحية متميزة وتتناقض مع أبسط أصول الصنعة في صناعة مهمة كصناعة السياحة، الأمر الذي أفقد مصر مميزاتها التنافسية والنسبية في هذا المجال المهم وتسبب في تدهور مركز مصر السياحى العالمى لصالح دول إقليمية أخرى وعلى راسها الإمارات وقطر والمغرب وإسرائيل وتركيا.

٥- غياب الدعم الحكومى الواجب لقطاع الصناعة وغياب التخطيط السليم والتشريعات الواجبة لضمان نموه وانتظام عمله الأمر الذي تسبب لتعثر أكثر

(١) برنامج الخصخصة بدا مع حكومة الدكتور عاطف عبيد التي تشكلت في عام ١٩٩٩ حيث تم بيع ما يزيد على ٥٠% من شركات القطاع العام المصري وانتهى عام ٢٠١١ ببيع ١٧٢ شركة كان حصيلة بيعها ٤٠ مليار جنيه.

من ٧٠٠٠ آلاف مصنع وفقد ٢٥٠ ألف وظيفة وزيادة فاتورة السلع تامة الصنع المستوردة من الخارج.

٦- تذبذب سعر صرف العملات الأجنبية أمام الدولار والسياسات النقدية المتغيرة والتي أسهمت في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتوقف الاستثمارات الخارجية بسبب عدم القدرة على عمل دراسات الجدوى طويلة المدى في ظل قرارات حكومية سريعة وغير محسوبة وبلا أي قدر من الشفافية.

٧- تدهور القطاع الزراعى وارتفاع تكاليف الإنتاج من أسمدة وبذور ومبيدات وجمع ونقل وتخزين وتفتت الملكيات الزراعية وانتشار التقاوى والمبيدات المغشوشة وغياب منظومات متقدمة لتداول وتخزين الحاصلات الزراعية وغياب الرقابة الحكومية على كامل قطاعات القطاع جميعها أدت إلى هدر أكثر من ٣٠% من الإنتاج الزراعى وهروب الفلاحين والمزارعين إلى مجالات عمل أخرى أكثر ربحية وأقل مجهودًا.

قطاع البنوك والبورصة

يبلغ عدد البنوك العاملة بمصر سواء الحكومية أو الأجنبية حوالي ٤٠ بنكًا، إجمالى أصولها ٢٤٩٠ مليار جنيه مصري (٢٠١٤) حوالي ٢٥ مليار دولار، الحقيقة أن القطاع المصرفى المصري قطاع أسسه قوية والبنك المركزى المصري له ولاية كاملة عليه، تطبق البنوك المصرية بازل ٢ ومخطط أن يتم تطبيق بازل ٣ في نهاية ٢٠١٧، رؤوس أموال المودعين بالبنوك المصرية مضمونة بواسطة الحكومة، والنظام المصرفى المصري لم يتأثر كثيرًا بأزمة الديون العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب تلك السياسة المهمة والتي أرى أنها حكيمة، أما البورصة المصرية فرأس مالها السوقى يبلغ حوالي ٣٩٠ مليار جنيه مصري أي حوالي ٥٥ مليار دولار بأسعار صرف الدولار ٢٠١٤[1]، يمكن زيادة نشاط البورصة وجاذبيتها للاستثمار بتعديلات بسيطة في آلية عملها وسلطات وصلاحيات مجلس إدارة البورصة وهيئة الرقابة المالية، تستطيع مصر أن تكون سويسرا الشرق وان تكون

(١) لاحظ رأس مال السوق فى البورصة السعودية حوالى ٤٤٠ مليار دولار والايرانية ١٢٠ مليار.

البورصة المصرية اكبر واهم بورصات المنطقة وأن تكون ملاذًا آمنًا لمئات المليارات من الدولارات تذهب إلى دول إقليمية أخرى مثل قطر والإمارات والمغرب أقل جاذبية وإمكانيات من مصر بشرط أن يغير نظام الحكم من استراتيجياته وسياساته وأن يطبق الاسس الديموقراطية في الحكم، طبعًا لاحظ القارئ تواضع حجم أصول البنوك المصرية مقارنة بباقى الدول الإقليمية الأخرى وتواضع حجم أصول الشركات المدرجة بالبورصة.

ركائز الإصلاح الاقتصادي في مصر

أخيرًا يبقى الاقتصاد المصري الموازى طوق النجاة لهذا الوطن المنكوب بسوء إدارة حكامه، حيث يقدر حجم الاقتصاد المصري غير الرسمى بما قيمته ٢٢٠٠ مليار جنيه أو ٢٢٠ مليار دولار حسب تقديرات اتحاد الصناعات المصري ويضم ٤٧ ألف مصنع غير مرخص و١٢٠٠ سوق عشوائى للجملة والتجزئة منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية ويعمل بها أكثر من ٨ ملايين عامل يستحق عنهم ضرائب تقدر بـ ٣٠٠ مليار جنيه مصرى، كما أن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع وما يملكه من استثمارات تقدر بعشرات المليارات قادر على تمويل خزينة الدولة بما يلزم لإعادة تنشيط الاقتصاد في الاتجاه الصحيح وتمويل برامج التحول السياسي والاقتصادى، مجرد دمج هذا الاقتصاد في القنوات المعروفة للاقتصاد الرسمى كفيل بتغيير واقع مصر الاقتصادى، فقط يحتاج هذا الاقتصاد إلى إدارة حكومية رشيدة وتغيير جذرى في القوانين والتشريعات الحكومية وبخاصة الضريبية والجمركية، إدماج هذا الاقتصاد الخفى الذي لا تعلم عنه الحكومة ولا البرلمان شيئًا إلا ما يذكر في الدراسات الأكاديمية كفيل برفع الناتج المحلى الإجمالى المصري لأكثر من ٦٠٠ مليار دولار ودخولها تلقائيًّا إلى نادى أهم عشرين اقتصادًا بالعالم في فترة قصيرة، هذا الاقتصاد الخفى كفيل بتحقيق عوائد حكومية من حصيلة الضرائب كفيلة بتغيير اقتصادى سريع وملحوظ يساعد في التنمية الاقتصادية الشاملة وسد جزء كبير من الديون الخارجية والداخلية، ودعم باقى عناصر قوتنا الشاملة ويمثل نقلة استراتيجية في ميزان وضعنا الإقليمي والعالمى.

أيضًا وفى دراسة للخبير الاقتصادى فرناندو دى سوتو مؤسس ورئيس معهد الحرية والديموقراطية في بيرو ذكر في معرض تحليله للاقتصاد المصري كأحد الاقتصاديات النامية أن بمصر ٢٥ مليون عقار المسجل منها ١٠% فقط، قيمتها السوقية ٣٠٠ مليار دولار، مستحق عليها عوائد للدولة لا تقل عن ١% أي حوالي ٥٠ مليار جنيه تضيع سنويًا على خزينة الدولة المصرية.

مصر ليست دولة فقيرة الموارد ولا محدودة الإمكانيات ولكنها فقيرة إلى المواهب الإدارية الحكومية ومحدودة في تولى الشرفاء والوطنيين المسئولية.

اليوم تواجه مصر حسب تصريحات التنفيذيين الحكوميين وضعًا اقتصاديًا خطيرًا الأمر الذي دفع الحكومة إلى الالتجاء إلى صندوق النقد الدولى لطلب قرض ١٢ مليار دولارعلى ٣ سنوات لدعم الاقتصاد وسعر صرف العملة المحلية، الحقيقة أنه كان علينا قبل الالتجاء إلى صندوق النقد وجميعنا نعلم التكاليف الاجتماعية الباهظة لشروطه أن نطبق الأسس العلمية التالية الثابته والتي لا ترتبط بمكان أو زمان لجذب الاستثمارات الأجنبية وإصلاح الاقتصاد الكلى:-

١- يستجيب الأفراد والمؤسسات داخل منظومات الاقتصاد إلى الحوافز وليس الأوامر العسكرية.

٢- حل علاج عجز الموازنة يقضى بترشيد الإنفاق الحكومى (بجميع القطاعات وأولها الأجهزة السيادية والأمنية) وتشجيع الصادرات وتحفيز المصدرين وحماية الصناعات المحلية ذات الجودة المرتفعة.

٣- الاقتصاد يعتمد على الاستقرار السياسى والأنظمة الديموقراطية تضمن اقتصادًا قويًا ونموًا مستديمًا وتظل الأنظمة الليبرالية أكفأ بمراحل في معالجة المشكلات الاقتصادية من الأنظمة الديكتاتورية المركزية.

٤- سيطرة الدولة أو الجيش على قطاعات واسعة من الاقتصاد أمرًا سهلًا وقد يحقق بعض النجاحات على المدى القصير أما بعد ذلك وساعة التأكد من فشل تلك السياسة سيكون التراجع عنها امرًا صعبًا ومكلفًا ومؤلمًا؛ بل طاردًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

٥- فرض سعر صرف غير واقعى للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية في ظل غياب احتياطى مناسب وعجزًا سلبيًا في ميزان المدفوعات سياسة مدمرة

للاقتصاد ستؤدى إلى ارتفاع التضخم ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية وتوقف الاستثمارات المحلية الأمر الذي يضعف النمو ويقود إلى ازدياد معدلات البطالة وتوقف عجلة الإنتاج وغلق المصانع والدخول إلى مرحلة الانهيار الاقتصادى.

٦- لا يمكن جذب مستثمرين أجانب دون وجود قاعدة قوية من المستثمرين المحليين وتشجيعهم، من المألوف أن يدخل المستثمرون الأجانب في شراكات مع أقرنائهم المحليين ماذا سيقول المستثمرين المحليين لنظرائهم الأجانب عن أماكن استثمار فوائضهم المالية وأرباحهم ورؤيتهم المستقبلية، وبماذا سيردون على ما تقوم به الحكومة من تأميم لأصول أفراد تزعم أنهم منتمون لجماعة الإخوان؟ وبماذا سيجاوبون عن استثمارات الجيش والحكومة في مزارع الأسماك ومصانع المواد الغذائية والحديد والأسمنت!!!!

٧- يعتمد معدلات استثمار الأجانب على مدى ثقتهم في البلد الذي يستثمرون فيه ومدى ارتياحهم لاحترام هذا البلد للحقوق الأساسية للمواطنين والحريات العامة والخاصة، هذه الثقة وهذا الارتياح لن يتأتى إلا بضمان وجود سلطة قضائية مستقلة وقوانين حديثة محترمة وسلطة تنفيذية تؤمن بمبدأ الشفافية في أعمالها وتقبل بمبدأ المحاسبة أمام الشعب ونوابه فهل يمارس الحكم في مصر اليوم تلك الممارسات الديموقراطية؟

٨- الاستثمار في البنية التحتية أمر عظيم بشرط أن تكون لخدمة عوامل الإنتاج وخدمة التصدير وخلق فرص عمل، أما إنشاء شبكة من الطرق تؤدى إلى الأمكان كما يحدث الآن فهذا أمر لم نره بالعلم وغير مسبوق.

٩- هذا أفضل وقت لإنعاش الاقتصاد فأسعار البترول منخفضة أي أن تكلفة فاتورة الاستيراد منخفضة كما أن أسعار الفائدة العالمية منخفضة أي أن تكلفة الاقتراض ستكون أقل ما يمكن ورؤوس الأموال تبحث عن أماكن مناسبة للاستثمار بشرط أن تجد بيئة منخفضة المخاطر السياسية والاقتصادية ترتكز على قوانين حديثة وإدارة حكيمة.

فهل قامت الحكومة بتنفيذ الثوابت العلمية السابقة قبل اللجوء إلى صندوق النقد.

فى ٦٣ صفحة كارثية أظهر تقرير هيومان رايتس ووتش لعام ٢٠١٧ تواطؤ أجهزة الأمن المصرية والنيابات العامة في استخدام تعذيب ممنهج لآلاف المحتجزين على ذمم قضايا سياسية وأمنية، منظمة هيومان رايتس ووتش منظمة حقوقية دولية معروفة ولها وزنها ومصداقيتها، ترد وزارة الخارجية المصرية باتهامها باتهامات لا يمكن أن تخرج من مؤسسة تدار بأسلوب علمى وتعلم جيدًا كيف تخاطب المنظمات الدولية، هل نحلم يومًا وهذا واقعنا بنهضة اقتصادية وتطور في أي مجال؟

القوة الجيوستراتيجية (الجغرافيا)

(صورة لمصر وأهم المدن بالدلتا والصعيد وسيناء)

ترتيب مصر هو الثلاثون بين دول العالم من حيث المساحة والتي تقدر تقريبًا بمليون كم مربع، موقع مصر العبقرى وسط العالم وتحكمها في أهم طرق المواصلات الدولية جعل من موقعها قوة جيوستراتيجية جبارة، مساحة مصر وعمقها يضمن لها وقت الحرب توازنًا استراتيجيًّا ولكن على المخطط الاستراتيجى المصري أن يضع في اعتباره التحديات التالية:-

١- إن من يسيطر على مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق يستطيع تهديد الأمن القومي المصري الأمر الذي يجعل من امتلاك مصر قدرات بحرية عالمية متفوقة ومتميزة واجبًا وليس اختيارًا.

٢- إن ٨٥% من إيرادات نهر النيل والموارد المائية المصرية تأتى من هضبة الحبشة وبهذا أصبح التفوق العسكرى المصري جنوبًا وحتى خط عرض ٣شمالًا واجبًا وليس ترفًا.

تلك حقائق حكمت عقل وتخطيط جميع حكام مصر منذ الفراعنة، امتلاك مصر لقدرات بحرية متميزة كان دائمًا في أولويات الحكم في مصر كما أن السيطرة على منابع النيل والقدرة على الولوج السلس والسريع إلى الحبشة كانت من الأولويات الاستراتيجية للعسكرية المصرية طيلة تاريخها القديم والحديث.

القوة العسكرية

خاضت مصر أكثر من ٩٠٠ معركة حربية طيلة تاريخها المكتوب منذ عصر الفراعنة لم تهزم إلا في ١٢ فقط، العسكرية المصرية أقدم وأعرق عسكرية في التاريخ مثل ما كانت الدولة المصرية أقدم دولة في التاريخ، لن أقف كثيرًا أمام تاريخ العسكرية المصرية ولكن سوف أسرد للقارئ مقدمة بسيطة ومهمة عن الجيش المصري في العصر الحديث من منطلق حكمة الزعيم البريطانى ونستون تشرشل حيث يقول أدرس التاريخ فهناك تكون أسرار الحكم، بدأت أول نواة للجيش المصري الحقيقى بالعصر الحديث بقرار محمد على باشا بإنشاء أول مدرسة حربية مصرية حديثة في مدينة أسوان عام ١٨٢٠ وبالتوازى مع هذا بدا في إنشاء المصانع الحربية بالقلعة لإمداد جيشه الوليد بالمهمات والأسلحة والذخائر، اختار محمد على سليمان باشا الفرنساوى للإشراف على بناء أول جيش مصري نظامى متبعًا في تنظيمه أسس وتنظيم الجيش الفرنسى بل وأحكامه وقوانينه العسكرية، عام ١٨٣١ وصل تعداد الجيش ٧٠ ألف جندى وضابط تحت قيادة إبراهيم باشا ابنه النابه الذي أعاد إحياء تكتيكات وأساليب الحرب الخاطفة والسريعة والتي أنشأها ووضع أسسها وطبقها في حروبه وفتوحات الإسلام الأولى القائد المسلم العبقرى الفذ خالد بن الوليد ﷺ، برع إبراهيم باشا في استخدام سلاح الفرسان وهو الأمر الذي طوره القادة الألمان في افتتاحية الحرب العالمية الثانية وعرف بالحرب الخاطفة باستخدام سلاح المدرعات، كانت مدينة بنى عدى عاصمة محافظة أسيوط المركز الرئيسي لتجنيد الجيش الوليد وقاعدة تدريبه الأمر الذي ساعد على تطور الجيش حتى وصل عام ١٨٣٣ إلى ٢٠٠ ألف مقاتل وفي

عام ١٨٣٩ إلى ٢٥٠ ألف مقاتل، في عام ١٨٢٥ أنشئت مدرسة الدراسات العليا العسكرية لتخريج قادة الجيش وأركان الحرب، في عام ١٨٣١ أنشئت مدرسة المدفعية، ثم تلاها في ١٨٣١ أيضًا إنشاء مدرسة السوارى لتخريج ضباط سلاح الفرسان، في عام ١٨٣٥ أنشئت مدرسة الطب والمستشفى العسكرى، في عام ١٨٤٤ أنشئت مدرسة الهندسة العسكرية، في عام ١٨٤٣ زار المرشال والنبيل الفرنسى لوى دو مارمون قائد القوات الفرنسية بحرب القرم وعضو الأكاديمية الفرنسية للعلوم بذلك الوقت ترسانة القلعة وقال عنها (أن معامل القلعة تضارع أفضل معامل الأسلحة في فرنسا من حيث الأحكام والجودة والتدبير)، كان من إمكانيات ترسانة القلعة وباقى المصانع الحربية بعموم مصر أن تنتج ٤ مدافع عيار ٨ رطل شهريًا وعشرات من مدافع الهاون ٨ و٢٤ بوصة و٦٥٠ بندقية و٣٦ ألف طبنجة (من مصنع الحوض المرصود) شهريًا و١٦ ألف قنطار من البارود.

أنشأ محمد على أيضًا ترسانة بولاق ثم دار الصناعة الكبرى بالإسكندرية لصناعة السفن الحربية، كما أنشأ مصانع الغزل والنسيج والجوخ لتغذية الجيش بما يحتاجه من مهمات وأيضًا أنشأ ورشا للحدادة ببولاق ومصنعًا للحبال والطرابيش ومعامل لسبك الحديد والنحاس والصابون ودبغ الجلود وجميعها لخدمة جيشه الوليد،

فى حديث مشهور بين محمد على باشا والأمير الألمانى يوكلر موسكو وكان مستشارًا عسكريًا له قال موجهًا كلامه إليه (يجب أن أتغلب على صعاب الشدائد، أشعر بأننى مرتبط بهذا الوطن فهو قدرى، لن أعرف طعم الراحة إلا أن أبعث هذه البلاد التي ظهرت لى طفلًا صغيرا وحيدًا معدمًا استسلم لنوم عميق مئات السنين، سأكون له كل شيء سأكون أباه وأمه وخادمه وسيده ومعلمه وقاضيه، كثيرًا ما فكرت وأنا متكئ على وسادتى سائلًا نفسى هل أستطيع أن اقوم على أمره فأكسوه وأعلمه حتى يشب طفلاً رائعًا جميلًا، أتمنى أن يحقق الله أحلامى وآمالى فهذا الطفل وهذا الشعب يستحق الكثير أكثر من ما نحلم ونتصور ونريد) حقًا إن هذه الأرض وهذا الشعب العظيم يستحق الكثير، تلك كانت مقدمة ضرورية تنشط عقل القارئ وتجعله يعيش حلمًا أراده مؤسس مصر الحديثة وباعث نهضتها.

أهم الحروب التي شارك فيها الجيش المصري الحديث:-

- حرب الشام بين محمد على والدولة العثمانية (١٨٣١-١٨٣٩).
- حملة السودان (١٨٢٠-١٨٣٩).
- حملة اليونان (١٨٢٠-١٨٢٧).
- حملة الحجاز (١٨١٦-١٨٢٠).
- حرب القرم (١٨٥٣).
- حرب المكسيك (١٨٦٣-١٨٦٧).
- حرب الحبشة (١٨٦٨-١٨٧٦).
- حرب فلسطين ١٩٤٨.
- حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦.
- حرب يونيه ١٩٦٧.
- حرب أكتوبر١٩٧٣.
- حرب الخليج الأولى ١٩٩٠.

حين نتحدث عن القدرات العسكرية لمصر يبدأ الحديث عن بعض العناصر الإيجابية في عناصر قوتنا الشاملة وبعض الإنجازات التي لابد أن نفتخر بها كامة، كما أن كثيرين لا يعلمون أن لمصر صفة حليف رئيسى لحلف شمال الأطلنطى الناتو منذ ١٩٨٩، وهو وضع يتيح لنا التعاون العسكرى والاستخباراتى مع الـ ٢٦ دولة العضوة بالحلف[١] وقبل أن نتناول القدرات الكمية للجيش المصري وعناصر تفوقه أحب أن أذكر واقعة لها دلالتها ومغزاها، وهى المناورة بدر ١٩٩٦، كثيرين لا يعلمون شيئًا عنها رغم أهميتها ودلالاتها.

○ المناورة بدر ١٩٩٦

١- تم تنفيذ المناورة في يوم الأحد ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦.

---

(١) حلف شمال الاطلنطىٰ يتكون من بلجيكا - كندا - الدانمارك - فرنسا - ايسلندا - إيطاليا - لوكسمبورج - هولندا - النرويج - البرتغال - إنجلترا - أمريكا - اليونان - تركيا - ألمانيا - إسبانيا - تشيكوسلوفاكيا - المجر- بولندا - بلغاريا - استونيا - لاتفيا - رومانيا - سلوفاكيا - ألبانيا - كرواتيا.

٢- كانت هذه المناورة أكبر مناورة في تاريخ الجيش المصري كله حتى وقتها.
٣- شملت المناورة كافة وحدات الجيش الرئيسية وأهمها الجيشين الثانى والثالث الميدانى.
٤- أعلن أن مدة المناورة ١٠ أيام وأن الاتجاه الرئيسي للمناورة هو الجنوب.
٥- استعدت أقمار التجسس الأمريكية والإسرائيلية لمراقبة المناورات الأضخم في تاريخ الجيش كما وفد إلى مصر العديد من المراقبين والخبراء العسكريين من دول العالم لمشاهدة المناورة.
٦- فجأة وبدون أي إنذار ومع افتتاحية المناورة أصدر المشير حسين طنطاوى وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة أمرًا بتغييرالاتجاه الرئيسي للمناورة من الجنوب إلى الشرق وعبور قناة السويس حتى وسط سيناء لصد هجوم مفاجئ لقوات معادية، مع إعطاء قادة الوحدات الفرعية حرية الحركة والقرار في إطار الخطة والأهداف الرئيسية التي تم تبليغها للقادة الميدانيين سابقًا في الظرف مغلقة.
٧- فى أقل من ١١ دقيقة استجابة جميع وحدات الجيش للأمر.
٨- فى أقل من ٦ ساعات كان أكثر من ٦٠% من قوات الجيش المصري بكامل أسلحته ومعداته وصلت إلى وسط سيناء واحتلت خط المضائق مخترقة اتفاقية كامب ديفيد التي تحدد تواجد عدد قليل جدًّا من القوات والأسلحة فيما يطلق عليه منطقة A التي تمتد من الضفة الشرقية للقناة حتى خط الممرات الجدى ومتلا.
٩- ذهل المراقبون الدوليون وأمريكا والغرب من ردة فعل القوات المصرية واستجابتها المنضبطة القياسية لتغيير الاتجاه الاستراتيجى المعلن للمناورة وسيطرة وجرأة القيادة العسكرية للجيش.
١٠- أسقط في يد المخابرات الإسرائيلية والأمريكية المفاجأة في تغيير اتجاه المناورة وفشلهم الاستخباراتى في جمع المعلومات عنها وذكرهم هذا بفشلهم المماثل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث بدأت الحرب بمناورة أيضًا معلنة اسمها ١٠رمضان تحولت إلى حرب شاملة انتهت بانتصار مصر وتلاها مفاوضات السلام التي أثمرت عن عودة كامل ترابها، اعترض رئيس

وزراء إسرائيل نتنياهو وكانت تلك فترته الأولى كرئيس وزراء وأرسل خطابات تنتقد المناورة إلى كل من الأمم المتحدة ومصر وأمريكا وعدد من الدول الغربية.

١١- كان من نتيجة المفاجأة والأرقام القياسية التي تحققت بالمناورة أن قام البنتاجون بعمل ١٠ دراسات تتناول بالتحليل العميق والتفصيلى أداء الجيش المصري في أكبر مناورة في تاريخه.

١٢- أظهرت المناورة مدى جاهزية وقدرة الجيش المصري على الوصول إلى وسط سيناء بقوات ضخمة وتسليح مناسب متجاوزًا المناطق (أ) المنصوص عليها باتفاقية كامب ديفيد وقدرته على الانتشار بكامل سيناء وتهديد إسرائيل متى أراد.

١٣- ظهرت الدبابات الروسية، T -55 / T -62 - A3 بعد تطويرها بالمصانع الحربية المصرية وهى تسير جنبًا إلى جنب تسابق الدبابات الأمريكية الأحدث والأسرع بالعالم 1A-1M كما ظهرت العربات المدرعة فهد ووليد المصرية وهى تسير جنبًا إلى جنب العربات المدرعة الأمريكية 113-M دون أي فارق.

١٤- ظهرت الطائرات الروسية الميج -٢١ وهى تطير بعد التعديلات المصرية محملة بصواريخ غربية من طراز سايدوويندر جنبًا إلى جنب مع الطائرات الغربية ميراج ٢٠٠٠ والأف ١٦ والأف ٤ الفانتوم بعد تطويرها أيضًا بواسطة المصانع الحربية المصرية.

١٥- قامت طائرات الإنذار المبكر الأواكس الأمريكية التي تمتلك منها مصر حوالي ١٠ طائرات باستطلاح سماء مسرح عمليات المناورة وظهرت الطائرات الروسية اليوشن ١٨ والانتينوف وقد طورتها الصناعات الحربية المصرية وهى تلقى بأفراد قوات المظلات المصرية المسلحة بمظلات حديثة متطورة وتجهيزات غاية في التقدم وظهروا بمستوى تدريب راقٍ.

١٦- ظهر وسط القوات البرية التي عبرت قناة السويس نظام الدفاع الجوي المصري سينا ٢٣ والمحمول على العربة المدرعة الأمريكية 113M والمزود بأنظمة رؤية ليلية ومجسات ليزر ومدفعان ٢٣ مم ومدمج به أنظمة عين

الصقر إنتاج مصري (تطوير للصاروخ الروسى سام -٧) وله رادار مستقل لحماية القوات البرية والمدرعات من القوات الجوية المعادية التي تطير على ارتفاعات منخفضة[١].

١٧- أيضًا ظهرت بالمناورة أنظمة الدفاع الجوي متوسطة المدى طير الصباح وأمون المصرية والتي تعد تطويرًا للأنظمة الروسية سام -٢.

١٨- شاركت القوات البحرية المصرية في تأمين الجانب الأيسر للقوات المصرية، وانتشرت أكثر من ٧٠ قطعة بحرية في انتظام وتشكيل رائع.

١٩- بات واضحًا بانتهاء المناورة أن القدرات الهجومية للقوات المصرية (التى من المفترض تقيدها وإضعافها) أكبر بكثير عما كان يعلمه ويأمله الجانب الإسرائيلى والدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وأن مصر استفادت كثيرًا خلال الأعوام التي تلت توقيع اتفاقية السلام في تطوير قدراتها العسكرية كمًّا ونوعا. كما بدا واضحًا الفشل الاستخباراتى الإسرائيلى والأمريكى الغربى.

أيضًا من أهم إنجازات مصر العسكرية أيضًا خلال الفترة التي تلت حرب اكتوبر ١٩٧٣.

٢٠- ما تميزت به الوحدات المصرية من كفاءة خلال حرب تحرير الكويت (أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١) وبخاصة إنجازات وحدات سلاح المهندسين المصري في فتح الثغرات في الموانع التي شكلها جيش البعث العراقى لمنع اجتياح الكويت برًا وتحريرها واستخدامها لمنظومة فتح الثغرات جهاد -١ تصنيع وابتكار الصناعات الحربية المصرية، اشتركت مصر بقوات برية حوالي ٤٠ ألف جندى (الفرقة الرابعة مدرعات والثالثة

(١) عانت مصر كثيرًا من افتقادها لمثل تلك المنظومات المتحركة للدفاع الجوي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث سحب الاتحاد السوفييتي بطاريات صواريخه المتحركة قصيرة المدى مع مستشاريه العسكريين الذين تقرر عودتهم إلى بلادهم بقرار من الرئيس المصري أنور السادات، نتيجة غياب هذه القدرات الرئيسية في منظومة الدفاع الجوي المصري كان قرار القيادة العسكرية المصرية بعبور قناة السويس حتى عمق ١٢-١٥ كم فقط وهو مدى تغطية منظومات الدفاع الجوي المصري الثابته للقوات التي عبرت القناة.

مشاة ميكانيكى ومجموعة صاعقة بالإضافة إلى وحدات دعم لوجيستى)، لا توجد معلومات كثيرة عن أداء الوحدات المصرية، حيث ركز الفريق خالد بن سلطان قائد قوات التحالف العربى في مذكراته على دور القوات السعودية في تحرير الكويت كما ركز الجنرال الأمريكى شوارزكوف في مذكراته أيضًا على أداء القوات الأمريكية، لكن من الأمور التي أحب أن يعلمها القارئ عن تلك الحرب الآتى:-

- إن قوات الصاعقة المصرية والمظلات وصلت إلى المملكة السعودية قبل أي قوات عربية أو أجنبية أخرى لتأمين المناطق الحيوية الرئيسية شرق المملكة. وهذا يوضح ارتباط الأمن القومي المصري بأمن الخليج بصورة لا تحتاج إلى أي اثبات أو حديث.
- ان فرق الصاعقة المصرية وطوال فترة الحرب قامت بعمليات استطلاع قتالية أمام الوحدات العراقية المواجهة لها بغرض جمع المعلومات وشملت عمليات أسر لجنود وضباط عراقيين. بينما كانت عمليات القوات الأخرى بالتحالف تتضمن استطلاع دون اشتباك أو قتال.
- إن مع بدء العمليات البرية كانت الوحدات المصرية أكثر وحدات التحالف نظامًا والتزامًا بالخطة لدرجة أن كفاءة الوحدات وتدربها العالى مكنها من الوصول إلى تخوم الكويت العاصمة قبل باقى قوات التحالف ولولا اعتبارات سياسية فإنها كانت ستكون أول قوات تدخل العاصمة الكويتية واكتفت الوحدات المصرية بالسيطرة على مطار الكويت والانتظار حتى وصول الوحدات السعودية والكويتية المشتركة والدخول معًا إلى العاصمة بناء على طلب الأمير خالد بن سلطان.
- إن منظومات الدفاع الجوي المصرية المتحركة والمرافقة لوحداتنا المقاتلة (الشيلكا) روسية الصنع تطوير مصري استطاعت رصد الطائرة الأمريكية المعروفة بالشبح F-117 الأمر الذي أزعج القيادة الأمريكية وفى نفس الوقت قامت قيادة هيئة العمليات بالجيش المصري بقيادة اللواء بذلك الوقت ووزير الدفاع لاحقًا المشير حسين طنطاوى بسحب تلك الوحدات حتى لا يتم كشف طريقة عمل وسائل دفاعنا الجوي وتكتيكاته وبالتالى تقديم معلومات مجانية

حساسة للعدو الإسرائيلى وبخاصة التعديلات المصرية التي زادت من مداه وقدرته على التعامل ورصد أرقى المقاتلات بالعالم.

- كتب الفريق خالد بن سلطان في مذكراته أن المشير طنطاوى (اللواء بذلك الوقت) قد اقترح مساهمة سلاح الجو المصري بالحرب إلا أنه شكره على هذا وصرح أن القوات الجوية السعودية والغربية أكثر من كافية، بعد بداية الحرب وبعد ما شاهد من كفاءة القوات البرية المصرية تمنى لو كان يمكنه تدارك الأمر وإشراك سلاح الجو المصري المعروف بكفاءة طياريه إلى جانب زملائهم الطيارين السعوديين لأخذ الخبرة وتعلم المهارات.

١- فى عام ٢٠٠٣ قام سلاح الجو المصري باستطلاع مفاعل ديمونة باستخدام الطائرات بدون طيار وقام بتصويره وأيضًا قاعدة تخزين الصواريخ الباليستية أرض أرض من طراز أريحا.

٢- فى أكتوبر ٢٠١٣ استطاعت وحدات الدفاع الجوي المصري إسقاط أقوى وأحدث طائرات التجسس بدون طيار الأمريكية من طراز أفينغر والتي تسير بسرعة ٤٦٠ ميلًا في الساعة (بينما غالب طائرات التجسس الأخرى بالعالم تطير بسرعات أقل من ٢٤٠ ميلًا بالساعة).

٣- مصر عضو فاعل ومهم في معظم قوات حفظ السلام التي تنشرها الأمم المتحدة بمناطق الاضطرابات بالعالم (١٦ منطقة) ومشهودًا لها بالنظام والكفاءة والتدريب العالى.

تلك كانت مقدمة ضرورية لكى يتهيأ القارئ لاستعراض القدرات الكمية والنوعية للجيش المصرى.

○ القدرات الكمية للجيش المصري ٢٠١٤

هناك خطأ يقع فيه معظم من يتناول القدرات الكمية والتقنية للجيش المصري وهو ميزانية التسليح، حيث وطبقًا لتقرير جلوبال فاير ٢٠١٤ فإن ميزانية الجيش المصري لا تتعدى ٤.٤ مليار دولار وهو رقم متواضع للغاية نكاد نجزم أنه لا يمكن أن يكون صحيحًا في ظل ضخامة الجيش المصري ومستوى تسليحه وتدريبه، نعتقد حسب ما ورد في تقارير استخبارية عديدة أن ميزانية الجيش

المصري ما بين ١١-١٤ مليار دولار شاملة المساعدات الأمريكية العسكرية والتي تبلغ ١.٤ مليار دولار، منها ٣-٤ مليار دولار أجور ومعاشات ومصاريف إدارية والباقى ميزانيات تطوير وبحوث وتسليح لجميع أفرع الجيش، أيضًا مما يدعو للفخر ما يرد بالتقارير الغربية عن لجنة مشتريات السلاح بالجيش المصري ووصفها بأنها من أقل لجان السلاح فسادًا بالعالم.

○ الدفاع الجوي المصري

فى عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ صنف نظام الدفاع الجوي المصري كأقوى وأعقد نظام دفاع جوى بالعالم حسب ما ورد بتقارير حلف الناتو، يحتوى على جميع منظومات الدفاع الجوي طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى الثابته والمتحركة.

فى العام ٢٠١٤ صنف نظام الدفاع الجوي المصري الرابع عالميًّا[١].

تشمل ترسانة صواريخ الدفاع الجوي المصري المنظومات التالية:-

- الصواريخ بعيدة المدى باتريوت ١٠٤ الأمريكية.
- الصواريخ متوسطة المدى بوك واحد وبوك أم اثنين الروسية بنسختيها سام ١١ وسام ١٧.
- الصواريخ متوسطة المدى سام -٣ الروسية، (يوجد نسخة مصرية من هذا النوع تسمى نيشورا -٢)
- الصواريخ متوسطة المدى طائر الصباح المصرية والمعدلة من النسخة الروسية سام -٢.
- الصواريخ متوسطة المدى طراز سام -٦ الروسية.
- الصواريخ متوسطة المدى هوك الأمريكية.
- النظام قصير المدى تورا -١ وتورا -٢ الروسي.
- الصواريخ أمون متوسطة وقصيرة المدى المصرية.

---

(١) السبب الرئيسي لهذا الترتيب المتقدم خلافًا للأسباب التقنية والكمية إن غالب الدول الغربية المتقدمة وحلف الناتو تعتمد على سلاح الجو في الدفاع الجوي وليس أنظمة الصواريخ (أرض - جو) ونحن نعتقد أن هذا التوجه غير حكيم وأن العقيدة المصرية في هذا المجال هي الأكثر حكمة والأقل كلفة.

- الصواريخ قصيرة المدى كروتال الفرنسية.
- منظومة الصواريخ قصيرة المدى سام ٩ الروسية والمعروفة بـ استريلا ١.
- الصواريخ قصيرة المدى شاباريل الأمريكية.
- الصواريخ المحمولة على الكتف سام -٧ الروسية والمعروفة بـ استريلا -٢، وقد طورتها مصر تحت اسم عين الصقر.
- الصواريخ المحمولة على الكتف استيجر قصيرة المدى الأمريكية.
- الصواريخ قصيرة المدى سام ١٨ الروسية والمحمولة على الكتف.
- المدفعية المضادة للطائرات ذاتية الحركة طراز ZSU -75/23 الروسية الشيلكا.
- المدفعية المضادة للطائرات ذاتية الحركة طراز M 53/95 التشيكى.
- المدفعية المضادة للطائرات ذاتية الحركة طراز M 163 الأمريكي.
- المدفعية المقطورة المضادة للطائرات طراز نيل ٢٣ إنتاج مصرى.
- المدفعية المقطورة المضادة للطائرات طراز سينا ٢٣ إنتاج مصرى.
- المدفعية المقطورة المضادة للطائرات طراز ZPU -1 الروسي.
- المدفعية المقطورة المضادة للطائرات طراز KS -30 الروسية.
- الرادار عالى التردد ثنائى الأبعاد طراز P -18 الروسي.
- الرادار السويسرى - المصري سكاى جارد لجميع أصحاب الجوية ولكشف الأهداف المنخفضة.
- الرادار عالى التردد ثلاثى الأبعاد طراز ANMPQ -64 الأمريكي.
- الرادار بعيد المدى طراز PVR -11/9 الروسي.
- الرادار فائق التردد ثلاثى الأبعاد P -40 الروسي.
- الرادار فائق التردد ثلاثى الأبعاد P -15/11/14/12 الروسي.
- الرادار فائق التردد ثلاثى الأبعاد ANTPS -43 الأمريكي.
- الرادار فائق التردد ثلاثى الأبعاد ANTPS -59 الأمريكي.
- الرادار فائق التردد ثلاثى الأبعاد ANTPS -63 الأمريكى - المصري المشترك.
- الرادار الصينى ثلاثى الأبعاد YG -9 A.
- الرادار الثنائى الصينى JLG -43.

- رادار الاستطلاع اللاسلكى Tiger ويصل مداه إلى ٥٠٠ كم.
- في أواخر نوفمبر ٢٠١٤ أعلنت مصر عن إتمام تعاقدها على شراء منظومة الصواريخ الروسية إس ٣٠٠ بعيدة المدى كما أعلن عن بدء التفاوض لشراء منظومة الصواريخ بعيدة المدى الأحدث إس -٤٠٠ تريومف والمنظومة قصيرة ومتوسطة المدى بانتسير اس -١ الروسية أيضًا .

○ القوات الجوية المصرية

القوات الجوية المصرية واحدة من أقوى أسلحة الجو بالعالم، تلى سلاح الجو الإسرائيلى في الكم والنوع ولكنها تظل منافسًا قويًّا عالميًّا وإقليميًّا يتفوق على سلاح الجو التركى في بعض التقارير العسكرية من حيث القدرات والإمكانيات الفردية لطياريه، أهم ما يشمله سلاح الجو المصرى:-

٢٢٨ طائرة إف -١٦ مقاتلة متعددة المهام أمريكية تركية الصنع من الجيل الرابع.

١٢ طائرة رافال مقاتلة متعددة المهام فرنسية الصنع من الجيل الرابع بلس بلس. (تم التعاقد في ٢٠١٤ على ٢٤ طائرة تورد على دفعات) وسوف تخدم بالسرب الجوي ٣٤ المعروف باسم الذئاب المتوحشة التابع للواء الجوي ٢٠٣ أقوى ألوية سلاح الجو بالجيش المصري وقوته الضاربة.

١٨ طائرة ميراج ٢٠٠٠ مقاتلة متعددة المهام فرنسية.

٨٢ طائرة ميراج ٥ اعتراضية محدثة ومطورة فرنسية الصنع.

٥٦ طائرة ميج ٢١ مقاتلة متعددة المهام مطورة بمعرفة المصانع الحربية المصرية روسية الصنع.

٥٧ طائرة شينج دوجا ٧ اعتراضية صينية الصنع.

٣٢ طائرة إف -٤ فانتوم قاذفة مطورة أمريكية الصنع.

٦٤ طائرة الفاجيت الفرنسية وتستخدم في التدريب والهجوم الخفيف، تصنع في مصر.

٥٤ طائرة AMP برازيلية مصرية وتستخدم في التدريب والهجوم الخفيف.

٧٤ طائرة G 115 المانية وتستخدم لأغراض التدريب الابتدائي.

١٢٠ طائرة K -8 هونج دو صينية -مصرية- باكستانية الصنع لأغراض التدريب المتقدم.

٤٧ طائرة L -59 تشيكية الصنع لأغراض التدريب والهجوم الخفيف.

٤٨ طائرة Z 142 تشيكية الصنع لأغراض التدريب الرئيسي المتقدم.

٤٧ طائرة L -59 تشيكية الصنع لأغراض التدريب.

١٢ طائرة انتينوف N -74 روسية أوكرانية لأغراض الشحن العسكرى.

١٢ طائرة بيتش كرافت ١٩٠٠ الأمريكية لأغراض الدورية والاستطلاع.

٢٦ طائرة C -130 هركليز أمريكية لأغراض النقل والحرب الإلكترونية والتصنت والاستطلاع.

٨ طائرة هوك ٢٠٠٠ الأمريكية للإنذار المبكر والاستطلاع.

٢٠ طائرة C -295 إسبانية لأغراض الشحن العسكرية المتوسطة.

٩ طائرة DHC -5 كندية لأغراض النقل العسكرى.

٤٧ مروحية AH -64 أباتشى أمريكية هجومية.

٤٧ مروحية UH -60 بلاك هوك الأمريكية الهجومية.

٨٤ مروحية جازيل تصنيع مصري هجومية.

٥١ مروحية MI -17 روسية هجومية.

١٨ مروحية بوينج ٤٧ شنوك أمريكية إيطالية هجومية.

١٣ مروحية SH -2 أمريكية مضادة للغواصات.

٣٥ مروحية KING-SEA مصرية الصنع مضادة للغواصات (تطوير للمروحية البريطانية HAS -2).

٤٢ مروحية MI -8 روسية هجومية.

٢٣ مروحية كوماندو بريطانية هجومية.

٥٢ طائرة بدون طيار تيليدن ريان أمريكية الصنع.

٤٨ طائرة بدون طيار R 4 -50- Y بريطانية الصنع.

٤٠ طائرة بدون طيار كامكوتير نمساوية الصنع.

٤٠ طائرة بدون طيار ASN -209 مصرية الصنع.

٢٠ طائرة بدون طيار من طراز قادر مصرية الصنع.
٢٠ طائرة بدون طيار من طراز ليبان الأرجنتينية - المصرية الصنع.
٥٠ طائرة بدون طيار من طراز يارارا مصرية الصنع.
٢٤ طائرة ميج -٣٥ روسية متعددة المهام (جار توريدهم).
٢٤ طائرة سوخوى ٣٥ روسية مقاتلة (جار توريدهم).
٤٦ طائرة ميج ٢٩ روسية اعتراضية (جار توريدهم).
٦٠ مروحية هجومية MI -28 روسية، (جار توريدهم).
٥٠ مروحية هجومية K -52 الروسية للعمل على حاملات المروحيات المصرية الميسترال.

كما تم الاتفاق مع فرنسا لتصنيع الطائرة بدون طيار الحديثة من طراز باترولر بالمصانع الحربية المصرية وهى طائر متقدمة تستطيع البقاء بالجو لمدة ٢٤ساعة مداها ٥٠٠ كم وتصل لارتفاع حتى ٢٠ ألف قدم، أيضًا يمتلك سلاح الجو المصري ٢٨ قاعدة جوية تنتشر في جميع أنحاء الجمهورية مشكلة شبكة رائعة تجعل من تكرار ما حدث في ١٩٦٧ يوم تدمر ٩٠% من سلاح الجو المصري أمرًا يكاد يكون مستحيلًا (عدد القواعد الجوية الإسرائيلية ١١).

○ القوات البحرية المصرية

هى أعرق وأكبر وأضخم وأحدث قوات بحرية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشمل أكثر من ١٤٠ قطعة على النحو التالى:-

٢ حاملة مروحيات هجومية من طراز ميسترال الفرنسية. (انضمت إلى القوات البحرية خلال عام ٢٠١٦).

٤ غواصة هجومية ألمانية طراز ٢٠٩. (رغم حداثة وتقدم تلك الغواصة إلا أنها تبقى أقل في التكنولوجيا والإمكانيات من الطراز الألمانى دولفين الذي حصلت إسرائيل على ٣ غواصات منه).

٤ غواصة روسية طراز روميو.
٤ غواصة صينية طراز روميو.
٤ غواصة تحت التجديد بالترسانات المصرية.

٢ غواصة ريطانية طراز اوبيرون.
١ فرقاطة فرنسية طراز فريم.
٤ فرقاطة أمريكية طراز أول يفرهازرد.
٢ فرقاطة أمريكية طراز نوكس مسلحة بصواريخ هافون -٢ الأمريكية.
٢ فرقاطة صينية طراز جيالغهو.
٢ فرقاطة روسية طراز كولى.
٢ فرقاطة إسبانية طراز ديسكوبيرتا.
٤ طرادات شبحية طراز كورفيت جويند إنتاج مصري فرنسى مشترك.
٣ سفينة إنزال روسية طراز بولدوسلى.
٩ سفينة إنزال روسية طراز فايدرا.
٨ سفينة إنزال أمريكية طراز ثعلب البحر.
٢٠ زورق صواريخ أمريكى طراز MK-3 امباسدور الهجومى الثقيل من تصميم البحرية المصرية.
١ زورق صواريخ روسى طراز مولينا أو البرق وهو من أقوى زوارق الصواريخ بالعالم.
٦ زورق صواريخ صينى طراز -٢٢.
٤ زورق صواريخ بريطاني طراز أوسا.
٦ زورق صواريخ طراز رمضان إنتاج مصري بريطاني مشترك.
٥ زورق صواريخ ألمانى طراز تايجر -١٤٨.
٦ زورق صواريخ صينى طراز هوكو.
٤ زورق طوربيد صينى طراز شنغهاى -٦٢.
٦ زورق طوربيد صينى طراز شرشن.
٨ سفن مضادة للغواصات صينية طراز هيتان -٣٧.
٥ كاسحات ألغام روسية طراز T -43.
٤ كاسحات ألغام روسية طراز يوركا.
٣ كاسحات ألغام تصميم مصري وتصنيع أمريكى طراز ذات الصوارى.

٢ كاسحات ألغام أمريكية طراز أوسبرى.
٤ سفينة زرع ألغام روسية طراز تويما.
١ سفينة إمداد ألمانية طراز ٧٠١.
١ سفينة ذخيرة ألمانية طراز فيسترفيلد.
٨ ناقلات وقود روسية طراز توبليغو.
٢ زورق قطر أمريكى طراز ناتيك.
١ زورق قطر هولندى طراز دامن.
٢٠ زورق دورية أمريكى طراز بيرترام.
٢ زورق دورية أمريكى طراز سويقت.
٣ زورق دورية تركى طراز MRTP -20.

○ القوات البرية المصرية

ويندرج تحتها سلاح المشاة والمدرعات والمدفعية والمهندسين وحرس الحدود.

يبلغ عدد أفراد الجيش المصري النظاميين حوالي ٤٨٠ ألف مقاتل نظامى وحوالى ٥٧٠ ألف مقاتل احتياطى، تتبع مصر سياسة تنويع مصادر السلاح في السنوات الأخيرة وإن كان غالب تسليح الجيش غربى، كما تمتلك مصر قدرات لا بأس بها في مجال التصنيع الحربى، يتلقى جندى المشاة بالقوات المصرية تدريبات قاسية تستمر ١٠ أشهر تقريبًا كما يخضع لمشروعات تدريبية متواصلة ولا تنقطع طوال العام، تعتمد مصر في عقيدتها الدفاعية على القوات النظامية وليس الاحتياط.

فيما يلى استعراض لأهم الأسلحة الموجودة بحوزة القوات البرية المصرية.

○ الدبابات ومركبات المشاة القتالية وناقلات الجند المدرعة

١٥٠٠ دبابة M 1 - A 1 ابرامز أمريكية تصنيع مصري بنسبة ٩٠%. (تتفوق تلك الدبابة عن نظيرتها الإسرائيلية الميركافا بمدفعها الألمانى ١٢٠ مم وقوة

تدريعها وكثافة نيرانها وقدرتها على المناورة والبصمة الحرارية المنخفضة، كما أنها مصممة للعمل في ظروف الحرب النووية والكيماوية والبيولوجية وأيضًا سرعتها التي تبلغ ٧٠ كم/س بينما الميركافا -٤ أحدث نسخ الميركافا فاقصى سرعة لها ٥٥ كم/س).

٢٠٠٠ دبابة A 2 & A 3 - M 60 باتون أمريكية ألمانية.

٦٠٠ دبابة T-62 روسية بتعديلات مصرية.

٥٠٠ دبابة رمسيس -٢ مصرية.

٣٥٠ دبابة T -55 روسية بتعديلات مصرية.

١٠٠ دبابة T -80 روسية.

٣٠٠ مدرعة مضادة للدبابات طراز YPR -765 نرويجى - أمريكى. مسلحة بصواريخ تاو

٥٢ مدرعة مضادة للدبابات طراز A 3-M -90 أمريكية.

١٨٠ مدرعة برمائية طراز K -61 روسية.

٣٥٠ مدرعة برمائية طراز PTS الروسية.

٤٠٠٠ ناقلة جند مدرعة من طراز هامفى أمريكية تصنيع محلى مصري.

٢٥٠٠ ناقلة جند مدرعة طراز M -113A 1&A2 برادلى أمريكية. (تنتج مصر نسخة مصرية طراز EIFV).

٥٠٠ ناقة جند مدرعة طراز M -114 أمريكية.

٣٥٠ ناقلة جند مدرعة طراز M 1043 أمريكية.

١٠٠٠ ناقلة جند مدرعة باطارات من طراز قادر ٣٢٠ ألمانى مصرية.

٧٠٠ ناقلة جند مدرعة باطارات من طراز قادر ١٢٠ تيجر إيطالى - مصرى.

٧٠٠ ناقلة جند مدرعة طراز REVA -5 جنوب إفريقيا.

٧٠٠ ناقلة جند مدرعة بإطارات طراز فهد- ٢٨٠ مصرية.

٦٥٠ ناقلة جند مدرعة بإطارات طراز وليد مصرية، يوجد أيضًا طراز لزرع الألغام من تلك الناقلة.

٢٠٠ ناقلة جند مدرعة مجنزرة طراز PTR-40 الروسية.

٢٠٠ ناقلة جند مدرعة مجنزرة طراز 50- PTR الروسية.
٢٢٠ ناقلة جند مدرعة طراز 60- PTR الروسية.
٢٠٠ ناقلة جند مدرعة بإطارات طراز 152- PTR الروسية.
٢٦٠ ناقلة جند مدرعة بإطارات طراز 600- PMR الإسبانية.
٢٥٠ ناقلة جند مدرعة مجنزرة طراز 62- OT البولندية.
٣٠٠ ناقلة جند مدرعة بإطارات طراز 64- OT البولندية.
٣٠٠ عربة استطلاع مدرعة طراز 2- PRDM روسية.
١٢٠ عربة استطلاع أمامية من طراز 981- M.
٢٠٠ عربة استطلاع مدرعة طراز كوماندو 180- V أمريكية.
٢٠٠ عربة استطلاع مدرعة طراز 32- RG - M جنوب إفريقيا.
١١٠٠ مركبة مشاة قتالية ودعم ميدانى وقيادة طراز 1058- M أمريكية بلجيكية.
١٠٠٠ مركبة مشاة قتالية طراز YPR - SI - FV أمريكية مصرية.
٧٠٠ مركبة مشاة قتالية طراز فهد -٢٨٠ مصرية وتستخدم أيضًا لزرع الألغام.
٢٥٠ مركبة مشاة قتالية طراز 1- PMP أمريكية.
٣٠٠ عربة دعم ميدانى وقيادة طراز 577- M أمريكية.
٣٠٠ عربة دعم ميدانى طراز 548- M أمريكية.
٢٥٠ عربة دعم ميدانى طراز 992- M أمريكية.
٢١٠ عربة دعم لوجيستى طراز 984- M أمريكية.
١٠٠ عربة دعم لوجيستى طراز 728- M أمريكية.
٥٠ عربة دعم لوجيستى طراز 578- M أمريكية.
٨٠ عربة دعم لوجيستى طراز 579- M أمريكية.
٥٠ عربة دعم لوجيستى طراز 54- PT روسية.
٥٠ عربة دعم لوجيستى طراز MDK - 2M الروسية
١٢٦ عربة دعم لوجيستى طراز 88- M - 2 I أمريكى مصرى.

١٢٥ عربة دعم لوجيستى طراز فهد مصرية.

٣٦ عربة دعم لوجيستى طراز PZM -2 أوكرانيا.

عدد ضخم غير محدد من سيارات الإسعاف والدعم اللوجيستى رباعية الدفع من طراز جيب، قادر وبيجاسو وهامفى وفاب١١١٨ و1 M / 274 M / GIZ 66 / MTVR.

عدد غير محدد من سيارات الدعم اللوجيستى 6X6 من طراز ZIL 157 / ZIL 131 / URIL 375 / URIL 4320 / M 35 / M 54 / M 939.

عدد غير محدد من سيارات الدعم اللوجيستى 8X8 من طراز ZIL 135 / MIZ 543 / MTVR / M 977.

عدد محدد من سيارات الدعم اللوجيستى 10X10 من طراز PLS

○ الأسلحة الخفيفة ومضادات الدروع

- المسدس النصف إلى ١٩ مم طراز حلوان -٩٢٠ صناعة مصرية - إيطالية.
- الرشاش MP -5 الألمانى الصنع.
- الرشاش UMP الألمانى الصنع.
- البندقية الهجومية AKA -47 كلاشنكوف صناعة مصرية - روسية وهى تعد البندقية القياسية الرئيسية للفرد المقاتل بتشكيلات المشاة. (تنتج مصر النسخة باسم المعادى - مصر وتصدرها إلى دول عديدة إفريقية بعد عمل تعديلات جوهرية عليها).
- المدفع الرشاش RPD صناعة مصرية - روسية.
- المدفع الرشاش الخفيف FN صناعة مصرية - بلجيكية.
- المدفع الرشاش متعدد الأغراض MAG-FN صناعة مصرية - بلجيكية.
- المدفع الرشاش المتوسط SG -43 صناعة مصرية - روسية.
- المدفع الرشاش الثقيل NSV الروسي.
- المدفع الرشاش الثقيل HB2M الأمريكي.

- بندقية القنص 1PSG الألمانية.
- بندقية القنص دراجنوف الروسية.
- بندقية القنص M 40 A 3 الأمريكية.
- قاذف القنابل MK -19 مصري - أمريكى.
- قاذف القنابل المعادى مصري - أمريكى.
- قاذف القنابل M -79 الأمريكي.
- قواذف الهاون M 160 / M 38.
- البندقية عديمة الارتداد مضادة للدروع SPG الروسية.
- البندقية عديمة الارتداد مضادة للدروع P-10/P-11 الروسية.
- المدفع عديم الارتداد BM 11 / BM 21.
- القاذف مضاد للدروع RPG 7/26 مصري الصناعة.
- القاذف مضاد للدروع LOM -72 الأمريكي.
- القاذف مضاد للدروع MILAN -2 الفرنسى.
- القاذف مضاد للدروع FIRE-SWING المصري البريطانى.
- القاذف مضاد للدروع تاو AGM -71 المصري الأمريكي.
- القاذف مضاد للدروع هيلفاير AGM 114 الأمريكي.
- القاذف الموجه مضاد للدروع AT -01 الروسي.
- القاذف الموجه المضاد للدروع كونكورس S -113 الروسي.
- القاذف الموجه المضاد للدروع كورنت ATGM الروسي.
- القاذف الموجه المضاد للدروع HG -8 المصري - الصيني.
- المدافع الآلية الثقيلة من طراز ZPV 1، 2 / KPV / DSHK / M 2 HP.
- المدافع بمقطورة طراز M 31 / M 37 / M 1938.
- المدافع ذاتية الحركة من طراز M109/ M109A2/ M109A3
- انظمة فتح الثغرات في حقول الألغام من طراز ناثيرا ١ و٢ وجهاد وفاتح.

○ أنظمة الجسور البرمائية

يوجد لدى الجيش أنظمة عديدة غربية وشرقية من الجسور البرمائية أهمها : -

TPP - PRG - PMP - PMM 2 - KMM - TMM - M 60 - MT 55 - MTU 20 - M 104 - PMKT 50 - PMK 130 -PMK 150

بصفة عامة تعتبر وحدات مشاة الجيش المصري شاملة مدفعيته ودباباته ومعدات أفراد المشاة من أحدث الوحدات بالعالم ومعظم وحدات القوات البرية المصرية آلية ومميكنة سريعة، وهى بهذا أصبحت أكثر كفاءة وقدرة على الحركة وأمانًا مما كانت عليه في حرب ١٩٧٣[١].

○ قوات الصاعقة المصرية

لا يمكن أن نغفل الحديث عن القوات الخاصة المصرية ونحن نتحدث ونسرد الإمكانيات العسكرية للجيش، حيث تعتمد مصر على تلك القوات وتدمجها في جميع معاركها العسكرية وبكثافة، تذكر تقارير عديدة قوات الصاعقة المصرية على أنها الأقوى تدريبًا وجاهزية عالميًّا وتقف في نفس مستوى تدريب وتسليح القوات الخاصة الهندية وقوات دلتا الأمريكية والميتكال الإسرائيلية، أثناء حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل طلبت إسرائيل رسميًّا من الأمم المتحدة الضغط على مصر من أجل تحجيم عمليات القوات الخاصة المصرية بحجة أنها غير آدمية من فرط شراستها وقوة أفرادها الأمر الذي بث الرعب بين الوحدات الإسرائيلية بذلك الوقت، تحاول الولايات المتحدة الحصول على خدمات قادتها ومدربيها المتقاعدين لتدريب القوات الخاصة الأمريكية إلا أن طلبها يقابل دائمًا بالرفض من القيادة العامة للقوات المسلحة، غير معلوم عددها بدقة ولكن تذكر في التقارير الاستخبارية على أنها في حدود ٤٠-٥٠ ألف مقاتل، يرجع تسمية القوات الخاصة المصرية بالصاعقة نسبة إلى قوات الصاعقة التي شكلها القائد

---

(١) أحد أسباب ارتفاع خسائر الجيش المصري من الأفراد خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ هو انخفاض عدد وحدات المشاة الميكانيكية الأمر الذىٰ كان يسهل علىٰ ألوية المدرعات الإسرائيلية والمشاة الميكانيكية تطويقها من الأجناب وضربها بسهولة محدثة خسائر بشرية ضخمة بين صفوفها، كانت خسائر الجانب الإسرائيلي في تلك الحرب على الجبهة المصرية ١٠ آلاف جندي بينما الجانب المصري ١٥ ألفًا.

المصري العظيم رمسيس الثانى وكانت مهامها شبيهة بالمهام المفترضة للقوات الخاصة المصرية التي أنشئت بناءً عليها، تأسست وحدات الصاعقة المصرية على يد الفريق جلال هريدى عام ١٩٥٥، وتقع مدرسة الصاعقة ومقرات تدريبها بمدينة أنشاص بمحافظة الشرقية، يتم اختيارأفراد وحدات الصاعقة المصرية بناء على مقاييس بدنية ونفسية وعقلية خاصة، يجرد جميع المرشحين للخدمة داخل وحدات الصاعقة من رتبهم مهما كانت، ويكون الجميع برتبة فدائى.

مدة فرقة الصاعقة ٩ أشهر (٣٦ أسبوعًا) تشمل الآتى:-

١- التدريب على اكتساب اللياقة البدنية وقوة التحمل واجتياز الموانع بكل أنواعها والجرى لمسافات طويلة تصل إلى ٣٠ كم في وضح النهار أو بالليل وتسلق الجبال واختراق الغابات والمزارع.

٢- التدريب على التكييف والتعايش في ظروف بيئية صعبة حيث يتضمن تدريب فرد الصاعقة المصرية التواجد بالصحراء لمدة ٥ أيام لا يملك إلا خنجرًا عليه بواسطته اصطياد طعامه والبحث عن مصادر مياهه والتعامل مع الضوارى والحيوانات المفترسة وكل هذا مع أخذ القليل من الراحة أو النوم وأهم شيء التخفى.

٣- مهارات الهجوم والتعامل مع مختلف التهديدات المحتملة سواء أفراد أو دبابات أو طائرات أو ضوارى ولفترات طويلة والعمل خلف خطوط الإعداء وفى عمقه.

٤- التدريب على القفز من ارتفاعات شاهقة (١٠-١٥ مترًا) والسباحة لمسافات طويلة واستخدام القوارب بكل أنواعها.

٥- التدريب على إتقان فنون القتال المتلاحم مثل المصارعة والملاكمة والجودو والوينج تشان والكونغفو واستخدام كافة أنواع الأسلحة البيضاء بمهارات عالية يتعلم فيها كيفية القتل السريع أو الإصابات المشلة للحركة والأسر واستخلاص المعلومات.

٦- التدريب على الغطس بكل أنواعه الهجومى والدفاعى والتصرف أوقات الطوارئ والإسعافات الأولية.

٧- الرماية والقنص بكل أنواعها الثابته والمتحركة وعمل الفخاخ والكمائن للمدرعات والعربات والأفراد واستخدام الأسلحة المضادة للمدرعات والطائرات منخفضة الارتفاع والمروحيات ومهاجمة الأهداف البرية والساحلية والبحرية وفتح الثغرات بحقول الألغام.

٨- التدريب على طرق الملاحة الحديثة وفى نفس الوقت إتقان الملاحة التقليدية باستخدام النجوم.

فى نهاية الفرقة يكون فرد الصاعقة المصرية مؤهلًا للعمل بكفاءة بجميع مسارح العمليات برًّا وجوًّا وبحرًا، ليلًا أو نهارًا، وفى أقصى أنواع البيئات ضراوة وتوحشًا.

بيان الوحدات الخاصة بالجيش المصري

يندرج تحت قوات الصاعقة المصرية الوحدات التخصصية التالية:-

١- الوحدة العقرب وهى أكثر الوحدات سرية بالجيش المصري والعالم، المطلعين على مهامها وتدريباتها الخاصة ومستوى تسليحها داخل قيادة الجيش عددًا محدودًا جدًّا، وغير مسموح بالنشر عنها كما أن مهامها وأهدافها تظل في نطاق السرية الفائقة.

٢- الوحدة حورس وهى متخصصة لحماية الرئيس المصري وتتبع رئاسة الجمهورية وأيضًا يوجد عدد قليل جدًّا مطلع على تنظيمها وتدريباتها وتسليحها داخل قيادة الجيش.

٣- الوحدة ٧٧٧ وهى متخصصة في مكافحة الإرهاب وقد كان قرار إنشاؤها كفرع من فروع الصاعقة المصرية نتيجة ظهور الحاجة إلى وحدة ذات تدريب مميز للتعامل مع العمليات الإرهابية بعد الخسائر الكبيرة في الأرواح والمعدات التي حدثت أثناء تعامل قوات الصاعقة المصرية مع الإرهابيين بمطار لارنكا في الجانب اليونانى من جزيرة قبرص بسبعينيات القرن الماضى.

٤- الوحدة ٩٩٩ وهى أكثر عددًا واتساعًا لمسرح عملياتها من الوحدة ٧٧٧ تماثل الوحدة ميتكال بجيش الدفاع الإسرائيلى ولها مهامها وقت السلم في

حماية الأمن القومي بمفهومه الشامل، تشبه مهام تلك الوحدة المهام التي توكل إلى فريق المهام المستحيلة بسلسلة الأفلام الأمريكية Mission Imposible.

٥- وحدات الضفادع البشرية والصاعقة البحرية والأخطبوط وجميعها تختص بالعمليات الفدائية ضد الوحدات البحرية والساحلية.

٦- وحدات المظلات وهى وحدات صاعقة يتم إبرارها في عمق العدو بواسطة الإسقاط الجوي بالمظلات.

٧- كتائب الضبع الأسود وهى وحدات صاعقة خاصة بقوات الدفاع الجوي وتختص بتأمين وحدات وبطاريات الدفاع الجوي ولها تدريبات متخصصة في الحرب النووية والبيولوجية والكيمائية.

٨- الوحدة ٣٣٣ وهى وحدات صاعقة تتبع وزارة الداخلية وقت السلم وتنخرط تحت قيادة قوات الصاعقة وقت الحرب وهى وحدة متخصصة في مكافحة المجرمين المتحصنين بالجبال والمناطق شديدة الخطورة والوعورة.

أبرز العمليات المشرفة لوحدات الصاعقة المصرية

الحديث عن عمليات الصاعقة المصرية يحتاج إلى عشرات الصفحات التي تجعل كل واحد فينا يتوسم بارقة أمل في مستقبل يليق بهذا الشعب العظيم وابنائه النادرين الوطنيين، لم يات تصنيف تلك الوحدات كأحد أفضل الوحدات بالعالم من فراغ أو من قبيل الصدفة بل بناء على بطولات معجزة وأرقام قياسية لم يبلغها أحد وبلغها أبناؤها.

○ معركة شدوان

فى فجر ٢٢ يناير عام ١٩٧٠ قامت إسرائيل بعملية إبرار جوى وبحرى لاحتلال جزيرة شدوان المصرية التي تبعد عن مدينة الغردقة ٣٥ كم وتقع قبل مدخل خليج السويس، الجزيرة مساحتها ٧٠ كم مربع ومهجورة من السكان إلا أن لها أهمية استراتيجية لقربها من مدينة الغردقة ومعنوية حيث إن سقوطها يمثل مزيدًا من نزيف الأراضى التي خسرتها مصر كما يمكن من خلالها تهديد السفن القادمة إلى ميناء السويس، هاجمت إسرائيل الجزيرة بكتيبة مظلات (حوالى

١٠٠٠ جندى) بينما كانت القوات المصرية المدافعة عن الجزيرة سرية صاعقة (١٠٠ جندى)هاجمت إسرائيل القوات المصرية برًا وجوًا وبحرًا ولمدة ٣٦ ساعة متواصلة ولكنها في النهاية أعلنت هزيمتها وفشلها في احتلال الجزيرة وجاء على لسان رئيس أركانها بذلك الوقت حاييم بارليف إن الجنود المصريين متمسكون بالأرض ويقاتلون بضراوة غير طبيعية شبرًا شبرًا ولم نتمكن من تحقيق أي تقدم فوق الجزيرة وبلغت خسائرنا في الأفراد والمعدات معدلات مرتفعة الأمر الذي جعلنى أصدر الأمر بإلغاء العملية والانسحاب لقد بدا لنا الأمر وكأننا كنا نحارب أشباحًا أو مردة، مما هو جدير بالذكر أن قائد القوات المصرية بتلك المنطقة وعموم منطقة البحر الأحمر بذلك الوقت كان الفريق أول سعد الدين الشاذلى رحمة الله عليه.

○ معركة جنوب الإسماعيلية (جبل مريم)

فى صباح يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ تقدم الجنرال الإسرائيلى إيريل شارون بقوة مؤلفة من لواءين مدرعات ولواء مشاة مظلات نحو جنوب مدينة الإسماعيلية لاحتلالها وقطع طريق الإمدادات الرئيسي للجيش الثانى كله واستكمال تطويق الجيشين الثانى والثالث وتحقيق إنجاز تاريخى يكاد أن يتحقق خاصة وأن كل التقارير تؤكد خلو غرب القناة من أية ألوية مدرعات كما أن القوة المدافعة عن المدينة قليلة العدد والعدة، إلا أن حظه العاثر أوقعه أمام مجموعة صاعقة مصرية بقيادة اللواء أسامة إبراهيم (قائد المجموعة ١٣٩ صاعقة وعددها ١٠٠٠ جندى فقط وكان برتبة رائد في ذلك الوقت) الذي أذله وأوقف تقدمه ولمدة ٤ أيام وكبده خسائر ضخمة في الأفراد والآليات (حوالى ٢٠٠ قتيل و٢٧ دبابة)، تدرس تلك المعركة بالكليات والمدارس العسكرية العليا حيث ضربت الصاعقة المصرية وأبطالها المغاوير بطولات معجزة غير مسبوقة في مواجهة ألوية مدرعة وقوات مظلات ذات تدريب متقدم تفوقهم تسليحًا وعددًا، أيضًا قوات الصاعقة قوات مدربة على أعمال الهجوم وليس الدفاع كما أنها وبتسليحها الخفيف أوقفت تقدم ألوية دبابات ثقيلة ولأول مرة بالتاريخ، مجرد تغيير تكتيكاتها وتحولها إلى الدفاع وبنجاح هو إنجاز آخر يفخر به أعضاء تلك المجموعة، كما أن القرارات التكتيكية التي اتخذها الرائد أسامة قائد مجموعة الصاعقة واللواء عبد المنعم

خليل قائد الجيش الثانى والعميد بذلك الوقت أركان حرب عبد الحليم أبو غزالة قائد مدفعية الجيش الثانى كانت صائبة وصحيحة بل وعبقرية، فشل هجوم شارون على الإسماعيلية الذي استغرق ٤ أيام وفقد عددًا كبيرًا من جنوده وآلياته وتحطم حلمه وهو يقود ٣ ألوية على صخرة قوات الصاعقة المصرية والتي لم يتجاوز حجمها ١٠٠٠ فرد مقاتل مسلح بتسليح خفيف، تسمى تلك المعركة في كتب العسكرية بالمهمة المستحيلة.

○ الرائد محمد الصفدي

هو أحد معلمى مدرسة الصاعقة المصرية، صدق المشير حسين طنطاوى عام ١٩٩٩ على بقائه بالخدمة العسكرية وتحديدًا بقوات الصاعقة مدى الحياة ذاكرًا في قراره (قوات الصاعقة بدون الصفدى لا تكون صاعقة) فماذا فعل هذا البطل لينال هذا الشرف وهذه المكانة والمنزلة؟ في أثناء حرب الاستنزاف تم أسر بطلنا الصفدى بواسطة القوات الإسرائيلية أثناء عمله خلف خطوطهم، أثناء ترحيله بعد أسره قام بقتل حراسه والهرب إلى الضفة الغربية للقناة والتحق بوحدته مرة أخرى، حسب القانون الدولى واتفاقية جنيف إذا تم أسره مرة أخرى فيحق لإسرائيل قتله، وعليه فإن المتبع في مثل تلك الحالات أن يلتحق بطلنا بمهام أخرى غير الاشتباك المباشر مع العدو إلا أنه رفض، مرة أخرى وأثناء حرب الاستنزاف أيضًا تم اسره وتمكن أيضًا من الهرب بعد أن قتل حراسه أثناء ترحيله إلى موقع آخر وعاد إلى وحدته، أصر البطل على القتال إلا أنه احتاج في تلك المرة أن يأخذ اعتماد قائد وحدات القوات الخاصة العميد بذلك الوقت نبيل شكرى فوافق وعاد إلى القتال والمواجهات مرة أخرى، أثناء حرب أكتوبر وتحديدًا ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ تم أسر بطلنا للمرة الثالثة واقتيد للاستجواب وأثناء ترحيله وهو على متن طائرة هليوكوبتر برفقة اثنين من أفراد الصاعقة المصرية تم أسرهم أيضًا قام بكسر القيود الحديدية وقتل حراسه وأسر قائد الطائرة ومساعده وقام بتحويل مسار الطائرة إلى أحد المطارات الحربية المصرية والعودة سالمًا بصحبة زملائه الأسرى، سجل بطلنا بهذا التاريخ المشرف بطولات لا يمكن أن تحدث إلا بواسطة أبناء هذا الوطن وتلك الأرض، أي قوة وأى طاقة يمتلكها هذا البطل النادر؟ إنها حب وطنه وبلاده حب مصر.

○ الربان اللواء نبيل محمود عبد الوهاب

هو أحد الضفادع البشرية المصرية التي سجلت اسمها من نور وسط أبطال الضفادع البشرية بالعالم، محققًا إنجازًا لم يحققه شخص آخر حتى اليوم، في نوفمبر عام ١٩٦٩ تم تكليفه وزميله الشهيد الرقيب فوزى البرقوقى بالسباحة والغوص إلى ميناء إيلات الإسرائيلى والإغارة عليه وتدمير أكبر قدر من الوحدات المتواجدة فيه، غطس البطلان حاملان ألغامًا ومهمات تنفيذ العملية متجهان إلى الهدف، قام البطلان بتلغيم الأهداف أثناء التأكد من عملهما قبل المغادرة والابتعاد عن الأهداف حدث أن تعطلت معدات التنفس الخاصة بالشهيد البرقوقى وحدث ما يعرف بتسمم الأكسجين لدى الغطاسين، كان على الرقيب البرقوقى أن يصعد إلى سطح الماء للحفاظ على حياته والتنفس بحرية طبيعيًّا معرضًا زميله والعملية للخطر أو الفشل، استمر شهيدنا تحت الماء وساعده الربان نبيل عبد الوهاب في الابتعاد عن الميناء وتم تفجير الأهداف ولكن كان الموت أسرع إلى الشهيد البرقوقى واستشهد وهو يشاهد مع زميله ألسنة اللهب تندلع بالميناء لم يتخل الربان نبيل محمود عن زميله فقرر بطلنا حمل زميله الشهيد مسافة ١٦ كم إلى ساحل الأردن غاطسًا ضاربًا رقما قياسيًّا عالميًّا في قوة التحمل والجلد والمسئولية، حين سأل لماذا أصررت على أن تحمل زميلك كل تلك المسافة وما تحملته من جهد وألم لا يمكن للأشخاص العاديين تحمله، قال لا يمكن أن أتركه للعدو يدعى انه قتله كما أن التضحية التي قام بها زميلى تتضاءل أمامها بطولتى وتضحيتى وكان هذا أقل ما أقوم به لشهيد وصديق وزميل أن أعود به ليدفن بتراب وطنه.

القدرات الصاروخية الباليستية للجيش المصري

المعلومات المتوافرة عن القدرات الصاروخية الاستراتيجية المصرية قليلة، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن مصر لديها الخبرات والإمكانيات والتكنولوجية الكافية لكى يكون لديها برنامج صواريخ بالستية متقدم، أعتقد أن السرية المحاطة بالقدرات الاستراتيجية المصرية سياسة مصرية ثابته بغرض تحقيق مبدأ المفاجأة مع العدو في أي حرب قادمة تمامًا مثل ما حدث في المناورة بدر ١٩٩٦ حيث

ظهر مدى تقدم القوات المسلحة وكفاءة القادة وتطور الأسلحة والمعدات، هناك تبادل للخبرات بين مصر وكوريا الشمالية وباكستان والصين في مجال التصنيع العسكرى المشترك وبالتأكيد لدى مصر ما هو قيم ومفيد حتى يكون لديها مثل تلك الشراكات، هناك نجاحات مصرية بارزة في تطوير منظومات صواريخ الدفاع الجوي العاملة لديها سواء الشرقية أو الغربية، الأمر الذي يؤكد ما ذهبنا إليه من امتلاك مصر قدرات متقدمة في صناعة الصواريخ بأنواعها وعلى رأسها الاستراتيجية، أيضًا من القيود التي تجعل مصر تحافظ على سرية إمكانياتها الصاروخية معاهدة MTRC التي وقعتها معظم الدول الكبرى المصدرة للأسلحة عام ١٩٩٢ والتي تهدف إلى السيطرة على تكنولوجيا صناعة الصواريخ الباليستية وضمان الأمن والسلم العالمى، حسب ما اتفق عليه مصنعو الأسلحة الكبار بالعالم يمنع نقل أية تكنولوجيا أو معدات تطور إمكانيات مصر أو غيرها من الدول لإنتاج الصواريخ لمدى أكبر من ٣٠٠ كم ورأس حربى زنة أكبر من ٥٠٠كجم، بصفة عامة وحسب ما يرد دائمًا بالتقارير الاستراتيجية الأمريكية فإن من المؤكد امتلاك مصر قدرات تصنيعية متقدمة لإنتاج الصواريخ الباليستية حتى مدى ١٣٠٠ كم.

كما أنه من المعلوم أن مصر من أكبر١٠ دول بالعالم امتلاكًا لقواذف الصواريخ أرض - أرض الميدانية التكتيكية المهمة، أبو برنامج الصواريخ المصري وللحقيقة هو المشير الراحل محمد عبد الحليم أبو غزالة، برنامج الصواريخ المصري في عهد جمال عبد الناصر كان تليفزيونيًّا أكثر منه برنامج صواريخ عملى ومتقدم، كانت جميع تجارب الصواريخ الظافر والقاهر قد باءت بالفشل، مستوى دقة الصواريخ كان ٤٥٠ مترًا وهورقم ضخم وكبير كما أن مستويات التحكم في الصاروخ بعد إطلاقه معدومة، وللحقيقة أيضًا وللتاريخ فإن الصناعات الحربية المصرية تحولت على يد المشير أبو غزالة من صناعات بسيطة تنتج أسلحة وذخائر خفيفة إلى صناعات متطورة قادرة على إنتاج الصواريخ والدبابات والطائرات والمدافع الثقيلة وانظمة راجمات الصواريخ والرادارات وغيرها من الأسلحة المهمة ذات التكنولوجيات المتقدمة. كما أنها قادرة على تطوير العديد من الأسلحة الغربية والشرقية وعمل العمرات الدورية لغالب أسلحة الجيش وتصنيع غالب قطع الغيار المطلوبة.

أيضًا مصر الدولة الرائدة بالعالم في تحويل الصواريخ أرض - جو إلى أرض - أرض وتبعها في ذلك الصين والولايات المتحدة، حيث طورت الصين عائلة الصواريخ الروسية سام أرض - جو إلى صواريخ أرض - أرض في عائلة اسمتها SS، أما أمريكا فقد طورت صواريخها أرض - جو وأنتجت العائلة ميلرز.

تحتوى ترسانة مصر العسكرية من الصواريخ الباليستية حسب التقارير العسكرية (غير المؤكدة)

٥٠ صاروخًا نودونج الذي يبلغ مداه ١٣٠٠-١٥٠٠ كم ويصنع بالاشتراك مع كوريا الشمالية.

عدد غير معروف من الصاروخ البدر ٢٠٠٠ وهو نسخة مصرية خالصة من الصاروخ الأرجنتينى كوندور -٢ ويصل مداه إلى ٢٠٠٠ كم[١].

عدد غير محدد من الصاروخ السوفييتى سي - سكود ويصل مداه إلى ٥٠٠ كم، وقد طورته مصر وزادت من دقته لتصل إلى ٥٠ مترًا حول دائرة الهدف كما زادت من تطوير وسائل توجيهه.

حوالى ٣٠٠ من الصاروخ المصري T- PROJECT وهو تطوير للصاروخ السوفييتى سكود - بى وتم بالاشتراك مع كوريا الشمالية حيث تمت زيادة مدى الصاروخ ليصل حتى ٤٥٠ كم وزيادة دقته.

عدد غير معروف من الصواريخ الصينية M-9 والتي يصل مداها إلى ٦٠٠كم وهو مشابه للصاروخ الباكستانى حتف، وهى صواريخ تعمل بالوقود الصلب.

عدد غير معروف من الصواريخ الصينية M-11 والتي يصل مداها إلى ٣٠٠ كم.

١٠٠ صاروخ سكود - بى مداه ٣٠٠ كم.

٣٦٠ صاروخ تكتيكى طراز صقر - ٨٠ مداه ٨٠ كم، وهى صواريخ أكثر تقدمًا من نظيرتها الغربية.

٣٥٠ صاروخ فروج - ٧ (الضفدع) ويصل مداه إلى ٧٠ كم.

---

(١) كانت تلك الصواريخ السبب الرئيسي في إقالة المشيرعبد الحليم أبو غزالة عام ١٩٨٩ بناء علىٰ طلب الرئيس الأمريكىٰ جورج بوش الأب وكان وقتها مدىٰ الصاروخ ٨٠٠ كم.

قدرات أسلحة الدمار الشامل المصرية

من الطبيعي أن يكون البرنامج النووى المصري سريًّا وكذا البرامج الكيمائية والبيولوجية، تلك بديهيات تشابه سلوك القيادة الإسرائيلية التي تعتمد استراتيجية الغموض والشك تجاه تلك القدرات الاستراتيجية،

معظم من يتناول القدرات النووية المصرية يستند في تحليلاته إلى الوثيقة الأمريكية التي تحمل الرقم الأمني 3.3 EO-13526 (C) 5.3 - 13526 Years & 25 (B) 3.

مصنفة سرى للغاية مؤرخة في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣.

تتكون الوثيقة من ٧ ورقات سلمتها المخابرات المركزية الأمريكية إلى لجنة الارشيف الوطني الفيدرالى للحفظ، في ٢٨ أغسطس ٢٠١٢ سقطت السرية عن الوثيقة وسمحت السلطات الأمريكية بنشرها بعد طمس أسماء عملائها بكل من مصر وروسيا في ذلك الوقت. ذكر في الوثيقة المعلومات التالية:-

١- أرسل مصدر الوثيقة (الجاسوس المصري الذي يعمل لصالح الـ CIA) يؤكد وجود منصات صواريخ سكود الباليستية داخل موقعين بالقاهرة، كما يؤكد مصدر الوثيقة أن مصر حصلت على أسلحة نووية سوفييتية محدودة أدخلها السوفييت بالمخالفة للاتفاقات الدولية وتفاهماتها مع الولايات المتحدة بشأن توازنات القوى بالشرق الأوسط.

٢- أكد المصدر أن تلك الأسلحة ومنصات إطلاقها والصواريخ مخزنة في منطقة محاطة بتحصينات قوية تقع على بعد ١٠ كم جنوب القاهرة وتعرف بكهوف طرة.

٣- أكد المصدر جاهزية مصر لاستخدام تلك الرؤوس التي تبلغ قوتها التدميرية ٢٠٠ كيلوطن.

٤- فى هامش الوثيقة يوجد هامش جانبى بشأن معلومات رصدها عميلين آخرين لـ CIA في أحد الموانئ السوفييتية يؤكدان أبحار سفينة الشحن الروسية الأسرع بين قطع الأسطول السوفييتى (ميزدوريخنيك) وهى تحمل رؤوسًا نووية صغيرة من بحر البلطيق مرورًا بمضيق البوسفور التركى في اتجاه

البحر الأبيض المتوسط وحتى ميناء الإسكندرية الذي وصلته في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣.

٥- ورد أيضًا بالوثيقة تقرير جاسوس روسى لل CIA يفيد تدريب ضباط مصريين في أغسطس ١٩٧٣ على إطلاق الصواريخ سكود المحملة برؤوس أسلحة دمار شامل نووية وكيمائية وبيولوجية.

٦- ورد أيضًا بالوثيقة أنه اعتبارًا من يوم ١٤ أكتوبر طلب الجنرال المصري بذلك الوقت وقائد سلاح الجو حسنى مبارك وبإلحاح شديد على الجنرال رئيس المخابرات الخارجية بال KGP إلكسندر سخاروفسكى تزويد مصر بالأسلحة النووية.

٧- بارك الزعيم الروسى ليونيد بريجنيف الطلب المصري لسببين، الأول: مساعدة الجنرال المصري في كسب ثقة الرئيس السادات (كانت المخابرات السوفييتية تعتقد أنها نجحت في تجنيد حسنى مبارك للعمل لصالحها وكان اسمه الرمزى الابن البار) وبالتالى زيادة نفوذه السياسى والعسكرى، والثانى: أن شبكة الأقمار الصناعية التجسسية السوفييتية التقطت رسالة مشفرة من اللواء الإسرائيلى آريل شارون الذي قام بفتح الثغرة بين الجيشين الثانى والثالث بحرب أكتوبر ٧٣ يطلب من قيادته في تل أبيب الإذن بدخول القاهرة، الأمر الذي بدت له حاجة مصر إلى إحداث توازن استراتيجى ومنع إسرائيل وخلفها الولايات المتحدة من تدمير الجيش المصري وأسلحته السوفييتية ومنع توسع الثغرة ووصول قوات آريل شارون إلى مشارف القاهرة.

إلى هنا تنتهى الوثيقة.

السؤال خلافًا لما ورد بتلك الوثيقة عن قدرات مصر النووية والتي قد يكون امتلاك مصر لها صحيحًا أو خاطئًا، هل مصر قادرة على إنتاج الأسلحة النووية، الإجابة تأتى من إجابات الأسئلة التالية:-

١- هل تملك مصر بنية تحتية نووية؟

٢- هل تملك مصر مكونات القنبلة النووية؟

٣- هل أجرت مصر تجارب نووية وما وضع الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها؟

الإجابة على السؤال الأول نعم مصر لديها مرافق نووية وبنية تحتية نووية جيدة، مصر لديها مناجم يورانيوم بسيناء والصحراء الغربية، مصر لديها منشأة الطحن التجريبى لإنتاج الكعكة الصفراء وبدأت الإنتاج عام ١٩٩٠ ولا ينشر الكثير عن تلك المنشأة، أيضًا لدى مصر معمل الكيمياء النووية وهو لتخزين اليورانيوم ومعالجته، أيضًا أنشأت مصر معمل أبحاث الوقود النووى وأنشأته بمساعدة ألمانيا وبدء العمل فيه عام ١٩٩٨، أيضًا لدى مصر مصنع للوقود النووى وهو المنشأة الأكثر تعقيدًا وجدلًا في مصر حيث تملك تلك المنشأة إمكانيات دورة الوقود النووي كاملة وهو ينتج وقود المفاعل المصري الثانى الذي اشترته من الأرجنتين بقدرة ٢٢ ميجاوات ويعتمد على اليوارنيوم سداسى الفلوريد بنسبة تخصيب حتى ٢٠%، المفاعل الأرجنتينى وهو قادر على إنتاج ٦ كجرامات من البلوتينيوم سنويًا (قنبلة نووية صغيرة سنويًا) منشأة الفيزياء النووية بقدرة ٢٠ ميجالكترون فولت وتم استيرادها من روسيا عام ١٩٩١ ويتم فيها تدريب الطلاب وإنتاج النظائر المشعة التي تستخدمها مصر في مجالات الطب والزراعة، تعديل بسيط في تلك المنشأة لزيادة قدرتها حتى ٢٥ ميجا إلكترون فولت يسمح لها بإنتاج البلوتينيوم اللازم لإنتاج الأسلحة النووية، أيضًا تمتلك مصر منشأة معروفة في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية باسم HPP ويوجد بهذه المنشأة خلايا ساخنة مخصصة لإنتاج البلوتنيوم، رفضت مصر الاعتراف بها بحجة أنها غير مكتملة إلا أن الوكالة تؤكد غير ذلك.

أيضًا وأخيرًا تمتلك مصر المنشأة المعروفة لدى وكالة الطاقة الذرية بـ HLWMC وهى لها القدرة على إنتاج البلوتنيوم والنظائر المشعة وبدأت الإنتاج في ٢٠٠٠ وبها خلايا ساخنة، مصر تؤكد أنها تستخدم لإنتاج النظائر المشعة لأغراض الطب والزراعة ولكنها يمكن أن تستخدم لإنتاج البلوتنيوم اللازم لإنتاج الأسلحة النووية.

أما السؤال الثانى فالإجابة بنعم، مصر بالتأكيد تمتلك مكونات صناعة القنابل النووية، للأسباب التالية:-

- كوريا الشمالية والصين وباكستان والهند وجميعها دول نووية لها علاقات ممتازة مع الحكومة المصرية، إمكانية الحصول على تلك المكونات بسيطة

وغير صعبة علاوة على أن الوقود النووى إلا وهو البلوتنيوم فالمؤكد أنه موجود في مكان ما داخل المنشآت النووية المصرية.

- الإمكانيات التصنيعية الحربية في مصر والبنية المخابراتية تؤهلها للتعامل مع مثل تلك الأمور.
- العلماء المصريون بالداخل والخارج لهم من قنوات الاتصال مع أهم موردى أجزاء القنبلة النووية ومعاملها ما يجعل من عملية نقل التكنولوجيا والمكونات أمرًا معقدًا ولكن ليس مستحيلًا.

أما السؤال الثالث فهو بشأن التجارب النووية، فقد رفضت مصر التوقيع على اتفاقية منع إجراء التجارب النووية، كما رفضت التوقيع على اتفاقية إفريقيا خالية من السلاح النووى، أيضًا ترفض مصر التوقيع على البروتوكول الإضافى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يسمح بالتفتيش المفاجئ على المرافق النووية ويتعداه إلى التفتيش على مراكز الأبحاث والجامعات، أيضًا رفضت مصر التوقيع على اتفاقية منع انتشار وإجراء التجارب على الأسلحة الكيمائية أما اتفاقية منع انتشار الأسلحة البيولوجية فقد وقعتها مصر عام ١٩٧٢ دون التصديق عليها.

أيضًا ليس سرًّا امتلاك مصر للأسلحة الكيمائية والبيولوجية، بناءً على المعطيات التالية:-

- استخدم الجيش المصري بحرب اليمن في أوائل الستينيات من القرن الماضى الأسلحة الكيمائية مما أدى إلى وفاة ١٤٠٠ شخص في شمال اليمن، وكان ذلك باستخدام غازات الفوسيجين والخردل وغاز الأعصاب.
- في فبراير ١٩٧٢ وخلال حديث صحفى للرئيس السادات أجاب على سؤال بشأن إمكانية استخدام إسرائيل للإسلحة الكيماوية والبيولوجية وكيف سيكون رد فعل القيادة المصرية فرد بحسم أن مصر سترد بنفس السلاح.
- امدت مصر العراق بـ ١٣٠٠ طن من غاز الأعصاب و٢٠٠ طن من غاز سيانيد الهيدروجين أثناء الحرب العراقية الإيرانية.
- في عام ٢٠٠٤ نشرت جامعة بارا إيلان الإسرائيلية الدينية دراسة تؤكد امتلاك مصر مخزونات ضخمة من غاز الأعصاب والسارين والخردل وغاز VX بناء على تقارير استخبارية.

- في عام ٢٠٠٤ أيضًا رصدت بريطانيا شحنات ضخمة من المكونات الأولية والتي تستخدم لصناعة الأسلحة الكيمائية كانت في طريقها إلى مصر وأيضًا شحنات تشمل ملابس واقية ومعدات كشف الحرب الكيمائية واقنعة واقية.
- غالب مناورات الجيش المصري تتضمن تدريبات على مواجهة الحرب الكيمائية أو البيولوجية بل هناك ومن ضمن إدارات القوات البرية إدارة الحرب الكيمائية.
- أيضًا لدى مصر مخزونات من الفيروسات

. RVF - ENCEPHALITIS - MYCOTOXIN

- في عام ٢٠٠٩ استطاعت مصر إنتاج مصل مكافحة انفلونزا الطيور وهو دليل على امتلاك مصر مرافقًا بيولوجية متطورة، يدعمها أن مصر أحد الدول المتقدمة في مجال الهندسة الوراثية والتي تمتلك وزارة الزراعة المصرية خبرات عالية فيه يدعمها بنية تحتية متقدمة استوردتها خصيصًا من ألمانيا عام ٩٧ وبلغت قيمتها بذلك الوقت ٥٠ مليون دولار.

أهم المرافق الكيمائية والبيولوجية المصرية.

- مصنع ١٨ (أبو زعبل للكيماويات والمبيدات)
- معامل وزارة الدفاع المصرية.
- المركز القومي للبحوث.
- شركة النصر لصناعة الكيماويات.
- المركز القومي للهندسة الوراثية (لهذا المركز سمعة عالمية ممتازة وله دورية محترمة تسمى African Biotechnology).
- المعامل المركزية للبحوث الزراعية.

القدرات الإلكترونية للجيش المصري

نحن هنا لن نتحدث عن إدارة الحرب الإلكترونية بالجيش والتي تأسست عام ١٩٦٨ نظرًا لحاجة الجيش الماسة لاستطلاع ترددات رادارات العدو ومراكز السيطرة والقيادة وتوجيه المقاتلات والشوشرة عليها والتاثير السلبى على أنظمة الطائرات وصواريخ الدفاع الجوى، فتلك صورة من صور الحرب الإلكترونية

التقليدية والتي تهتم بالاستطلاع الرادارى واللاسلكى والإعاقة الرادارية واللاسلكية وقت الحرب، ولكن سوف نتناول قدرات الجيش على شن حروبًا إلكترونية باستخدام الإنترنت وقت السلم والحرب لمهاجمة مواقع حساسة واستراتيجية للعدو تشل حركتها وتوقفها عن العمل فتؤثر على قدراته الحربية، لا توجد تقارير رسمية تتحدث عن وحدات عسكرية مصرية تملك تلك القدرات ولكن هناك وحدة غير رسمية تطلق على نفسها الجيش المصري الإلكترونى يشرف عليها كما هو وارد بالموقع الرائد خالد أبو بكر، من ابرز عملياته:-

١- فى أواخر عام ٢٠١٥ وتحديدًا في ديسمبر اخترق الجيش موقع سد المهضة الإثيوبى وكتب شعار الجيش المصري (النسر) موقعًا بجملة لن نترككم تمنعون عنا الماء ننتظر اللحظة المناسبة.

٢- فى مارس من عام ٢٠١٤ قام الجيش بالتشويش على برنامج الإعلامى الساخر باسم يوسف.

٣- فى يونيو ٢٠١٤ نجح الجيش في التشويش على قناة الشرعية المناهضة للرئيس السيسي.

٤- في نوفمبر ٢٠١٤ قام الجيش باختراق موقع وزارة الاتصالات الإسرائيلية.

٥- فى نوفمبر ٢٠١٤ تم اختراق موقع المخابرات التركية ووضع صورة الرئيس عبد الفتاح السيسي بدلًا من صورة الزعيم التركى كمال أتاتورك محدثًا دمارًا لأكثر من ٦٠% من بيانات الموقع.

٦- فى ديسمبر ٢٠١٤ تم اختراق موقع المخابرات القطرية ونسخ ملفات مهمة للحكومة القطرية.

٧- فى نوفمبر ٢٠١٥ نفى الجيش ما تردد عن مسئولية فرنسا عن قصف الطيران الفرنسى لمدرسة عراقية بالموصل ووفاة ٢٨ تلميذًا رغم إدانة العديد من دول العالم لهذا القصف الذي تبين عدم مسئولية فرنسا عنه لاحقًا.

٨- فى إبريل ٢٠١٥ نجح الجيش في استعادة صفحة جريدة تحيا مصر الإلكترونية التي تم اختراقها بواسطة تنظيم الدولة (داعش) وفى ديسمبر ٢٠١٥ نجح الجيش في اختراق موقع ما يعرف بولاية سيناء التابع لتنظيم الدولة وتعطيله عدة ساعات.

بالتأكيد تلك القدرات لا ترتقى إلى القدرات المذكورة والتي بيناها سابقًا للوحدات الإيرانية والإسرائيلية، لم يعد ترفًا امتلاك الجيوش النظامية وحدات حرب إلكترونية تتخصص في حروب الإنترنت وتختلف في هيكلها التنظيمى ومهارات منتسبيها وتدريباتهم عن الوحدات التقليدية في الحروب الإلكترونية الكلاسيكية التي تتركز مهامها في التصنت والتشويش والمعدات العسكرية أثناء المواجهات.

التصنيع العسكرى المصرى

تعتبر الصناعات الحربية المصرية من أضخم الصناعات بمنطقة الشرق الأوسط بعد تركيا وإسرائيل وإيران. تمتلك مصر عشرات المصانع ومراكز البحوث العسكرية (حوالى ٣٢ مصنعًا ومركزًا بحثيًّا)، تنتج الصناعات المصرية الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات والطوربيدات والصواريخ البحرية والطوربيدات ومدافع الهاوتزر وقذائف الهاون والصواريخ أرض أرض الباليستية والتكتيكية والرؤوس الحربية كما تنتج الطائرات بدون طيار وطائرات التدريب المتقدمة والقطع البحرية حتى قدرة ٣٨ ألف طن، وأجهزة الاتصالات والرؤية وحوالى ٩٠% من الذخائر التي يحتاجها الجيش، تتعاون مصر في إنتاج الأسلحة والمهمات والذخائر مع كل من الولايات المتحدة، روسيا، إنجلترا، إسبانيا، ألمانيا، الصين، البرازيل، فرنسا، كوريا الشمالية، جنوب إفريقيا، وباكستان وتركيا، وجنوب إفريقيا، أوكرانيا.

يكفى للدلالة على تقدم الصناعات الحربية المصرية فوزها عام ٢٠٠٩ بجائزة أفضل تصميم Motherboard على مستوى العالم.

أهم مرافق الصناعات العسكرية المصرية:-

١- مصنع أبو زعبل للصناعات الهندسية.
٢- مصنع المعصرة للصناعات الهندسية.
٣- مصنع المعادى للصناعات الهندسية.
٤- مصنع حلوان للصناعات الهندسية.
٥- مصنع حلوان للأجهزة المعدنية.
٦- شركة بنها للصناعات الإلكترونية.

٧- شركة حلوان للمسبوكات.
٨- مصنع الطائرات.
٩- مصنع الإلكترونيات.
١٠- مصنع قادر للصناعات المتطورة.
١١- مصنع سيماف.
١٢- مصنع السماد العضوى.
١٣- الشركة العربية البريطانية للمحركات.
١٤- الشركة العربية البريطانية للسيارات.
١٥- شركة حلوان للآلات والمعدات.
١٦- شركة حلوان لمحركات الديزل.
١٧- شركة شبرا للصناعات الهندسية.
١٨- شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة.
١٩- قها للصناعات الكيمائية.
٢٠- هليوبوليس للصناعات الكيماوية.
٢١- شركة حلوان للصناعات غير الحديدية.
٢٢- مصنع المحركات.
٢٣- مصنع صقر للصناعات المتطورة.
٢٤- مصنع حلوان للصناعات المتطورة.
٢٥- الشركة العربية البريطانية للمروحيات.
٢٦- الشركة العربية للصناعات الديناميكية.
٢٧- مصنع أخشاب أبو زعبل.
٢٨- مركز بحوث الطيران.
٢٩- مركز أبحاث نظم المعلومات والحاسب.
٣٠- المعهد العلمى للتكنولوجيا المتقدمة.
٣١- المدرسة الفنية للتعليم المزدوج.

٣٢- مركز التميز العلمى والتكنولوجى.

من أهم الأسلحة التي تنتجها الصناعات الحربية المصرية بالمصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع:-

- ناقلة الجند المدرعة من عائلة فهد.
- عربات نقل الجند من عائلة وليد.
- ناقلات الجند المدرعة قادر.
- سيارات الجيب .8- J
- الدبابات الأحدث بالعالم A 1 - M 1.
- الدبابة المصرية رمسيس -٢.
- الطائرات الالفاجيت الهجومية الخفيفة والتدريب المتقدمة.
- المروحيات الغازيل.
- طائرة التدريب 8- K.
- الطائرة بدون طيار يارارا.
- طائرات تدريب الدفاع الجوي قادر -١-٢.
- الطائرة بدون طيار 209- ASN.
- الصواريخ الباليستية من عائلة سكود - سي وبدر.
- راجمات الصواريخ من عائلة الصقر.
- المدافع من طراز سيناء.
- منظومات الدفاع الجوي عين الصقر.
- منظومات صواريخ الدفاع الجوي سيناء.
- المسدسات من عائلة حلوان و228 P / 226 -P.
- البنادق عديمة الارتداد طراز 10- P / 9- SPG / 11- P.
- بنادق القنص طراز 21- PSG/M40I3/M.
- الرشاشات من عائلات بورسعيد -٩ مم و9- UMP / 5- MP.
- بنادق الكلاشينكوف.

- البنادق من عائلة المعادى و4- M / 16- M / 47- AMK / 47- AK.
- القواذف من عائلة الـ RPG.
- القواذف المضادة للدبابات من عائلة 79- 72- M.
- الصاروخ ساجر.
- الصاروخ سوينج فاير.
- الصواريخ سام -٢ وسام -١٨.
- أنظمة الصواريخ البحرية أمون.
- إنتاج أجزاء المحركات للطائرات بافلو سي تى ٦٤ والـ سي -١٣٠ والميراج ٢٠٠٠ والمروحيات كوماندو والـ مي -٨.
- القنابل الارتجاجية مثل القعقاع ٥٠٠.
- أنظمة توجيه الصواريخ والمعدات الإلكترونية للقيادة والسيطرة وأجهزة الحاسب.

تولى مصر عناية فائقة بتطوير قدراتها التصنعية في مجال أنظمة الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات قصيرة ومتوسطة المدى، وقد صرح وزير الدفاع المصري السابق المشير حسين طنطاوى أن العقيدة العسكرية المصرية تدرك أهمية الأسلحة المضادة للدروع وللطائرات وسط تشكيلات القوات المسلحة في تأمين تلك القوات أثناء تحركها وضمان تحقيقها مهامها والفوز في أي مواجهات مستقبلية.

الأجهزة الاستخبارية المصرية

دائمًا ما تذكر التقارير الغربية والمصرية التي تتناول الأجهزة الأمنية المصرية الثلاث أجهزة التقليدية وهي:-

- المخابرات العامة.
- المخابرات الحربية (إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع).
- الأمن الوطني.

إلا أن هناك جهازًا أمنيًّا آخر يتمتع بصلاحيات واسعة وإمكانيات استخبارية عالية تساوى الإمكانيات المتاحة للأجهزة السابقة ولا يرد اسمه بالتقارير ألا وهو

جهاز هيئة الرقابة الإدارية التابع لرئيس الوزراء سابقًا ورئاسة الجمهورية حاليًّا وسوف نستعرض فيما يلى الأجهزة الأربعة ونطاقات أعمالها.

○ إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع (المخابرات العسكرية)

تتبع الإدارة وزير الدفاع المصري مباشرة، ويتبعها الأجهزة الفرعية التالية:-

- جهاز الأمن الحربى.
- جهاز الاستطلاع.
- جهاز المخابرات البحرية.

أول من ترأس المخابرات العسكرية المصرية بعد ثورة ١٩٥٢ هو زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية السابق وهو من أدار البلاد أثناء تنحي جمال عبد الناصر عن السلطة بعد هزيمة ١٩٦٧، مهام المخابرات العامة تتلخص في الآتي:-

- متابعة القضايا التي تختص بالأمن القومي.
- متابعة وقراءة واستطلاع تحركات العدو وجمع المعلومات عن تشكيلاته واستعداداته وقت السلم والحرب.
- مسح مسارح العمليات ميدانيًّا وجغرافيًّا ومطابقتها مع الخرائط العسكرية التفصيلية وتقديم تلك المعلومات إلى القيادة العسكرية والسياسية لتقدير الموقف على الأرض.
- تنسق المخابرات الحربية أعمال الشرطة العسكرية لضمان حماية المؤسسات العسكرية والوحدات والمبانى بغرض ضمان سلامتها وتأمين أمنها أفرادًا ومستندات ووثائق.
- التأكد من ضمان ولاء الأفراد والقادة ومراقبة تصرفاتهم وأنشطتهم.
- تتقاطع المهام العسكرية لإدارة المخابرات مع المهام الداخلية ومنها متابعة التيارات السياسية وأنشطتها ومدى تاثر قيادات الجيش وأفراده بتلك التيارات والعمل على التدخل عند الضرورة.

مما سبق يتضح الدور المهم الذي تلعبه الاستخبارات الحربية في رسم

سياسات الدولة وتأمين استعدادها لمواجهة أية حروب مستقبلية وضمان تماسك الجبهة الداخلية والوضع الاستراتيجى العام.

يتم اختيار ضباط الإدارة بعناية من خريجى الكليات العسكرية الذين يتمتعون بالذكاء والمهارات العقلية الجيدة وقوة التحمل والدقة في الأعمال وسرعة البديهة والتصرف تحت ضغط، لا توجد معلومات كثيرة عن أعمال المخابرات الحربية المصرية وقت السلم ووقت الحرب ومما يجب ذكره من إنجازات فتلك واضحة في صفقات التسليح التي تتم بناء على معلومات الاستخبارات الحربية بشأن قدرات العدو وخططه وهى تتميز بالكفاءة الفنية والاقتصاد في التكلفة في آن واحد، أما ما يؤخذ على المخابرات الحربية في الأونى الأخيرة هو اختراق المنظمات الإرهابية كالقاعدة وداعش أمن شمال سيناء وعملياتهم المؤثرة والناجحة ضد وحدات الجيش هناك، كل عملية يقوم بها تنظيم الدولة أو القاعدة تمثل اختراقًا أمنيًّا واضحًا وفشلًا استخباريًّا بين، من الطبيعي أن تنتشر وحدات الاستخبارات الحربية في كافة مناطق شمال سيناء ترصد دبة النمل عددًا وتسليحًا وتدريبًا وإمدادًا، كان عليها تأمين الوحدات العسكرية بالأكمنة المخفية والظاهرة قبل وبعد الوحدات، كان الواجب على الاستخبارات الحربية اختراق قيادة تلك المنظمات الإرهابية وتكوين شبكة أنذار مبكر ضد أي عملية تستهدف أبناءنا، أين قدراتنا على التصنت والدخول على اتصالات زعماء تلك الجماعات بالداخل والخارج؟ أين فرق جمع المعلومات تنتشر على الأرض لتعلم مصادر الإمداد بالأفراد والأسلحة والتمويل؟ أين الطائرات بدون طيار تتدخل وتستهدف مواكب أفراد وقادة تلك التنظيمات؟ الخلل الأمني الحادث حاليًّا بسيناء هو نتيجة فشل استخباراتى يسأل عنه اللواء أركان حرب مراد موافى الذي تولى المخابرات العسكرية (٢٠٠٤-٢٠١٠) واللواء أركان حرب عبد الفتاح السيسي الذي تولى بعده في الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٢) ثم اللواء أركان حرب محمود حجازى (٢٠١٢-٢٠١٤) السؤال كيف ومتى دخلت الجماعات الإرهابية إلى سيناء بمعداتها وأسلحتها ومهماتها؟ أين أفراد المخابرات وعملائها الميدانيين؟ نلاحظ أيضًا تغييبًا يكاد يكون متعمدًا لدور شيوخ القبائل في المواجهات الأمنية الحاصلة حاليًّا بسيناء، موقف شيوخ القبائل وبعيدًا عن

الإنشاء والكلام غير الحقيقى يصرح بغضبهم وأن هناك حالة من عدم الرضا والاحتقان بينهم وبين قادة الوحدات العسكرية المصرية وأيضًا قادة وحدات المخابرات العسكرية، شيوخ القبائل في سيناء هم كلمة السر في حفظ الأمن ومنع تهريب الأفراد والأسلحة والمخدرات أو على الأقل التحكم في تلك العمليات، في عام ١٩٩٧ ارتكب الرئيس المصري المخلوع حسنى مبارك خطأ استراتيجيًّا كبيرًا حيث حول المخصصات المالية التي كانت تدرج سنويًّا بميزانية الدولة بغرض تنمية سيناء إلى تمويل النفقات الباهظة لمشروع توشكى المشكوك في جدواه الاقتصادية، خفض مخصصات التنمية في سيناء خلق مظالم اقتصادية واجتماعية واسعة تحملتها القبائل في سيناء، الأمر الذي أضعف سلطة زعماء وشيوخ القبائل على أفرادهم فلجأت قطاعات واسعة من شباب تلك القبائل إلى التهريب لتوفير الدخل والموارد المالية الضرورية لمعيشتهم، لهذا توسعت عمليات تهريب السلاح والمخدرات والإرهابيين والسلع والمواد البترولية، يتفق مع هذا التحليل أيهود يعارى محلل شئون الشرق الأوسط بالتليفزيون الإسرائيلى والدكتورة سحر عزيز الأستاذ المساعد للقانون بجامعة تكساس، بل تزيد دكتورة سحر أن نظام مبارك حرم سيناء من الموارد المالية الضرورية لتمويل الخدمات والحاجات الأساسية للقبائل مما اضطرها للعمل في مرافقة عصابات التهريب وحراستها عبر دروب سيناء الوعرة الأمر الذي كان رد فعله عنيفًا من قبل السلطات الأمنية واعتبرت بدو سيناء وقبائلها مجرمين وخارجين عن القانون ففرضت عليهم العقوبات الجماعية والاعتقالات العشوائية مما ساعد على نمو مشاعر الغضب والعداء بين غالب شباب تلك القبائل والأجهزة الأمنية العاملة على أرض سيناء ووجود حالة من الاحتقان الأمر الذي حول سيناء إلى مرتع لتسع منظمات أرهابية على راسها مجلس شورى المجاهدين في بيت المقدس والتوحيد والجهاد وأنصار بيت المقدس وأنصار الجهاد وتنظيم الدولة داعش (يقدر عدد العناصر الإرهابية بشمال سيناء أكثر من ١٠ آلاف عنصر مدرب تدريبًا عاليًا ومجهزًا ومسلحًا بتجهيزات حديثة متقدمة وتقف داعمة لهم أجهزة مخابرات دولية تقدم لهم المال والسلاح والمعلومات الاستخبارية والأفراد) بالاضافة إلى عشرات من عصابات التهريب وقوافلها، نرى أن ضبط الأمن بشمال سيناء يحتاج

إلى تكامل بين العمل الأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وافقت إسرائيل على دخول ٧ كتائب مصرية تمت زيادتها إلى ١٠ مزودة بعتاد حربى ثقيل وطائرات أباتشى وطائرات بدون طيار إلى مناطق انتشار الجماعات الإرهابية في جنوب رفح وجبل الحلال وجنوب العريش والشيخ زويد وهذا جيد ولكنه يستحيل أن يكون كافيًا دون اكتساب ولاء أفراد وشيوخ القبائل وإزالة أسباب الاحتقان الموجودة حاليًا، وتشجيع البدو على الانخراط في القنوات الشرعية بمشروعات التنمية التي تضمن لهم حياة كريمة، كما يجب توفير الخدمات الاجتماعية المناسبة لهم من مساكن لائقة إلى خدمات تعليمية وصحية ومياه شرب وصرف صحى وأندية رياضية، تكلفة الاعتماد على الحلول الأمنية فقط باهظة وغير مضمونة النتائج بل نرى أنه يستحيل معها منع قوافل التهريب وحفظ الأمن وحماية الوطن من الارهابيين، بينما انخراط القبائل في مشروعات تنموية تكفل لهم حياة كريمة وتطوير مناطق تجمعاتهم وإزالة المظالم المتراكمة منذ عقود جميعها أمور ضرورية من أجل استعادة السيطرة على سيناء مرة أخرى خاصة وأن نزع سلاح القبائل أو تنظيمه أو دمجهم داخل منظومة أمن سيناء سيقود إلى امتلاك منظومة محكمة لضمان أمن سيناء ومنع عمليات التهريب وحماية أمننا القومى.

من المآخذ أيضًاعلى أعمال المخابرات الحربية هو الخلل الأمني الواضح بليبيا على حدودنا الغربية، تصرف الجيش والحكومة والمخابرات كتصرف النعامة التي تدفن رأسها بالرمال عند وجود الخطر بينما كان من الضرورى والواجب أن تنتشر عناصر وعملاء المخابرات الحربية بمختلف أنحاء ليبيا تجمع المعلومات وتخترق التنظيمات المسلحة وتمثل شبكة من الإنذار المبكر يحمى مصالحنا بدولة جارة وشقيقة على حدودنا الغربية، جميع التقارير والتحليلات تؤكد تحويل تنظيم الدولة داعش أجزاء كبيرة من قواته في العراق وسوريا إلى ليبيا حيث مسرح العمليات يساعدهم على الحركة بحرية والتخفى وحيث الموارد الطبيعية (آبار النفط) متوافرة وسهل السيطرة عليها، ماذا فعلت مخابراتنا الحربية لمواجهة هذا التسلل والتغلغل، ما هي خطط أجهزة المخابرات الحربية لمواجهة هذا الخطر الأمني الجدى؟ هل مصر مستعدة لمحاربة الإرهاب على جبهتين في آن واحد؟ هل لدينا الإمكانيات والتدريب الكافى لكى نتعاطى مع تهديدات متعددة وجدية

على أكثر من جبهة لم تواجهها مصر طيلة تاريخها القديم والحديث كله؟ الإجابة لا نعلم ولكن الحقيقة التي يجب أن نعلمها أن حجم التهديدات ضخم وحجم العمل المطلوب هائل ويحتاج إلى رجال من نوع خاص وعقول موهوبة ذات قدرات تحليلية راقية، يتقاسم الحكم في ليبيا على الأرض ١١ جماعة مسلحة لا توجد أية مؤشرات على أن لمصر يدًا طولى أو اختراق أو نفوذ أو تأثير على تلك الجماعات بينما نلاحظ هذا في النفوذ التركى والقطرى على تلك التنظيمات.

أيضًا نعيب على المخابرات العسكرية عدم وجودها الفاعل بمناطق منابع النيل، كان يجب على عملائنا الميدانيين أن ينقلوا لنا لحظة بلحظة وبالصور تطورات العمل بسد النهضة منذ أن كان فكرة في عقل القيادات السياسية الإثيوبية، كان يجب إمداد المفاوضين المصريين بالوثائق التي تجعل الإثيوبيين يدركون أنهم يتفاوضون مع دولة كبيرة لديها من الإمكانيات العسكرية والاستخبارية ما يجبرهم على التفاوض بجدية والالتفات إلى مطالب المفاوضين المصريين ومخاوفهم، عمومًا لدينا في الآونة الأخيرة تحفظات كثيرة على أداء المخابرات العسكرية المصرية تتعلق أيضًا بتغلب اهتماماتها على ملاحقة الضباط والجنود المشكوك في ولائهم داخل وحدات الجيش وإداراته وتوجيه غالب إمكانياتها لضمان تحقيقها هذا الواجب وإهمال واجبات كثيرة أهم وأعظم شأنًا، الأمر الذي أثر كثيرًا على الوضع التكتيكى لوحداتنا العاملة بسيناء والمنطقة الغربية على حدود ليبيا كما أثر على وضعنا الاستراتيجى أمام إثيوبيا وباقى الدول الإفريقية المتحالفة معها وإسرائيل، كما أنه تلاحظ لنا غياب عملائنا الميدانيين بمناطق الصراعات الإقليمية في جنوب لبنان والعراق وسوريا واليمن والسودان، أتمنى أن أكون مخطئًا أو غير دقيق ولكن هذا ما آراه ولا يغيب عن عينى خبير.

المخابرات العامة المصرية

تأسست عام ١٩٥٤ بغرض مكافحة أعمال التجسس وجمع المعلومات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن الأعداء الخارجيين المحتملين وحماية الأمن الداخلى، لهذا فإن دور المخابرات العامة يتقاطع مع الأدوار التي تؤديها الأجهزة الأمنية الأخرى، في السنوات الأخيرة لعبت المخابرات العامة

دورًا مهمًّا في توجيه السياسة الخارجية والتحكم في علاقات مصر مع محيطها الإقليمي والعالمى، حيث تدير المخابرات العامة بالكامل علاقات مصر مع إسرائيل وفلسطين وإيران وقطر وتركيا والولايات المتحدة وروسيا وإثيوبيا والصومال والسودان وكوريا الشمالية، في تقارير إقليمية وعالمية يرد تأكيدًا على نفوذ كبير للمخابرات العامة في رسم السياسات الداخلية والخارجية للدولة، حيث تمثل تقارير المخابرات حجر الزاوية للترشح للمناصب المهمة بالدولة كما تحتفظ المخابرات العامة بعلاقات جيدة مع غالب أصحاب شبكات الإعلام وأهم رجال المال والأعمال وأبرز المثقفين والإعلاميين والفنانين والرياضيين والنافذين بالنقابات العمالية والمهنية والنشطاء السياسيين ومنهم رؤساء الأحزاب. الانطلاقة الحقيقية لجهاز المخابرات العامة المصري كانت في عهد صلاح نصر الذي تولى مسئولية الجهاز اعتبارًا من عام ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، حيث شكل الجهاز بناء على أسس علمية ومنهجية تشابه أنظمة المخابرات في إسرائيل وروسيا وأمريكا، وأنشأ مبنى المخابرات الرئيسي الحالي بحدائق القبة وأسس شركة النصر للاستيراد والتصدير بغرض تمويل عملياته، وفى نفس الوقت تكون ستارًا لعملائه، كما أسس لمكتبة المخابرات وهى مكتبة ضخمة تتضمن أهم الكتب والمراجع في علوم كثيرة لخدمة الضباط والعاملين بالجهاز كما تقوم المكتبة بترجمات للدراسات المهمة وإصدارات الكتب التي ترى إدارة المخابرات أهميتها وقيمتها للعمل الاستخباراتى، ومعامل لتصنيع أجهزة التجسس وابتكار أدوات غير معروفة لجمع المعلومات والتصنت تميزت بالتقدم والحرفية العالية.

يقول لارى غوودسن أستاذ دراسات الشرق الأوسط بكلية الحرب الأمريكية أن جهاز المخابرات العامة المصري ومنذ يومه الأول مكلف بمتابعة النشطاء السياسيين وبخاصة المعارضين لنظام الحكم وسياساته، يوجد تنسيق كبير بين المخابرات العامة والمخابرات الحربية والأمن الوطنى، هذا التنسيق بدأ في أعقاب هزيمة ٦٧ والتي كان من أهم أسبابها غياب التنسيق وتبادل المعلومات وتنقيحها بين أجهزة المخابرات المختلفة وعليه ومنذ ذلك التاريخ يتم تقديم تقارير مشتركة وموحدة إلى القيادات السياسية والعسكرية شاملة أهم القضايا الخارجية والداخلية وتتضمن تقدير مواقفها وسيناريوهات احتمالاتها، كما أنه

طبيعى أن يكون غالب قادة المخابرات العامة من أصحاب الخلفيات العسكرية وتحديدًا من قادة المخابرات الحربية، طبعًا هناك العديد من قصص النجاح للمخابرات العامة المصرية ليس هنا مجال ذكرها فهى معلومة للعامة وتناولتها أعمال فنية عديدة ولكن غالب التقارير الدولية تصنف جهاز المخابرات العامة المصرية بأنه ضمن الأجهزة الأكفاء على مستوى العالم.

جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقًا)

هو البديل الذي أنشأته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليحل محل البوليس السياسى في عهد الملكية، يختص بمتابعة ملفات السياسيين والأحزاب والتيارات السياسية سواء الموالية للحكم أو المناهضة له، وطبعًا على رأس اهتمامات الجهاز ونطاقات عمله الجماعات الإسلامية السياسية أو الدعوية، يتم اختيار أفراد الجهاز من الإدارات المختلفة بوزارة الداخلية وبخاصة إدارة المباحث العامة والجنائية ويوافق عليهم وزير الداخلية شخصيًّا، كما يتمتع أفراد الجهاز بامتيازات مادية ومعنوية أعلى بكثير من أقرانهم بالإدارات الأخرى بالوزارة، يسيطر جهاز الأمن الوطني سيطرة تامة على جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وهو من يقوم بتسويق رموز السياسة والفن والثقافة والأدب والرياضة والكتاب والأكاديميين، كما أن للجهاز نفوذًا ضخمًا ومؤثرًا داخل النظام القضائى والغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية والعمالية وبالجامعات، كما أن للجهاز تنسيقًا كاملًا ومباشر اً مع أهم رؤساء الجهات الحكومية وقادة شركات القطاع العام وأهم رجال الأعمال، للجهاز تاريخ سيئ للتنكيل بالمعارضين لنظام الحكم والسياسيين الذين يمثلون تهديدًا له قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، منذ إنشاء الجهاز ومنذ يومه الأول وغالب تقارير منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدنى تصف سلوك الجهاز بغير الآدمى عند التعامل مع المعارضين كما أن الاعتقالات التعسفية تتم بلا أى ضوابط وحالات التعذيب مثبته وموثقة وأصبحت محل انتقادات محلية ودولية واسعة، لا يمكن لعاقل أن يطالب بإلغاء جهاز الأمن الوطني ولكن لا يمكن لعاقل أن يسمح بأى تجاوزات تمس الحريات العامة والحريات الشخصية التي كفلها الدستور والقانون، شيوع القيم التعسفية وعدم احترام القانون وسط منتسبى الجهاز أصبح ظاهرة سلبية تؤثر في الداخل

والخارج، على صورتنا كدولة حيث إن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها ضباط ومنتسبو الجهاز لا يقابلها أي حساب أو عقاب في حالة حدوث أي تجاوزات، الأمر الذي روج لسمعة غير طيبة للجهاز وحوله من أداة لبث الطمأنينة لدى المواطنين لحماية الأمن الداخلى بمفهومه الشامل إلى أداة رعب تنكل بها الحكومة بالمعارضين وتؤثر في النظام السياسى ككل، جزء من أسباب هشاشة نظامنا السياسى هو ضعف الأحزاب والسبب الرئيسي لضعف الأحزاب هو الملاحقات الأمنية العشوائية وغير المسئولة لممارسى العمل السياسى وبخاصة المعارضين، والتضييق على أنشطة الأحزاب ومصادر تمويلها وكأن ممارسة السياسة تهديد للأمن القومي بينما الحقيقة خلاف ذلك، ولدت الممارسات الراسخة منذ عشرات السنين لجهاز أمن الدولة سابقًا والأمن الوطني حاليًّا فراغًا سياسيًّا هائلًا أفقد الوطن احتياجاته الضرورية من طبقة السياسيين ورؤساء الأحزاب النابهين الموهوبين، تلك الطبقة هامة وضرورية لتقدمه ونهوضه وصار السؤال الذي نسأله لأنفسنا كل يوم من البديل الذي يصلح ليحل محل القيادة السياسية الحالية للدولة فنبحث ونلتفت يمينًا ويسارًا فلا نجد وننسى أن سبب فراغنا السياسى وغياب الحياة السياسية الصحية السليمة هي نتيجة التقاليد البالية والعقائد المنحرفة وأساليب العمل والمفاهيم الخاطئة التي تحكم عمل الجهاز منذ تكوينه في خمسينات القرن الماضى، البداية الحقيقية لأي إصلاح سياسي تبدأ من تغيير أساليب العمل والسياسات والقيم والمبادئ التي تحكم عمل هذا الجهاز الأمني الرقابى المهم.

هيئة الرقابة الادارية

لا يعلم الكثيرون عن هذا الجهاز الرقابى والأمنى الخطير، كثيرون يسقطون الكلمة الأخيرة من وصفه وهى الإدارية على الأعمال الإدارية والحقيقة غير هذا تمامًا، هيئة الرقابة الإدارية أقوى جهاز رقابى أمنى بمصر، ويكفى للدلالة على أهميته أن هذا الجهاز ومنذ إنشائه عام ١٩٦٤ تولى إدارته أعضاء نافذون بالأجهزة الأمنية وبخاصة الجيش، للجهاز وأعضائه ومنتسبيه ولاية كاملة على كافة أعمال الدولة بوزراتها وهيئاتها وقطاعها العام والجمعيات العمومية للشركات المساهمة على اعتبار أن الشركات المساهمة سواء الخاصة أو العامة مال عام

وأيضًا الجهات السيادية شاملة رئاسة الجمهورية دون استثناء عدا مؤسسات الجيش والجهات التابعة له، كما أن رتب ودرجات منتسبيه هي نفس الرتب والدرجات العسكرية، أما أعضاؤه وموظفوه فيتم انتقاؤهم غالبًا من الوحدات الأمنية بالجيش والشرطة والمخابرات العامة. شروط الانتساب لهذا الجهاز الأمني الخطير تتفوق على شروط الانتساب إلى أي جهاز أمنى آخر، يتبع الجهاز رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيسه يكون بدرجة وزير.

القدرات الفضائية المصرية.

للأسف لا تملك مصر وكالة فضاء مصرية نشيطة كما هو الحال بدول الإقليم المنافسة الرئيسية إيران - تركيا - إسرائيل، الامارات رغم أن مصر بدأت برنامجًا لصناعة الصواريخ الاستراتيجية بداية من عام ١٩٦٠ ويمكن اعتبار هذا البرنامج أحد مكونات مشروع الفضاء المصري إلا أن فشل هذا البرنامج وتوقفه تقريبًا بسبب هزيمة ١٩٦٧ ثم القيود الدولية على تكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى وتكنولوجيا الفضاء والاستشعار عن بعد وقبل كل شيء غياب الإرادة السياسية المصرية فقد تأخر برنامج الفضاء المصري كثيرًا، آخر أحلام القيادة المصرية الحالية هو إنشاء وكالة الفضاء المصرية بحلول عام ٢٠٢٠ كما صرح بذلك دكتور علاء النهرى مدير الهيئة المصرية للاستشعار عن بعد في حديث صحفى أواخر ديسمبر عام ٢٠١٤، وقد تحقق في أغسطس ٢٠١٦ دون أن يعلن عن أهداف أو برنامج كامل ودون الإعلان عن ميزانيات أو هيكل تنظيمى.

فى عام ١٩٩٨ تم إنشاء مجلس علوم وتقنية الفضاء التابع لأكاديمية البحث العلمى وفى نفس العام تم إقرار الأهداف القومية لبرنامج الفضاء المصرى، منذ العام ١٩٩٨ وحتى الآن أطلقت مصر سلسلة الأقمار التالية بالتعاون مع أوكرانيا وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

١- القمر نايل سات ١٠١ وهو قمر بغرض الاتصالات وهو حاليًّا خارج الخدمة وتم إطلاقه عام ١٩٩٨.
٢- القمر نايل سات ١٠٢ وهو قمر بغرض الاتصالات وتم إطلاقه عام ٢٠٠٠.
٣- القمر نايل سات ١٠٣ وهو أيضًا بغرض الاتصالات وقد قامت مصر بشرائه من المجموعة الأوروبية عام ٢٠٠٥ وكان يطلق عليه سابقًا إتلانتيك -٤.

٤- القمر نايل سات ٢٠١ وأطلق عام ٢٠١٠ وهو من أقمار الجيل الثانى المخصصة للاتصالات الرقمية والإنترنت وخدمات التليفزيون والراديو، يغطى القمر شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب أوروبا.

تملك سلسلة أقمار نايل سات ما يبلغ ٧٠٠ قناة وتغطى جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا وتديرها الشركة المصرية للأقمار الصناعية.

٥- القمر إيجيبت سات -١ وهو ميكروستلايت، يحلق على مدار حوالي ٦٦٨ كم فوق سطح الأرض ووزنه حوالي ١٠٠ كجم، هو تصنيع أوكرانى مصري مشترك، مصمم لأغراض التصوير الفضائي والاستشعار عن بعد، أطلق عام ٢٠٠٧، يمتلك القمر قدرات يمكن استخدامها لأغراض التجسس حيث اشترك أكثر من ٦٠ عالمًا مصريًّا في جميع مراحل تصميمه وإنتاجه واختباره، يستخدم تكنولوجيا الاستشعار عن بعد متعدد الأطياف وكاميرا بدقة تمييز ٨ أمتار، نشر معهد فيشر الإسرائيلى لدراسات الجو والفضاء الاستراتيجى أن القمر المصري يستطيع التجسس على كامل مساحة إسرائيل بدقة عالية وتمييز كبير، فقدت مصر القمر عام ٢٠١٠ ويسود اعتقاد أن إسرائيل المتقدمة في مجال تكنولوجيا استخدام موجات الميكروويف في الاستخدامات العسكرية قد اطلقت تلك الموجات على القمر المصري فاحرقت لوحاته الإلكترونية وإزاحته عن مداره بضع سنتيمترات الأمر الذي أفقده مداره نحو الفضاء الخارجى، كما تقول رواية أخرى أن فريق عمل التحكم في القمر المصري لم يتلق التدريب الكافى على تشغيله الأمر الذي تسبب في فقدانه، عمومًا كلا الاحتمالين واردين.

٦- القمر الصناعى المصري إيجيبت سات -٢ وهو شبيه للقمر إيجيبت سات -١ وأطلقته مصر عام ٢٠١٤ وهو نتاج تعاون مصري روسى مشترك وتم إنتاج حوالي ٦٠% من مكونات القمر في مصر.

٧- القمر ديزرت سات -١ وهو إنتاج مصري - إيطالى ويستخدم لأغراض التخطيط العمرانى ومتابعة ظاهرة التصحر وحركة الكثبان الرملية وتآكل الشواطئ والتعدى على المساحات الزراعية، يحلق القمر في مداره فوق سطح الأرض بـ ٦٢٠ كم وأطلق عام ٢٠٠٧.

بصفة عامة وكالعادة تمتلك مصر موارد بشرية تصلح لتكون نواة جيدة لبرنامج فضائى متقدم ولكن كالعادة الافتقاد إلى الإرادة السياسية تضعف من إمكانية استغلال تلك الموارد البشرية لبناء برنامج مصري متميز يضمن لمصر مكانة دولية وإقليمية رائدة.

التوازن الاستراتيجى بين مصر وإسرائيل

لا يمكن أن ننتهى من سرد القدرات العسكرية المصرية وسابقًا الإسرائيلية ولا نتحدث عن الصراع المصري الإسرائيلى، صحيح أن هناك معاهدة سلام بين البلدين ولكن صحيحًا أيضًا أنهما بلدان كبيران بينهما تنافس على الريادة الإقليمية والنفوذ، وأنهما سيظلان مهددان بالدخول في حرب بينهما بسبب الاحتلال الإسرائيلى لحدود ١٩٦٧ وأهمها مدينة القدس، كما ان هناك هوس دينى بحق اسرائيل في ارض سيناء وهو الامر الذي يمكن ان يغذى وبسرعة وبسهولة اندلاع حربا بين البلدين، كما أن مصر بوصفها دولة المواجهة الأكبر مع إسرائيل تمثل درعًا لكامل دول المنطقة التي لا تحتفظ بعلاقات مع دولة إسرائيل ولا تعترف بها، الجيش الإسرائيلى يتدرب وأهم مسرح عملياته الجبهة الجنوبية، والجيش المصري يتدرب والجبهة الشرقية أهم مسرح عملياته، أيضًا لا يمكن الحكم على نتيجة أي حرب مستقبلية بين دولتين بناء على القدرات الكمية أو الفنية للأسلحة التي يملكها البلدان، فتلك مقارنات تكتيكية قصيرة المدى في تأثيرها ونتائجها، أما الأهم فهى المقارنات الاستراتيجية، من هذا المنطلق فإننا نسرد للقارئ أهم نقاط القوة والضعف الاستراتيجية لكلا البلدين:-

نقاط القوة الاستراتيجية المصرية

١- عدد السكان.

٢- المساحة والموقع الجغرافى.

٣- القدرة على تحمل الحرب لفترات طويلة كما أن عدد السكان يضمن تعويض الخسائر البشرية الكبيرة والضخمة.

٤- تراكم الخبرات العسكرية بين القيادات العليا والوسطى بالجيش وتميز تلك القيادات بالكفاءة والتدريب، أيضًا مستوى الانضباط العسكرى للمجندين

المصريين وشجاعتهم وجلدهم (يمكن مراجعة مقالات وكتابات د/ انتونى كوردسمان الخبير الأمني والاستراتيجى بجامعة جورج تاون).

٥- امتلاك قدرات ضخمة من الأسلحة الكيمائية والبيولوجية وأدوات إيصالها إلى أهم مراكز اقتصادية وعسكرية لدى الطرف الآخر.

٦- قاعدة صناعات حربية جيدة، ليست متطورة أو تتميز بإنتاج الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية ولكنها متنوعة وتضمن سدًا جزءًا كبيرًا من احتياجات الجيش من الذخائر وقطع غيار الأسلحة والأسلحة الخفيفة خلال المواجهات.

٧- توزع المناطق الصناعية والاقتصادية على مساحات واسعة تصعب من صعوبة اصابتها في اية مواجهات مستقبلية.

نقاط الضعف الاستراتيجية المصرية

١- السد العالى وإمكانية ضربه (في حرب أكتوبر تحسبت القيادة المصرية لهذا الأمر وقامت بإعداد مفيض توشكى لكى يتحمل مثل هذا العمل واستيعاب جزء من القدر الهائل من المياه المخزنة خلف السد).

٢- ضعف أنظمة الدولة ورخاوتها مثل النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والصحى والتعليمى وانتشار الفساد والبيروقراطية في أروقة الجهاز الإدارى للدولة وفساد القوانين وعدم كفايتها.

٣- تدخل الأجهزة الأمنية في القرارات السياسية والاقتصادية وشيوع القيم غير الديموقراطية داخل مؤسساتها مع تمتعها بسجل سيئ في مجال حقوق الإنسان واحترام الدستور والقانون والحريات العامة للمواطنين.

٤- افتقاد الشفافية عند اتخاذ القرارات الحكومية وعدم دراستها الدراسة الكافية وطرحها على المنظمات والهيئات البحثية المعنية والنقابات والغرف التجارية والصناعية.

٥- نتيجة أخطاء في السياسات العامة التي مارستها الحكومات المصرية المتوالية فقد تأثرت المؤشرات العامة لقدرات الدولة الرئيسية وأصبحت الفقر والجهل والمرض والتضخم وانخفاض سعر العملة الوطنية وهروب رؤوس الاموال وارتفاع معدلات البطالة والأمية والتسرب من التعليم وعجز الموازنة وتراجع الإنتاج الزراعى والصناعى انخفاض مستوى جودة

المواطنين بصفة عامة جميها تمثل قنابل موقوته تهدد الأمن الداخلى وتماسك الجبهة الداخلية وتمثل عوامل سلبية خطيرة تضعف من اداء الدولة وقت المواجهة وقدرة المجتمع على دعم الجيش باللوجستيات.

٦- ضعف البرنامج الفضائي المصري وافتقاده لأقمار التجسس المتقدمة بخاصة بعد فقد القمر المصري ايجيبت سات -١عام ٢٠١٠. كما أن وكالة الفضاء المصرية التي أقرها مجلس الوزراء المصري أثناء طباعة هذا الكتاب في منتصف ٢٠١٦ غير محددة الأهداف ولا البرامج الزمنية ولا حتى الميزانيات.

٧- نقص الأسلحة الهجومية وتغليب الطابع الدفاعى لغالب أسلحة الجيش وصناعاته الحربية الأمر الذي يجب علاجه مستقبلًا لضمان أمن قومى أكثر تأمينًا وأشمل حماية.

٨- الافتقاد إلى منظومة رسمية قوية لتأمين الفضاء الإلكترونى على غرار الوحدات الرسمية في كل من إيران واسرائيل وتركيا.

نقاط القوة الاستراتيجية لدولة إسرائيل

١- القدرات النووية والكيمائية والبيولوجية.

٢- امتلاك الدولة برنامجًا فضائيًّا متقدمًا وأقمارًا للتجسس عالية الدقة من سلسلة أفق.

٣- الصناعات الحربية المتطورة وذات التكنولوجيا العالية والمتقدمة.

٤- العلاقات الدولية المتميزة مع الدول الكبرى وأهمها الولايات المتحدة يتيح لها تعويض خسائرها العسكرية والتضييق على العدو في سرعة الاستجابة لطلبات تسليحه.

٥- التدريب الجيد لجميع وحدات الجيش والكفاءة العالية والخبرة التي تميز قياداته العليا والوسطى.

٦- نضوج الأنظمة الكلية للدولة ومتانة أعرافها وتقاليدها ورسوخ القيم الديموقراطية في جميع أعمال الحكومة.

٧- الاقتصاد المتطور وارتفاع الصناعات ذات التكنولوجيا العالية في مكوناته.

٨- القدرات البالغة التقدم بالفضاء الإلكترونى.

نقاط الضعف الاستراتيجية لدولة إسرائيل

١- العمق الاستراتيجى المحدود (لهذا السبب فإن عقيدة الجيش الإسرائيلى هي الهجوم وليس الدفاع).

٢- قلة عدد السكان الأمر الذي يضعف قدرة إسرائيل على تحمل خسائر بشرية ضخمة.

٣- عدم القدرة على تحمل الحرب لفترات طويلة بسبب أن العمود الفقرى لقوات الجيش هم قوات الاحتياطى مما يؤدى إلى شلل تام للحياة الاقتصادية طيلة فترة الحرب وشبه شلل تام بمرافق الدولة المدنية.

٤- مفاعل ديمونة ومفاحل ناحال سوريك.

٥- المشكلة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، وحديثًا المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله بجنوب لبنان، (لهذا أؤيد وجود حد أدنى من التنسيق الأمني المصري الإيرانى كبديل عن المصري السورى الذي تضرر كثيرًا نتيجة الحرب الأهلية الحاصلة حاليًّا ومنذ ٢٠١١).

٦- تركز النشاط الصناعى والاقتصادى بمنطقة وسط إسرائيل التي يسهل قصفها جوًا وبحرًا وبالصواريخ أرض - أرض.

نظرية الأمن القومي المصري والاستراتيجية العسكرية المصرية والسياسات العامة للدولة

في فبراير عام ١٩٩١ وأثناء القصف الجوي المكثف لقوات التحالف الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق كافتتاحية لحرب تحرير الكويت التي غزاها الرئيس العراقى صدام حسين في أغسطس من عام ١٩٩٠، كنت قد أنهيت دراسة لى تتعلق بمسودة لنظرية أمن قومى لمصر كانت ضرورية وتمثل جزءًا مهمًّا من دراسة شاملة للإجابة على سؤال بسيط سألته لنفسى منذ أن كنت صغيرًا بالمرحلة الابتدائية وهو ما الذي ينقص مصر لتكون كما كانت دائمًا أمة عظيمة تسود الأمم؟، كنت وقتها طالبًا بالسنة الثالثة بكلية الهندسة

جامعة القاهرة، أرسلت النظرية في صورة مقال إلى مجلة الدفاع الشهيرة بذلك الوقت وكانت تصدرها بصفة شهرية مؤسسة الأهرام وتحظى بانتشار محلى وإقليمى واسع وأوشكت إدارة المجلة على نشره مذيلاً بمقدمة لرئيس تحريرها بذلك الوقت اللواء أركان حرب مهندس نيازى أحمد الشيمى إلا أن المخابرات الحربية منعت نشر المقال وتقديرًا منها لشخصى فقد تلقيت مكافأة مالية مع رجاء بعدم نشر تلك المقالة لحساسيتها وخطورتها على أمن مصر القومي وخطاب شكر بخط يد اللواء نيازى شخصيًّا وقد حافظت على الاتفاق، اليوم أنقل للقارئ نفس المقال الذي كتب في عام ١٩٩١ لكى يعلم كم كان الرئيس السابق حسنى مبارك ونظام حكمه مقصرين في حق مصر، كما سيعلم القارئ كيف كان يمكن أن يكون وضع مصر الإقليمي لو كانت القيادة السياسية قد انتبهت وطبقت ما ورد بالنظرية.

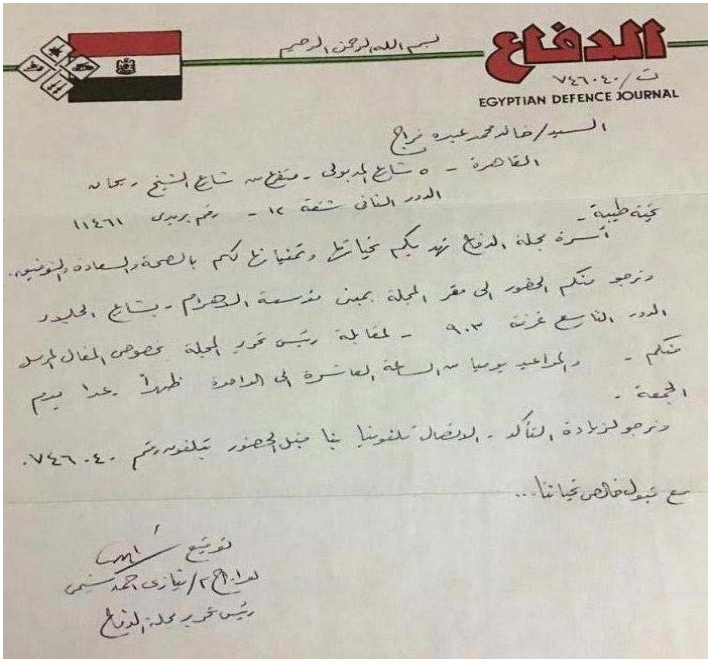
الدفاع
EGYPTIAN DEFENCE JOURNAL
بسم الله الرحمن الرحيم
السيد/ خالد محمد عبده دفاع
القاهرة - ٥ شارع البربرى - متفرع من شارع الشيخ ريحانه
الدور الثانى شقة ١٢ - رقم بريدى ١١٤٦١
تحية طيبة -
أسرة مجلة الدفاع تهديكم تحياتها وتمنياتها لكم بالصحة والسعادة والتوفيق.
ونرجو تكرمكم بالحضور إلى مقر المجلة بمبنى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء الدور التاسع غرفة ٩٠٣ - لمقابلة رئيس تحرير المجلة بخصوص المقال المرسل منكم - والمواعيد يوميا من الساعة العاشرة إلى الثانية ظهرا عدا يوم الجمعة.
ونرجو التأكيد - بالاتصال تليفونيا بنا قبل الحضور تليفون رقم ٧٤٦٠٤٠.
مع قبول خالص تحياتنا..
توقيع
لواء ٢٠١/ نيازى أحمد شيمى
رئيس تحرير مجلة الدفاع

صورة من خطاب رئاسة تحرير مجلة الدفاع بشأن المقال

مقدمة للتعريف بالنظرية.

نظرية الأمن لأي قومية أو جماعة أو وطن هي تلك القواعد والأسس التي تصوغ كيفية صيانة وتحقيق الأمن المادي والمعنوي ضد عدو ما محتمل قد يسعى حاضرًا أو مستقبلًا إلى تهديد أو ابتزاز هذه القومية أو الجماعة أو الوطن أو احتلاله ومحاولة محو وجوده أو طمس ذاتيته، من هذا المنطلق وهذا التعريف نستطيع التحدث عن بنود نظرية الأمن القومي المصري وهى بنود كانت إلى عهد قريب بديهيات في عقول سياسيينا يتحركون من خلالها ويعملون من منطلق قناعتهم المطلقة بصحتها وحتميتة التحرك من خلالها لضمان الأمن المادي والمعنوي لشعبنا، اليوم وغدًا نستطيع أن نقول إن هذه البديهيات والعقائد قد ثبتت ورسخت فيما يمكن أن يكون نظرية ثابته ذات منطوق وبنود أثبتت الأحداث السابقة والتهديدات المحتملة حتميتها، وقبل أن نتناول نظريتنا كما نراها وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية المستقبلية لجيشنا يجب أن نوضح أننا نعيش في ظل ظروف ومتغيرات هائلة تحدث في جميع أنحاء عالمنا بدا يتمخض عنها ما يعرف بالنظام العالمى الجديد، هذا النظام الذي نرى تأثيره السلبى على استقلالنا وحريتنا في تقرير عقيدتنا الاستراتيجية القتالية المستقبلية والواجبة لضمان تحقق نظرية أمننا القومى، النظام العالمى الجديد وكما بدأت تتبلور ديناميكيته اليوم خلال أزمة الغزو العراقى للكويت سيمثل عامل مقاومة في طريق تحقيق نظريتنا في الأمن، عائقًا لا قبل لنا به ولا مهرب لنا منه سوى بالتحايل والالتفاف والتمويه، النظام العالمى الجديد في ظل القانون الحالي لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفى ظل التفاوت الشاسع والكبير بين الأمم في القدرات العسكرية والاقتصادية لا يمكن إلا أن يكون أداة قانونية منظمة للسيطرة الفعالة من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى الأقل تقدمًا وتوجيهها نحو تحقيق مصالحها القومية خلال عقود قادمة اى تحقيق استقلال منقوص لتلك الدول ولدول عديدة اخرى تحقيق استقلال صورى لا يساوى اكثر من ثمن الاوراق التي كتب عليها ما يسمى وثيقة الاستقلال وقطعة قماش تسمى العلم، لهذا فمن الضرورى ونحن نرسم استراتيجيات وأسس الدفاع عن أمننا القومي أن نستخدم غير التقليدية في التفكير والعبقرية في الفهم والتنفيذ.

بنود نظرية الأمن القومي المصري كما نراها:-

١- لا يجب السماح بوجود أية قوة إقليمية كبرى أكثر منا قوة من الخليج شرقًا وحتى المحيط غربًا ومن جنوب أوروبا شمالًا وحتى آخر نقطة بحدود السودان الجنوبية وهذا نطاق يشمل ما يجوز أن نطلق عليه مجالنا الحيوى إضافة لتركيا وإيران. (لاحظ وكأننا نقرأ الغيب ونتوقع التنافس بيننا وبين تركيا وإيران بالإضافة إلى التنافس التقليدى مع إسرائيل وأتوقع مستقبلاً تنافسًا بيننا وبين اليونان وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا للحصول على على الموارد والارض والاسواق والقوة البشرية).

٢- ضرورة تأمين الدور العالمى لقناة السويس ضد أي عدوان يستهدف التأثيرعليها كأحد أهم الممرات الملاحية العالمية، تزيد من ثقلنا العالمى وتخدم اقتصادنا القومى، وهو ما يعنى الاحتفاظ بقوات بحرية متفوقة لها تواجد قوى ومؤثر بكل من البحرين الأبيض المتوسط والأحمر تضمن حرية الملاحة بهما وتأمين كل من مضيقى جبل طارق وباب المندب ومجموعة الجزر حوله.

٣- ضرورة التحسب من التغلغل الغربى الرأسمالى والصهيونى في بلادنا كنتيجة حتمية لضرورات تبنينا اقتصاد السوق والقيم الغربية في أساليب الحكم والسياسة والاتجاه الدولى لتوحيد الكثير من القوانين وفرض تطبيقها على جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يستدعى اتخاذ احتياطات كثيرة لضمان أمننا الاقتصادى والاجتماعى بل والثقافى ضد موجات عارمة من قواعد العولمة التي تحوى الكثير من القيم والمبادئ التي تتعارض في كثير من أصحاب مع قيمنا ومبادئنا وأخلاقنا بل وديننا.

٤- حتمية امتلاك آلة إعلامية ضخمة تضمن لنا التغلغل المؤثر بالشرق في مجالنا الحيوى والغرب بالدول الغربية الفاعلة والمؤثرة عسكريًّا واقتصاديًّا، تدافع عن مصالحنا وتقاوم بكفاءة وذكاء محاولات إضعاف دورنا الإقليمي والعالمى وتضمن لنا مكانة متميزة وثقلًا كبيرًا داخل ما يدعى النظام العالمى الجديد (لاحظ وكأن هذه المقالة ذهبت إلى المخطط الإسرائيلى

فأوحى بها إلى حكومة قطر التي تبنتها وأنشأت بناء عليها قناة الجزيرة الشهيرة عام ١٩٩٦ وتلتها حكومة الرياض فأنشأت قناة العربية بعدها بعام).

٥- ضرورة مقاومة أي طرح عالمى لعقد سياسية أو تاريخية أو دينية تسيء إلى علاقاتنا ودول العالم شرقًا وغربًا وعلى الأخص دول الإقليم الكبرى (لاحظ أن هذا تقريبًا ملخص نظرية الصفر مشكلات التي صاغها داوود أوغلو وزير خارجية تركيا ورئيس وزرائها كعقيدة تحكم عمل وزارة الخارجية التركيةعند بداية التأسيس لانطلاقة تركيا أثناء الفترات الأولى لحكم أردوغان بداية من عام ٢٠٠٢).

٦- ضرورة الحرص على بناء روابط اقتصادية وسياسية وعسكرية فوق العادة مع كل من الصين واليابان والهند (لاحظ وكأننا نقرأ تنامى قدرات تلك الدول وللأسف لم نأخذ المبادرة وسبقتنا إيران وتركيا في الاستفادة من تلك الدول وبخاصة الصين في بناء قدراتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية كما بينا سابقًا كما ان علاقات اسرائيل بالهند علاقات غير عادية واكثر من ممتازة).

٧- ضرورة السعى الدائم لتثبيت زعامة مصر على كامل قارة إفريقيا وهى زعامة تضمن لنا نفوذًا للسيطرة على أسواق نحن نحتاجها لتسويق منتجاتنا والحصول على المواد الخام الأولية لنهضتنا (لاحظ أن هذا وكما بينا سابقًا ما تفعله إسرائيل وايران وتركيا في إفريقيا حيث يتنافسون لنيل النفوذ والحظوة لدى الحكومات الافريقية بغرض اقتناص عقود المشاريع وفرص التصدير).

٨- الأمن القومي المصري يفقد معناه وأساس وجوده دون قدرات اقتصادية تمول قدراته العسكرية وتنفذ نظريتنا في تحقيق الأمن (وكأننا نحذر من تدهور اقتصادنا وأثره على عناصر قوتنا الشاملة).

٩- لا يمكن تحقيق قدراتنا الاقتصادية المطلوبة إلا من خلال نظم متطورة للحكم تتحلى بالشفافية وتؤمن بتداول السلطة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتحديث عمل الأجهزة الأمنية وعلى رأسها جهاز الشرطة بغرض حماية جبهتنا الداخلية (وكأننا نطالب عام ٩١ بما خرج الشعب يطالب به في ٢٥ يناير ٢٠١١).

١٠- فى ظل البعد الديموجرافى المستقبلى لمصر وازدياد الحاجة إلى زيادة مصادر المياه وتأمينها فيجب ضمان النفوذ الكامل والسيطرة الدائمة على حكومات كل من إثيوبيا والسودان سواء بالدبلوماسية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية المفرطة في حال تهديد تدفق مواردنا المائية بمعدلات تتناسب مع خططنا الطموحة في التنمية، الأمر الذي يحتم علينا امتلاك قواعد عسكرية قريبة من منابع النيل تدافع عن مواردنا المائية وقت التهديد وتسهل لنا التدخل الحاسم والسريع عند الضرورة (وكأننا نقرأ الغيب وكأننا نشعر بنوايا إثيوبيا الخبيثة) كما يجب من اليوم استغلال مواردنا المائية بطرق علمية حديثة تضمن اعادة تدويرها اكثر من مرة.

١١- التكامل العربى ضرورة وليس ترفًا لضمان أمننا القومى، مصر العظمى باقتصادها وقوتها السياسية والعسكرية قادرة على ضمان تحقيق هذا الحلم لهذا فإننا وفى سبيل تحقيقه يجب إنشاء قواعد عسكرية مصرية ثابته بجميع الدول العربية وبخاصة على الخليج العربى حيث إيران وبسوريا والعراق حيث تركيا، (تم استبدال قواعدنا بقواعد غربية أمريكية في السعودية وقطر والبحرين والكويت والعراق وفرنسية بالإمارات في أعقاب حرب الخليج بينما كانت القواعد المصرية هي الأفضل والأكرم والأكثر أمانًا وقيمة حقيقية مضافة).

١٢- حتى يأتى الوقت الذي نستطيع فيه التعامل مع إسرائيل من مستوى التفوق فإن التعاون الكامل معها هو من الحكمة والذكاء وهو تعاون لا نرى أي فرصة لتلافيه على المدى القصير والمتوسط كما يمكن استغلاله للتقليل من قبضة النظام العالمى الجديد يسمح لنا معًا بقدر من حرية الحركة والمرونة لصالح تحقيق أمننا القومي في المساحات التي تتقاطع فيها مصالحنا (تركيا تطبق هذا البند بحذافيره ودون تعديل في صياغة علاقتها مع إسرائيل).

١٣- ضرورة مقاومة التغلغل التركى والإيرانى والإسرائيلى في أي نقطة داخل مجالنا الحيوى وبخاصة دول الخليج وأهم دول قارة إفريقيا، (وكأننا نقرأ المستقبل وها هي تلك الدول تتصارع وبشراسة على النفوذ والزعامة الإقليمية بتلك الدول).

الاستراتيجية والتكتيك

اليوم نرى تباطؤًا متعمدًا من قبل الدول العظمى في اندفاعها نحو التسلح واتجاه وتركيز محسوب نحو حشد طاقاتها التكنولوجية والعلمية والاقتصادية لكى تتبؤأ مكان الصدارة في الدفاع عن مصالحها القومية والحيوية فإن هذا لا يعنى تراجع لمكانة القدرات العسكرية كأحد أهم أدوات تحقيق بنود نظرية الأمن لأي دولة، ولما كانت الاستراتيجية تعريفًا هي طريق نحو هدف فإن هدفنا هو تحقيق الأمن القومي المصري المحكوم بالثلاثة عشرة مبدأ السابقة أما الطريق نحو الهدف فهو القدرات القادمة مجتمعة سبيلنا نحو الهدف.

١- النظام السياسى الكفء بمكوناته (أحزاب قوية لها مساحات واسعة من الحرية-نظام قضائى متطور ومستقل-سلطة تشريعية عالية الحس الوطني وغنية بالأكفاء-دستور متقدم يحافظ على الحريات الأساسية للمواطنين ويحقق توازنًا بين السلطات)

٢- القدرة العسكرية القادرة السريعة والقوية والناجذة.

٣- الاقتصاد المتطور والمتنوع العالى التكنولوجيا الذي تدعمه الجامعات ومراكز الأبحاث. (إسرائيل تطبق هذا منذ منتصف التسعينيات بنفس فترة كتابة المقال وكان نسخة منه قد ذهبت مباشرة إليها، الإمارات وتركيا والسعودية ومنذ عشر سنوات يخططون لما يعرف باقتصاد المعرفة الذي تقوده الجامعات ومراكز الأبحاث).

٤- البعد الديموجرافى المستغل (استغلال عدد السكان في إمداد خطط التنمية بالموارد البشرية والمواهب العقلية، وخلق السوق الذي يضمن جذب استثمارات أجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية وضمان النمو المستديم).

السؤال الآن كيف تكون القدرة العسكرية طريقنا نحو الهدف، ما عقيدتها وما تكتيكاتها ووسائلها؟

بالأمس وحتى اليوم ونتيجة تفاهمات الدول الكبرى وبعد توقف معظم مشروعاتنا لإنتاج الأسلحة التي تضمن أمننا القومي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ كان الخيار الاستراتيجى لعقيدتنا العسكرية هو الردع الدفاعى، وساعد أو فرض هذا

الخيار معاهدة السلام بيننا وبين إسرائيل أيضًا ساعد النظام العالمى الجديد المفروض على دول العالم اليوم في جعل هذه العقيدة خيارًا وحيدًا يكاد يكون مفروضًا علينا وتحديدًا لضمان أمن إسرائيل، ولكن المدقق في بنود نظرية أمننا القومي السابقة يدرك القارئ وللوهلة الأولى حاجتنا الحتمية لامتلاك أسلحة هجومية وقدرات ردع استراتيجية، ليس بغرض مسرح صراعنا المتوقع مع إسرائيل فإسرائيل ليست هي مصدر تهديد أمننا القومي الرئيسي الوحيد بل أكاد أزعم أنها أقل مسارح عملياتنا تعقيدًا، مجرد فرقتي مظلات وصاعقة قادرة على تحويل الحياة فوق أرض إسرائيل إلى جحيم لا يطاق مجرد فرض حصار بحرى وانزال لضفادع بشرية في غربها الأوسط كفيل بتقسيم إسرائيل ومهاجمة عمقها الاستراتيجى وتدمير مراكز تعبئة الاحتياطى وأهم مناطقها الصناعية والعلمية ونقل المعركة الى عمق الدولة، إسرائيل بمساحتها وعدد سكانها ليست هي العدو الرئيسي الأول بل العدو الرئيسي المستقبلى الأول هو إثيوبيا ثم يليها إسرائيل كمتنافسين لنا على النفوذ إقليميًّا ثم الدول الاستعمارية الكبرى ولها أطماعها التاريخية المعروفة في بلادنا وثرواتنا الطبيعية والتي تنتظر اللحظات المناسبة لنقض ميثاق الأمم المتحدة وإعادة اقتسام الموارد والأرض في العالم، لو لم نكن مستعدين لكل تلك المخاطر فسيكون يومها قد فرطنا في أغلى الأمانات وأعظم المسئوليات، من اجل هذا تبرز حاجتنا الماسة إلى امتلاك قدر كبير من الأسلحة الهجومية واعتناق استراتيجية الردع بالهجوم سبيلاً أمثل لتأمين بنود نظريتنا في الأمن القومى، بالأمس راهنا على التزام خط واضح نحو الدعوة إلى السلام بكافة مناطق مجالنا الحيوى وراهنا على شبكة من العلاقات الإقليمية والعالمية لضمان أمننا القومي بالإضافة إلى قدراتنا الدفاعية في الردع، إلا أن حرب الخليج وما واكبها من أحداث فرضت علينا وأثبتت أن امتلاكنا لقدرات هجومية مميزة ومتطورة هو الخيار الأكثر عملية وضمانًا وفاعلية نحو تأمين أمن شعبنا ودولتنا، لنا أن نتصور امتلاكنا تلك القدرات وما كان يمكن أن نمارسه من ضغوط على كثير من الدول لإجبارها على اتخاذ مواقف تتسق مع أهدافنا وتتلاءم مع نظريتنا في الأمن، امتلاكنا لقدرات هجومية عسكرية كان كفيلًا بعدم تحويل الحرب العراقية الكويتية إلى حرب دولية ومشكلة عالمية تستدعى جيوش الدول

الاستعمارية وتضع المنطقة بكاملها في مصير مجهول، امتلاكنا لقدرات هجومية متفوقة وفاعلة كانت كفيلة بردع صدام وإجباره على قبول حلول وسط، امتلاكنا لقواعد عسكرية بالكويت والسعودية كان كفيلًا بمنع حدوث اجتياح الكويت أصلا، كما أن امتلاكنا للقدرات الهجومية الفاعلة كفيل بمحاصرة نفوذ القوى الإقليمية الاخرى في كامل مجالنا الحيوى وخصوصًا إفريقيا، أما إثيوبيا فالعداء بيننا تاريخى وتضارب مصالحنا واضح منذ عهد الخديو إسماعيل، محاولات إثيوبيا في فرض نفوذها إلى السودان والصومال وأريتريا وكينيا وزيمبابوى ومالى ومحاصرة نفوذنا هناك ومحاولاتها بناء السدود بغرض التأثير على تدفق المياه وحصتنا التاريخية في مياه النيل جميعها عوامل تجعلنا منتبهين ومستعدين لأي خطوات متوقعة ومتهورة من الجانب الإثيوبى الذي يبعد عنا الآلاف من الكيلو مترات الأمر الذي يجعل من امتلاكنا قدرات بحرية متميزة كحاملات الطائرات والصواريخ الباليستية أرض أرض طويلة المدى وطائرات التزود بالوقود وقواعد عسكرية بجنوب السودان أمرًا حتميًّا وواجبًا وليس ترفًا أو محض كلام إنشائى نظرى ليس له أساس، هناك خلل استراتيجى هائل أثبتته حرب الكويت، بعد انتهاء الحرب أتوقع رغبات جامحة من حكان إيران وتركيا لزيادة نفوذهم الإقليمي الأمر الذي سيجعل دول الخليج في موقف لا تحسد عليه وهنا يجب علينا طرح إقامة قواعد عسكرية مصرية ثابته بتلك الدول نتقاسم تكاليفها وتضمن لنا مشروعية امتلاكنا الأسلحة الهجومية والدفاعية التي نحتاجها لضمان أمننا القومي وفى نفس الوقت انتشار كافٍ يضمن أمننا وأمنهم، كما أن امتلاك مكونات الأسلحة النووية وتكنولوجيا تصنيعها أصبحت واجبًا وليس خيارًا، كل ما سبق يجب أن يتم في هدوء وسرية قدر الإمكان، الفترة الابتدائية لتغيير عقيدتنا الدفاعية المفروضة علينا من قبل الدول الكبرى إلى عقيدتنا الهجومية الواجبة فترة بالغة الصعوبة محفوفة بالمخاطر مليئة بالتضحيات ولكن الله معنا فليس أمامنا سبيل آخر، حجم المخاطر والتهديدات المستقبلية هو من فرض علينا هذا، موقعنا وطموحات شعبنا فرضت على القيادات السياسية والعسكرية تحمل تبعات تحدى القوى الكبرى وفى بعض الحالات التصارع معها وهذا متوقع، البديل عن كل ما سبق أننى أخشى أن يأتى علينا اليوم الذي لا نملك فيه ما يردع أعداءنا وأن نكون في وضع الضعيف

المفعول به وليس القوى الفاعل، مصر العظمى هدف ومسئولية لا يضطلع بها الا الكبار والموهوبون من الرجال ومصر بأبنائها قادرة وفاعلة فقط تطلب الإرادة السياسية من زعمائها. كتبه خالد محمد فراج الطالب بالفرقة الثالثة هندسة القاهرة قسم ميكانيكا، القاهرة ٨ فبراير ١٩٩١. انتهى

ما سبق نفذته القيادة الإيرانية، تحدت العالم لكى تمتلك قدراتها العسكرية الاستراتيجية الهجومية، نافست الدول الكبرى ولها قواعدها في لبنان والعراق وسوريا وحديثًا في فلسطين، تحملت حصارًا سياسيًّا واقتصاديًّا لمنعها من امتلاك القدرات النووية، ذهبت شرقًا وغربًا تطلب العلم والتكنولوجيا والمساعدة في طريقها الشاق، نسجت تحالفات قوية مع كل الدول التي تقف معها في نفس الخندق وتتحدى الدول الكبرى في طريقها لامتلاك قدرات استراتيجية متفوقة، تحالفت مع الصين كما طالبنا سابقًا، وروسيا وكوريا الشمالية وفنزويلا، استقطبت العلماء من دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفييتى ودعمت عملائها ووفرت لهم الدعم المادي والمعنوى، قامت القيادة بواجبها ودعمها الشعب، لقد بينا ونحن نتحدث عن إيران كم كانت القيادةعبقرية وكم ضحى الشعب، أما مصر فقد اختار زعماؤها وقادتها السياسيون والعسكريون خيارًا غير مفهوم فلا هم اختاروا صداقة الغرب المشروطة بقيود وخطوط حمراء فاستفادوا منها وحققوا لنا قدرًا من التقدم الاقتصادى والعلمى نعوض به ضعفنا العسكرى والخلل الاستراتيجى الضخم لصالح دول الإقليم الأخرى الرئيسية ولا هم تخلوا عن تلك الصداقة وعملوا بحرية وفق ما تمليه مصالح دولتهم العليا ودعموا برامج استراتيجية من أجل تحقيق الردع والأمن للدولة، أفهم أن ألمانيا واليابان أصبحتا قوة عظمى اقتصاديًّا وعلميًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وساعدتهم في ذلك الولايات المتحدة بشرط تخليهم عن امتلاك جيش قوى، أما ما لا أفهمه فهو أن صداقتنا مع الغرب والدول الكبرى وتخلينا عن حماية أمننا القومي لم تكن لقاء شيء وكان ثمنه باهظًا أننا اليوم عراة، قد يكون لدينا جيش قوى ولكن في ظروف معينة وبقدرات محدودة التأثيرعمليًا لا تكفى لحماية أمننا القومي المهدد في باب المندب وجبل طارق ومنابع النبل في إثيوبيا وليبيا بل وفى سيناء، هل يمكن للقارئ أن يقارن بين تصرفات قادة إيران وإنجازاتهم وتصرفات قادتنا وإنجازاتهم

رغم أن الظروف الإقليمية والعالمية والتحديات تكاد تكون واحدة، ورغم أن حاجات مصر إلى القدرات العسكرية الاستراتيجية أكثر إلحاحًا وأهمية، ورغم أن قدرة مصر على المناورة والتفاوض مع الدول الكبرى بفضل موقعها وإمكانياتها وعدد سكانها ومكانتها وسط العالم العربى والإسلامى أكثر مرونةً وحظًّا.

بصفة عامة يمكن بجهد بسيط وتكاليف في متناول القدرات المالية المصرية أن تعالج مصر الفجوات الواضحة في القدرات الاستراتيجية بينها وبين دول الإقليم الرئيسية، تحتاج مصر إلى تطوير الصناعات الحربية لزيادة محتوى التكنولوجيا العالية ودفع برنامجها الصاروخى البالستى، امتلاك مصر لقدرات تصنيعية متميزة في مجال صناعة الصواريخ يسهم في زيادة قدرات الردع الاستراتيجية للدولة كما يسهم في تسريع إنجازاتها في برنامجها الفضائى، أيضًا على الحكومة في مصر إعادة هيكلة الجيش بكامل أسلحته بحيث يكون يكون قادرًا على إدارة العمليات الحربية على أكثر من جبهة والتخلى عن مزاحمة شركات القطاع الخاص والعام في المشروعات والخدمات المدنية، كما على الجيش في ضوء عملية الهيكلة التخلى عن الامتيازات الممنوحة لأفراده ومحاولة الارتقاء بمستوى الخدمات العامة ككل لجموع الشعب دون تمييز، كما أن عمليات الهيكلة يجب أن تتضمن إلغاء ولاية القضاء العسكرى على المدنيين وبسط ولاية القضاء المدنى على العسكريين خارج وحداتهم، كما أن امتلاك مصر لحاملات الطائرات وزيادة نسبة الأسلحة الهجومية بتشكيلات الجيش أصبح ضرورة وليس ترفًا، أيضًا على مصر زيادة أعداد القوات الخاصة المصرية نتيجة زيادة تهديدات المنظمات الإرهابية والتي تحتاج إلى تدريبات وتسليح خاص يختلف عن تدريبات وتسليح الوحدات النظامية، أيضًا من الأمور المهمة والعاجلة ضرورة زيادة عدد المقبولين بالكلية الفنية العسكرية واجتذاب خريجى الجامعات النابهين بمختلف المجالات العلمية والهندسية وتدريبهم ثم إدماجهم بالجيش، تعظيم قاعدة الباحثين والعلماء النابهين داخل المراكز البحثية ومعامل الجيش صار واجبًا وليس ترفًا كما أن زيادة ميزانية البحوث العلمية وتوجيهها لصالح إنتاج وتطوير الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أصبحت ضرورة ماسة وعاجلة.

القوة السياسية والقوة الناعمة

يقول المفكر المصري دكتور أحمد محمد عوف ١٩٣٦-٢٠٠٧ (هل يمكن ليد مغلولة أن تصفق؟ هل يمكن لشعب مغيب أن ينهض؟ هل يمكن لبطون خاوية وأيدٍ مرتعشة وعقول موجهة أن تبنى وتبدع؟ هل يمكن للعبيد أن تدافع عن الأوطان وتستبسل؟).

يقول أيضًا عالم الاجتماع دكتور عبد الوهاب المسيرى ١٩٣٨-٢٠٠٨ (عندما يدرك الناس أن الدولة تدار لحساب نخبة وليس أمة يصبح الفرد غير قادر على التضحية وينصرف ليبحث عن مصلحته الشخصية).

كما هي عادتنا عند الحديث عن النظام السياسي للدولة فاننا نسرد للقارئ كما سبق مكونات النظام، اما في حالة مصر فنظام الحكم فيها على الاوراق ديموقراطى جمهورى ولكن تنفيذيا وعمليا ديكتاتورى جمهورى يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات ملكية مطلقة تنفذها باقى مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات التشريعية والقضائية. على مدار ما يناهز الـ ٦٤ عامًا تعاقب على الجمهورية المصرية الرؤساء التاليين:-

١- محمد نجيب (جاء به الجيش وخلعه الجيش وقام جمال عبد الناصر بسجنه دون محاكمات والتنكيل به).
٢- جمال عبد الناصر (بكباشى، نصب نفسه رئيسا للبلاد ولم يترك الحكم الا بعد ان حمل على الاعناق الى مثواه الاخير).
٣- محمد انور السادات (خلف جمال عبد الناصر في الحكم وايضا لم يترك السلطة الا محمولا على الاعناق الى مثواه الاخير).
٤- د/ صوفى أبو طالب (رئيس الجمهورية المؤقت وخلف الرئيس انور السادات لفترة مؤقته حسب نص دستور ١٩٧١ لحين اجراء استفتاء على تولية محمد حسنى مبارك)
٥- محمد حسنى مبارك (تم خلعه من الحكم بالقوة بعد تدخل الجيش وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
٦- المجلس العسكرى (تولى حكم مصر بعد اقالة حسنى مبارك لفترة مؤقته لحين انتخاب رئيس للدولة).

٧- دكتور محمد مرسى (اول رئيس دولة مدنى منتخب في انتخابات حرة بها اكثر من مرشح في تاريخ الجمهورية، مسجون حاليا في عدة قضايا كفيلة بان يقضى باقى حياته بالسجن).

٨- المستشار عدلى منصور (نصبه الجيش بعد خلع رئيس الجمهورية محمد مرسى كرئيس مؤقت).

٩- عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع في حكومة الدكتور مرسى وهو من قاد حركة الجيش وخلعه في يونيه ٢٠١٣ ورئيس الدولة منذ ٢٠١٤ ويؤيده الجيش وباقى مؤسسات الدولة الامنية والسيادية).

هل لخص الدكتور عوف والدكتور عبد الوهاب حال وطننا المنكوب بديكتاتورية قميئة منذ أكثر من ٦٠ عامًا، هل أدرك القارئ كيف تولد الديكتاتورية العملاء والخونة، كيف تدفع الديكتاتورية الشعب إلى سلوكيات انتهازية وأنانية غير مسبوقة، في التجربة القادمة إثبات عملى لما قد تولده السلطات والصلاحيات المطلقة من كوارث ومأساة، تفسر ما آل اليه حال دولتنا وشعبنا من انهيار وضعف وتخلف.

تجربة سجن استانفورد

تلك تجربة تعرف بتجربة سجن ستانفورد تمت بناء على طلب البحرية الأمريكية وبتمويل منها بغرض فهم أعمق لسلوك العاملين والمحكومين بالسجون بصفة عامة وسجون البحرية بصفة خاصة وفهم معالم القوة (السلطة) وطريقة تصرفها والسيطرة عليها، قاد التجربة عالم النفس المعروف فيليب زيمباردو بالاشتراك مع طلبته بالكلية وغالبهم من النابهين وبعض المتطوعين عددهم ٢٤ متطوعًا، تم تقسيم المشتركين بالتجربة إلى مجموعتين الأولى تقوم بدور المساجين والأخرى بدور السجانين، وإمعانًا في واقعية التجربة اعتبر أحد السراديب بالجامعة هو السجن، تم شراء بعض الهراوات كأسلحة دفاعية للسجانين، وجعل السجانين يلبسون زى الشرطة التي اختاروها بأنفسهم من أحد المتاجر وبدأت التجربة باقتياد المساجين بمعرفة زملائهم السجانين من بيوتهم

بالأصفاد، كانت قواعد اللعبة أنه لا قواعد تحكم عمل السجانين ولا حقوق للمساجين وترك للجميع حرية التصرف حسب أخلاقه وما تربى عليه، تم اختيار عناصر التجربة بناء على اختبارات نفسية تضمن التوازن النفسى لجميع المشاركين بالتجربة، لم تستمر التجربة كثيرًا كانت نتيجة التجربة كارثية لقد تحول السجانون المفترض أنهم أصحاء نفسيًّا وبدنيًّا وعلى قدر من التعليم والأخلاق إلى إهانة زملائهم بل وتعذيبهم بصور ووسائل غير آدمية وسادية، استغرقت التجربة من ١٤-٢٠ أغسطس ١٩٧١ وتم إلغاؤها بعد أن تعرضت لانتقادات كثيرة رغم نتيجتها وجاءت القاعدة الذهبية بكل مراجع علم النفس أن السلطة المطلقة تخرج أسوأ ما في النفس البشرية، هل لنا أن ندرك ويدرك غالب شعبنا أننا ومنذ حركة الجيش في يوليو ١٩٥٢ ضحية تجربة ستانفورد استبدلنا الحكم الملكى الديكتاتوري بحكم عسكرى ديكتاتورى أكثر قمعًا مازال وحتى اليوم جاسمًا على جسد وطن مريض أعياه افتقاد قادته للموهبة والعلم وحسن التفكير والتدبير، لقد اعتقد قادة انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن تلاهم من الحكام أن الديموقراطية لا تصلح لحكم مصر وأن الحياة الحزبية ليست مناسبة لحياة سياسية سليمة بل آمنوا وعن يقين أن الديكتاتورية هي أسلوب الحكم الامثل، لدرجة أن الزعيم الثانى لثورة يوليو محمد أنو السادات كان يفتخر دوما بأنه كبير العائلة وليس رئيسًا يخطئ ويصيب ويمكن محاسبته وعزله، وعاد بنا عشرات القرون إلى ما قبل العصور الوسطى حيث حكم شيوخ القبائل وزعماء الحرب، لم يحترم الحكم في مصر يومًا شعبها ولم يؤمن لعظمتها وتفردها بين الأمم، لقد وصلت مراهقة حكام مصر في ستينيات القرن الماضى أن أنشأوا ومولوا ما يعرف بالتنظيم الطليعى السرى وهو تنظيم سرى موازٍ لسلطات الدولة انتشر أعضاؤه بكل أركانها وعمل بمثابة حكومة سرية تحكم فعليًّا من وراء الستار وتحركها أجهزة أمنية وحفنة من أهل الثقة المرتبطة برأس الدولة في ذلك، تم التنكيل بكل من رفض الانخراط في تشكيلات هذا التنظيم وكان يتم انتقاء قيادات الدولة ووزرائها من أعضائه بحجة أنهم هم الوطنيون الشرفاء اهل الثقة والولاء وعداهم نكرات ليسوا

اهل للترقى أو خدمة النظام، هدف التنظيم الذي اعتقد انه مازال يؤثر في مصر حتى اليوم هو تجنيد العناصر الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها وقدرتها على تحريك الجماهير[١].

اصدر جمال عبد الناصر اوامره المباشرة الى جميع الوزراء برعاية هذا التنظيم والاشراف عليه داخل كل وزارة، كان التنظيم اداة تجسس هائلة تضمن لعبد الناصر التحوط من انقلاب الجيش بقيادة عبد الحكيم عامر عليه، كما كان التنظيم اداة هائلة من ادوات جمع المعلومات تضمن السيطرة الفعلية للحاكم على اجهزة الدولة ومنها كان يتم اختيار المسئوليين التنفيذيين ممن ثبت ولاؤهم وقدرتهم الميدانية في جمع المعلومات والايقاع بالمعارضين أو أصحاب الرأى[٢]، من اعلام التنظيم الطليعى السرى محمود امين العالم - احمد فتحى سرور - عبد الغفار شكر - رفعت المحجوب - صفوت الشريف - على الدين هلال - حسن أبو باشا - فاروق حسنى - مصطفى الفقى - حسين كامل بهاء الدين وغيرهم ممن لا يتسع المقام لذكره، بهذا انتشر في أركان الدولة ومفاصلها كل أناني واستبعد كل شريف رفيع القيم والشرف والأخلاق وبهذا قد يزول عن القارئ علامات الاستفهام بشان تولى عشرات بل مئات الشخصيات دون المستوى للوظائف العليا والهامة للدولة، كانت مذبحة القضاة المعروفة سنة ١٩٦٩ تتويجًا لاستكمال أحكام سيطرت التنظيم السرى على مفاصل الدولة، ما زالت بقايا هذا الفكر وما يشبه هذا التنظيم تنتشر بأركان الحكم وحتى اليوم، بصفة عامة لقد أسس عبد الناصر ومن تلوه نظامًا للحكم أصبحت فيه أجهزته وسلطاته وصية على الشعب وليست خادمة له، أصبحت الأجهزة الأمنية

(١) انظر ميكانيزم إدارة الدولة المصرية الاستعدادات لما يطلق عليه ثورة يونيه ٢٠١٣، حيث تحركت الأجهزة السيادية بتوجيه الإعلام لتضخيم السلبيات والتقليل من اى ايجابيات واثارة المواطنين ضد الحكم وايضا توجيه منتسبى التنظيم داخل قطاعات الدولة لاختلاق الازمات والاضرابات لتحقيق حالة من الميوعة تؤلب المواطنين ضد حكم اول رئيس مصري منتخب.

(٢) كتاب عبد الناصر والتنظيم الطليعى السرى للدكتور حمادة حسنى الصادر في ٢٠٠٨ مكتبة بيروت، أيضًا كتاب مذكرات وزير العدل المستشار عصام حسونه الذي كان وزيرا للعدل في عهد جمال عبد الناصر خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٨ وعارض بشدة وجود مثل هذا التنظيم بالمؤسسات القضائية.

ومؤسسات الدولة تعمل من منطلق العلوية وتنظر إلى الشعب بدونية، تحت يافطة الأمن القومي أصبحت ثقافة الحكم وأجهزته الأمنية ثقافة الأوصياء الأولياء وباقى عامة الشعب هم الموصى عليهم القصر، وبدلًا من أن تقوم الحكومة بجمع الضرائب واستغلال الموارد لتحقيق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وضمان تقدم الوطن وارتقائه أصبح الحكم يجبى الضرائب ويستغل الموارد بغرض ضمان تمويل أهداف الأجهزة الأمنية في السيطرة على الحكم وأصبحت الميزانيات العامة للدولة توضع على أساس تلبية احتياجات المؤسسات الأمنية كاملة والجماعات التي تدور في فلكها ثم ما يتبقى يتم توجيهه واقتسامه على الحاجات الأساسية لباقى عامة الشعب وهذا أمر عجيب لا يستحقه شعبنا العظيم، وبدلًا من أن يكون العمل العام شرفًا لخدمة المواطنين أصبح سبوبة ومصدرًا للثراء وللسلطة والنفوذ وضمان عدم الملاحقات القانونية وفى حالات كثيرة اصبح العمل العام وسيلة هامة تضمن اختراق القانون دون عقاب أو مسائلة، ومع سوء الإدارة الحكومية وفى ظل ديكتاتورية الحكم يتم إهدار جزء كبير من موارد الدولة بينما لا يبقى الكثير الذي يذهب غالبه كمرتبات وتجهيزات ومعدات وأسلحة للأجهزة الأمنية ونتيجة لهذا فإن مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات المتعاقبة للمواطنين في تدهور مستمر وسيستمر.

التنظيم السري الطليعي

أحب أن أذكر بعض التفصيل عن التنظيم السرى الطليعى الذي أنشأه جمال عبد الناصر حتى يعلم القارئ كيف كانت تدار مصر سياسيًّا ويستطيع إسقاطه على كافة مناحى الحياة بها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا، ويدرك معنى الدولة العميقة التي ذكرنا أنها بتركيا ويواجهها أردوغان وحزبه كما أنها موجودة ونافذة أيضًا بالجزائر.

يروى المستشار الجليل يحيى الرفاعى شيخ القضاة ورئيس نادى القضاة الفخرى (١٩٣١-٢٠١٠) ومؤسس تيار استقلال القضاء قصة فرض التنظيم الطليعى السرى على القضاة وكان شاهدًا على تلك المهزلة والتي انتهت بما يعرف بمذبحة القضاة.

كان المستشار الجليل سكرتير عام نادى القضاة ونجح عام ١٩٦٩ بقائمة أمام قائمة من القضاة سيئى السمعة المعروفين بأنهم من أعضاء التنظيم الطليعى السرى مما أغضب جمال عبد الناصر، يقول رحمة الله عليه شيخنا الجليل (في عام ١٩٤٣ صدر القانون رقم ٦٦ الذي يضمن استقلال القضاء في عهد حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا، كان استقلال القضاة بذلك الوقت حقيقيًّا ولا ولاية لأحد عليهم واستكمالًا لتأسيس نظام قضائى يضاهى أرقى الأنظمة القضائية بالعالم أمر الملك فاروق عام ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة المصري بنفس أسس ومهام ودور مجلس الدولة الفرنسى ليكون مختصًا بالفصل بين الحكومة والملك والأفراد والجهات الحاكمة بالدولة ومن صلاحياته إلغاء القرارات الملكية أو الحكومية الصادرة والتعويض عنها أو تأييدها، عين السنهورى باشا رئيسًا لمجلس الدولة سنة ١٩٤٩ وكان يمثل أحد أعمدة ثلاثة يقوم عليها النظام القضائى المصري (المحكمة الدستورية العليا - محكمة النقض - مجلس الدولة أو ما يعرف أيضًا بالمحكمة الإدارية والإدارية العليا)، منذ ثورة ١٩٥٢ وبعد أن تفرد جمال عبد الناصر بالحكم بدأ الصدام مع أهم رموز القضاء المصري الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا حيث ألغى مجلس الدولة برئاسته قرارات عديدة لعبد الناصر شخصيًّا من منطلق أن عبد الناصر يمثل الحكومة ومجلس الدولة هو الحكم بين المواطنين والحكومة، هذا الوضع أغضب الديكتاتور جمال عبد الناصر، وصل الخلاف على قيادة البلاد بين محمد نجيب وعبد الناصر الى مرحلة خطيرة حيث كان سلاح الفرسان ومحمد نجيب من المؤيدين إلى عودة الحياة السياسية البرلمانية مع وضع سقف زمنى لعودة الضباط إلى ثكناتهم، بينما كان عبد الناصر وغالب مجلس قيادة الثورة النهمين للحكم لهم راى اخر، في مارس عام ١٩٥٤ خرجت مظاهرات ضخمة (اكتشف فيما بعد أنها من تنظيم وتمويل جمال عبد الناصر بالاشتراك مع المخابرات الحربية) تطالب بإلغاء الأحزاب وتنصيب جمال عبد الناصر رئيسًا وتهتف للديكتاتورية كان من أحد أهداف تلك المظاهرات اقتحام مبنى مجلس الدولة وإهانة عبد الرزاق السنهورى باشا شخصيًّا وقد تم هذا، استغل جمال عبد الناصر تلك المظاهرات وقام بإعادة تشكيل مجلس الدولة طبعًا بدون السنهورى باشا وأصدر قانونًا جديدًا

لتنظيمه وفق رؤيته كديكتاتور لا يرى ضرورة لاقتسام الصلاحيات مع أي سلطة أو جهة اخرى بالدولة، استمر تصادم جمال عبد الناصر والسلطة القضائية ومحاولته السيطرة عليها بعد أن أتم سيطرته على السلطات التنفيذية والتشريعية، بعد هزيمة ٦٧ أصبح الحكم أكثر حساسية ضد منتقديه، في نفس الوقت وتحت الضغط انخرط بعض أعضاء السلطة القضائية في التنظيم الطليعى، كانوا في بادئ الأمر حفنة معدودة على الأصابع وكانوا يكتبون التقارير عن زملائهم وما يدور داخل نادى القضاة ومجالس القضاة الخاصة، في نفس الوقت كان جمال عبد الناصر يضغط على المستشار عصام حسونة وزير العدل بذلك الوقت ليشكل تنظيمًا سريًّا كفرع للتنظيم الطليعى داخل منظومة القضاء يكون مواليًا للدولة وكان الوزير غير مقتنع بهذا الرأى لتعارضه مع أخلاق القضاة، تجاوز عبد الناصر وزيره للعدل وكلف وزيره للداخلية شعراوى جمعه بتشكيل هذا التنظيم، وبالفعل نجح في تشكيل نواة للتنظيم السرى داخل الأسرة القضائية من بعض القضاة أقارب تنفيذيين نافذين كبارًا بالدولة، لم يستمر المستشار عصام حسونة وتم تغييره وتعيين المستشار محمد نصير وزيرًا للعدل الذي بدأ في تنفيذ رغبة عبد الناصر وتجنيد القضاة داخل التنظيم الطليعى، بالتوازى مع ذلك تم تشكيل لجنة داخل رئاسة الجمهورية لتحديد أسماء القضاة المتعاونين مع الحكومة والأسماء الأخرى التي ترفض هذا التعاون وتم تكليف دكتور جمال العطيفى وكان من المقربين لجمال عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ولكبار رجال الحكم بذلك الوقت (وضع دستور ١٩٧١ لاحقًا) بأعداد مجموعة من القرارات الجمهورية باعتبارها قرارات سيادية فوق القانون والدستور تضمن إعفاء القضاة المستقلين من مناصبهم وحل مجلس إدارة نادى القضاة وتعيين مجلس آخر من المؤيدين للحكومة والأعضاء بالتنظيم السرى الطليعى، أسفرت تلك القرارات عن إلغاء القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وعزل أكثر من ٢٠٠ قاضى غالبهم من محكمة النقض أعلى سلطة قضائية بالبلاد، من الأمور الطريفة التي تذكر عن تلك المذبحة أن قاضيًا ممن شملهم قرارات العزل كان متزوجًا من ألمانية وحين أخبرها بقرار عزله لم تصدقه ولم تتخيل أن قاضيًا في بلد كمصر يمكن عزله واتهمته بأنه كذب عليها وأنه أصلًا ليس قاضيًّا بل يمتهن عملًا آخر، تلى ذلك سلب مجلس القضاء

الأعلى العديد من اختصاصاته الإدارية والمالية ونقلها إلى وزير المالية ووزير العدل وتم التقتير المالى على السلطة القضائية لكسر شوكتها وهيبتها وليتخلى القضاة عن استقلالهم وقد كان.

علق على صبرى وهو من أبرز المعاونين لجمال عبد الناصر بذلك الوقت وشغل مناصب مهمة عديدة منها رئاسة المخابرات العامة ورئاسة مجلس الوزراء ومساعدا لرئيس الجمهورية على مذبحة القضاة قائلًا أن البلاد يجب أن تتقدم بلا معوقات لذلك فقد منحنا القانون إجازة. مساعد رئيس الجمهورية يرى أن استقلال القضاء يعوق تقدم الدولة ويجب إعطاء القانون إجازة؟

العدل أساس الملك والسياسة هي التربة التي تنمو فيها باقى عناصر قوة الدولة الشاملة، بقدر ما تكون تلك التربة صحية وعفية ومليئة بالمواهب والكفاءات بقدر ما انعكس ذلك على تقدم ونمو باقى قطاعات الدولة، وبقدر ما يكون النظام القضائى مستقلًا بقدر ما نضمن السلام الاجتماعى والتقدم الاقتصادى وانتظام العمل السياسى وباقى سلطات الدولة، لم يكن عبد الناصر الأب الروحى المؤسس لغالب السياسات والأنظمة التي تحكم مصر اليوم يمتلك من الخبرة والذكاء والعلم ما يكفى لأدراك الحقائق السابقة رغم أنها من أساسيات نظم الحكم والسياسات العامة للدول والأمم، في جمهوريات الموز وما شابهها إذا زادت نفقات العسس والجند فيزيدون الضرائب والمكوس، إذا ساءت الأوضاع الاقتصادية وزادات الأوضاع الاجتماعية سوءًا نتيجة جهلهم بأساليب إدارة الدول نسبوا إخفاقاتهم وفشلهم إلى نظريات مؤامرات الداخل وأطماع الاستعمار وأسباب أخرى بآلية أصبحت من التاريخ، إذا تململ الناس من سوء الأوضاع وتدهورها زادوا من عدد السجون والمعتقلات واطلقوا الأجهزة الأمنية تجمع العاطل على الباطل وتزج بهم في السجون، اذا انتصروا جمعوا مزيدًا من الضرائب والمكوس بحجة الحفاظ على جاهزية العسس والجند وشراء السلاح وإذا انهزموا جمعوا أيضًا مزيدًا من الضرائب والمكوس لرفع كفاءة العسس والجند وأيضًا شراء السلاح، في جمهوريات الموز يعين القضاة من أبناء ومعارف الطبقة الحاكمة، في جمهوريات الموز يستخدم النظام القضائى كله لضمان فساد الحكم وحماية أعضائه والتنكيل بمعارضيه ومنافسيه، في جمهوريات

الموز يفوز الحاكم بنسبة ٩٩,٩% ويجلس على كرسى الحكم ولا يغادره إلا وهو محمول على الأعناق إلى مثواه الأخير، في جمهوريات الموز كل شيء معكوس وكل منطق منقوص، في جمهوريات الموز تعتبر الحكومات سفك دماء المعارضين حفاظ على اللحمة الوطنية وتوحيدًا للجبهة الوطنية، الانهيار الاقتصادى تقدم وازدهار، الأحزاب والنقابات المستقلة شقًا للصف وتدميرًا للوحدة الوطنية، اعتقال المعارضين والتنكيل بهم تربية واجبة، غياب الخدمات وتدنى مستوى التعليم والصحة ظاهرة اجتماعية بسبب أخلاق الشعب المتدنية وسلوكياتهم الرخيصة، شكوى الشعب من البطالة والفقر دلع، الفساد ظاهرة صحية والفاسدون وطنيون شرفاء طالما يتعاونون مع الأجهزة الامنية، العسكرية لها ثمن وامتيازات، والجهات الأمنية ليس لصلاحياتها حد أو لمخصصاتها سقوف، مجلس النواب ديكور والمجلس العسكرى عصابة ونادى لتقاسم النفوذ ولا مانع من اكتناز الثروات، في جمهوريات الموز يلتحف الجلادون بعباءة الامن القومي يبررون بها اجرامهم وخطاياهم، الوطني عميل وخائن، المنافق صديق وعزيز، الكذاب صادق، العالم جاهل، الأنانى كريم، المتخلف رئيس حكومة أو رئيس دولة، في جمهوريات الموز الدولة عظمى والواقع قزمة.

لقد تخلصنا من حكم أسرة ملكية يشوبها شبهات الفساد فهل تخلصنا من الفساد؟ في مؤتمر العدالة الأول والأخير الذي نظمه حكم الرئيس المخلوع مبارك عام ١٩٨٣ وقف شيخ القضاة المستشار الثائر يحيى الرفاعى مخاطبًا مبارك قائلًا (قانون الطوارئ هو مفتاح لكل فساد حتى أحكام القضاء التي تصدر في ظله تكون خاضعة للتصديق أو الإلغاء أو التعديل وليس لها أي احترام أصلًا) لقد كان القاضى الجليل منصفًا ومحقًا، أحد أسباب ضعف وزارة الداخلية هو أن جميع أفرادها ضباطًا وجنودًا لا يستطيعون العمل إلا في ظل قوانين استثنائية كقانون الطوارئ من تخرجوا في بداية عهد حسنى مبارك هم اليوم قيادات الوزارة، لم يزاول أحد بوزارة الداخلية مهام عمله يومًا واحدًا بدون هيمنة وشيوع إجراءات قانون الطوارئ، هل من المنطقى أن نضمن سلامة إدارتهم للوزارة ولأدوارها المهمة والحساسة في ظل قوانين عادية لم يزاولوها يومًا ولم يعملوا في نطاقها ساعة بالليل أو بالنهار؟ هل يمكنهم مواجهة التحديات الامنية والتطورات الهائلة التي اصبحت متاحة لدى الجماعات المسلحة؟

لقد بدأت خلافًا لما هو متبع سابقًا ونحن نناقش القوة السياسية للدول الإقليمية الأخرى بتلك المقدمة الطويلة حتى يدرك القارئ السبب الرئيسي لتدهور عناصر قوتنا الشاملة كما هو واضح سابقًا الا وهو الديكتاتورية العسكرية والتدخل غير الصحى أو الغير محمود للأجهزة الأمنية في القرارات السياسية والاقتصادية، وغياب العدل وعدم استقلال القضاة، يجب أن نفرق بين وجود رجال شرفاء بأركان الدولة وبين فساد الأنظمة نفسها وعدم كفاءتها كما بينت تجربة سجن ستانفورد حيث إن الصلاحيات المطلقة داخل النظام أفرزت كوارث سلوكية وجرائم صدرت عن أشخاص عاقلين أسوياء، هناك فرق بين فساد النظام القضائى وبين وجود بعض القضاة الشرفاء والوطنيين، هناك فرق بين فساد المؤسسة العسكرية ووجود وطنيين وقادة وطنيين وعظماء بين أركانها هناك فرق بين بين فساد النظام المرتبط ماليًّا وإداريًّا وتنظيميًّا بالجهات الأمنية والتنفيذية وبين نزاهة بعض الشرفاء بتلك الأنظمة ووطنيتهم وكفاءتهم، من يجادل في فساد جميع مؤسسات الحكم اليوم بمصر عليه أن يبرر لنا واقعنا وحالنا القاسى والمزرى رغم وفرة الموارد وكفاية الإمكانيات وتعدد الفرص وعبقرية الموقع وعظم التاريخ والحضارة. ومن يراهن على غدٍ أفضل في ظل تلك المؤسسات والسياسات هو كمن يراهن على فرس أعياه المرض وأقعده إعراضه.

فى تركيا وإسرائيل وايران ديموقراطية حقيقية، صحيح للأجهزة الأمنية والجيش بتلك الدول دخل ودور مهم في صياغة السياسات العامة وحماية الامن القومي ضد عبث اعداء الداخل والخارج وهذا طبيعى بل وواجب، ولكن تحت الادارة المباشرة لنواب الشعب ودون تسلط أو ارهاب، أيضًا دور تلك الأجهزة ليس هو الدور الوحيد ولا لأرائها الفصل ولا لمؤسساتها القرار الأول والأخير، فالقرارات والسياسات تأخذ في الاعتبار جميع الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بحيث لا يتخطى اعتبارًا على الآخر لهذا تخرج القرارات صحيحة وفى صالح جميع عناصر القوة الشاملة كما أن الديموقراطية تسمح للكفاءات والعقول النابهة والمواهب والعلماء أن يكون لهم دورهم الرئيسي في صياغة وبلورة السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط والبرامج، بالدول الديموقراطية مثل اسرائيل وتركيا وايران هناك توازنًا صحيًّا بين السلطات،كما ان

جميع اعمال المؤسسات الامنية تخضع لمراقبة ومحاسبة البرلمان الممثل الحقيقي للشعب مصدر الشرعيات[١]. أما السعودية فالحكم ملكى مطلق يدعمه موارد اقتصادية طائلة اما الأمور الاقتصادية والأمنية والاجتماعية فالقرار الأول والأخير للتكنوقراط والخبراء النابهين وغالبهم أجانب يتمتعون بقدر عالٍ من الخبرة والعلم والموهبة بجانب السعوديين الذين تلقوا تعليمًا رفيعًا سواء من داخل العائلة المالكة أو من عامة الشعب، لهذا فغالب القرارات الحكومية قرارات رشيدة تدعمها وهذا هو الأهم الثروات المالية الضخمة التي توفرها عائدات النفط والغاز الكفيلة بعلاج أية سياسات خاطئة تثبت بالتجربة وتحتاج إلى التعديل والتصحيح وتعادل أية سلبيات تنتج عن ديكتاتورية السياسة وفسادها، لهذا ستجد أن للحكم في الدول الأربعة المنافسة لنا بالمنطقة إنجازاته السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية أما مصر فأثناء دراستى لها لم أجد للحكم فيها إلا ديكتاتورية سوداء من أسوأ وأبشع الأنظمة الديكتاتورية الماكرة بالتاريخ الحديث وليس للحكم فيها أية إنجازات اللهم تبديد الموارد وإضاعة الفرص ووأد للمواهب وسجن للكفاءات وتهجير النوابغ والعلماء وتوزيع الثروة والنفوذ على الأقارب والأصدقاء وأعضاء الجهات الأمنية والقضائية وبخاصة اعضاء التنظيم السرى الطليعى، لم يكن للحكم الديكتاتورى المصري أن يستمر عشرات السنين لولا السيطرة التامة على النظام القضائى المصري بالكامل وتفريغ استقلاليته وإحكام سيطرة الأجهزة الأمنية على أركانه، كم كنت أتمنى أن يتسع المجال لكى أوضح للقارئ علاقات المسئولين التنفيذيين منذ ثورة ٥٢ وحتى اليوم وآلية ترشيحهم واختيارهم وكيف كان الفساد في عهد جمال عبد الناصر للركب ولكن لأن الإعلام لم يكن أكثر من أخبار يومية يكتبها عملاء وجنود المخابرات وأمن الدولة لم يكن هناك من يجرؤ على التلويح أو ذكر أي من وقائع الفساد التي كانت مفضوحة ومعلومة للجميع بذلك الوقت، ستجد غالبية التنفيذيين الكبار من عائلات ترجع إلى أحد الضباط الأحرار وبخاصة أعضاء مجلس قيادة الثورة

(١) في الدول الحديثة تعمل مراكز الشرطة كملاجئ آمنة لكل صاحب حاجة وأقسام الشرطة في خدمة الشعب، بينما وصل الأمر في بلادنا أن أصبح المواطنين يتجنبون الاستعانة بأفراد الشرطة خوفًا من فساد معلوم أو تجاوز أصبح عادة.

أو أصدقاء حميمين لأي من أعضاء المجلس أو من عائلات قضائية أو دينية أو عسكرية أو تنفيذية أثبتت ولاء سابقًا للحكم فكفل هذا الولاء للأبناء والأحفاد شهادة الترقى والنفوذ داخل الجهاز الإدارى للدولة، لم يكن للنظام الديكتاتورى أن يستمر لولا حجم الفساد المالى غير المسبوق والذى يتم بلا أدنى خوف من عقاب أو أى ملاحقات قضائية داخل المؤسسات الأمنية والجيش والشرطة والقضاء وباقى أركان أجهزة الدولة.

سلبيات النظام القضائي المصري

في دراسة للدكتور عادل عمر شريف رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بمصر بالاشتراك مع د/ ناثان براون أستاذ العلوم السياسية والشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن لصالح برنامج إدارة الحكم في العالم العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورد الآتي بشأن سلبيات النظام القضائي المصري ومدى استقلاليته.

أهمية استقلال القضاء

١- حماية حقوق المواطنين تعتمد على وجود سلطة قضائية مستقلة.
١- استقلال القضاء ضمان الاستقرار السياسي.
٣- استقلال القضاء عنصر هام وحاسم في تحقيق اقتصاديات قوية وسليمة.

سلبيات النظام القضائي المصري والتي تمنع استقلاليته

١- يخول القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية لوزير العدل سلطة الإشراف على أداء قضاة المحاكم المدنية والجنائية والعادية وله دورًا في الإجراءات التأديبية التي تتخذ ضد القضاة بما في ذلك حق إقامة الدعاوى التأديبية وتنفيذ إجراءات العزل.
٢- يخول القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن هيئة قضايا الدولة لوزير العدل حق التحكم في التعيينات والترقيات والندب والنقل.
٣- رغم النص الدستوري على عدم جواز عزل القضاة إلا أن اللوائح التنفيذية الواردة في المادة ٩٣ من قانون السلطة القضائية فقد نصت على حق وزير

العدل في الإشراف على جميع المحاكم والقضاة وأيضًا حسب نص الفقرة ٤ من المادة ٩٤ فإن لوزير العدل حق إنذار القضاة ورؤساء المحاكم الابتدائية ويتم إجراء إقامة الدعوة التأديبية بناءً على طلب وزير العدل ويتولى الوزير مسئولية تنفيذ قرارات العزل.

٤- سيطرة وزير العدل على الإجراءات التأديبية في المحاكم العادية وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة أمر لا جدال فيه.

الفساد في مصر

للفساد في مصر قصة وجذور، قبل أن نتناول الفساد في مصر كأحد الظواهر التي تميز الحياة فوق أرض مصر، أحب أن أذكر للقارئ المؤسسات التي من المفروض أنها تحارب الفساد في مصر:-

١- هيئة الرقابة الادارية (أهم جهاز رقابة عامة في مصر وأكثرها سلطة ونفوذًا).

٢- أجهزة الرقابة التخصصية.

٢-١ الجهاز المركزى للحسابات.

هو من أقوى الأجهزة الرقابية بمصر، له حق الرقابة المالية بشقيها المحاسبى والقانونى كما له حق الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطط، وله حق الرقابة القانونية على القرارات الصادرة بشأن المخالفات المالية، تمتد ولاية الجهاز المركزى للمحاسبات إلى جميع مكونات الجهاز الإدارى للدولة شاملاً الهيئات الحكومية والقطاع العام بشركاته والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية والشركات المساهمة (يناقش حاليًا مشروعًا لسحب بعض اختصاصاته وإسنادها إلى النيابة الإدارية وسط معارضة شرسة من بعض أعضاء مجلس النواب).

٢-٢- أجهزة وزارة المالية الرقابية وهى أفرع وزارة المالية بالهيكل الإدارى للدولة وتتركز مهامهم الرئيسية في ضمان الإنفاق الحكومى ضمن البنود المعتمدة بالموازنة العامة للدولة (المراقبين الماليين بالأجهزة الحكومية).

٢-٣- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وهى عادة تختص بمتابعة واقتراح التشريعات أو اللوائح التي تضمن الإنفاق الحكومى على بند الأجور كما

ورد بالموازنة العامة للدولة ومراقبة إدارات شئون العاملين بالدولة بكامل اختصاصاتها.

٢-٤- هيئة النيابة الإدارية، وتختص بالتحقيق في المخالفات المالية والإدارية التي ترد من الجهات الرقابية بالدولة أو الجهات الحكومية أو الأفراد وإحالة المتهمين فيها إلى القضاء.

٢-٥- إدارة الكسب غير المشروع، وقد تأسست عام ١٩٧٥ ويخضع لسلطاتها جميع العاملين بالدول بداية من رئيس الدولة وحتى أصغر موظف بالجهاز الإدارى. تخضع الإدارة لوزير العدل ويشكل هيكلها التنظيمى وفق القانون من أعضاء محاكم النقض والمحاكم الأخرى.

٢-٦- الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة التابعة لوزارة الداخلية. وهى تتولى محاربة جرائم التزييف - التزوير - تقليد أختام ومستندات الدولة والعملات - استغلال النفوذ - الاختلاس - تسهيل الاستيلاء على المال العام - الاتجار بالعملة بغرض الإضرار بالاقتصاد - تهريب العملات والمشغولات الثمينة - غسيل الأموال.

٢-٧- وحدة مكافحة غسيل الأموال التابعة للبنك المركزى. وتتبع محافظ البنك المركزى ولها صلاحيات تفقد الحسابات المشكوك فيها والولوج إلى الحسابات الشخصية لعملاء البنوك وفق إجراءات معينة.

٢-٨- الهيئة المصرية العامة للرقابة المالية غير المصرفية. وهى تختص بالرقابة المالية والفنية والإدارية على جميع شركات التأمين العامة والخاصة بمصر وكذلك الرقابة على عمليات سوق المال (البورصات بمختلف أنواعها) بالإضافة إلى شركات التمويل العقارى.

٣- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد. أنشئت عام ٢٠١٠ بقرار من رئاسة الوزراء وعدلت قرار الإنشاء عام ٢٠١٤، يرأس اللجنة رئيس الوزراء وتتكون من وزير العدل - وزير التنمية المحلية - رئيس الرقابة الإدارية - رئيس النيابة الإدارية - ممثل عن المخابرات العامة - ممثل عن وزارة الخارجية - ممثل عن وزارة الداخلية - ممثل عن الجهاز المركزى للمحاسبات - ممثل عن وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزى -

ممثل عن النيابة العامة، تختص اللجنة باتخاذ الإجراءات الواجبة لتنفيذ التزامات مصر بالاتفاقات الدولية التي وقعتها لمكافحة الإرهاب مع كل من الأمم المتحدة والجهات العالمية والإقليمية الأخرى، أيضًا صياغة رؤية مصر بشأن إجراءات مكافحة الفساد بالمحافل الدولية، إجراء التقييم الدورى للتشريعات والقرارات ذات الصلة بمكافحة الفساد وبيان كفايتها وكفاءتها.

أيضًا أحب أن يعلم القارئ أن مصر موقعة على عدة اتفاقات دولية لمكافحة الفساد أهمها:-

١- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC.
٢- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة UNTOC.
٣- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
٤- اتفاقية اتحاد هيئات مكافحة الفساد بالدول الإفريقية.
٥- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بالبلاد العربية.

كما أسردنا وعرضنا سابقًا لا تفتقد مصر إلى الهيئات أو المؤسسات التي تحارب الفساد ولا تفتقر تلك الهيئات إلى الصلاحيات التشريعية التي تضمن قيامها بواجباتها على الوجه الأكمل، السؤال البسيط الذي قد يشغل بال القارئ الآن إذا كان الأمر كذلك فمن أين أتى كل هذا الفساد الذي وصل للركب على حد وصف زكريا عزمى رئيس ديوان الرئيس السابق حسنى مبارك؟ كيف وصل الفساد الرسمى كما ورد بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات إلى ٦٠٠ مليار جنيه في أربع سنوات وكانت سببًا في غضب القيادة السياسية على المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز وسجنه؟ الإجابة معروفة إنها الدولة العميقة التي أسسها جمال عبد الناصر ومازالت تحكم مفاصل الدولة حتى اليوم تقاوم أي مساس لامتيازاتها القانونية والمادية والمعنوية، هي الدولة العميقة وأعضاؤها النافذون والذين يقاومون أي اتجاه لفتح الملفات أو تشديد القوانين أو فتح التحقيقات، إنها الدولة العميقة بنافذيها أقنعوا رأس الدولة بسجن من كشف الفساد وجاهر بحجمه بحجة إضراره بالأمن القومى، هل يستطيع أحد أن يحسب التكلفة السياسية والاقتصادية لسجن من جاهر بحجم الفساد بمصر حتى ولو كان مبالغًا فيه؟ وتكلفة عدم سجنه؟

الهيكل التنظيمي للدولة

لن أتحدث عن الدولة المصرية بمؤسساتها فهى في نهاية المطاف يمكن اختزالها في مؤسسة واحدة يمكن أن نطلق عليها مؤسسة الأجهزة الأمنية حيث يهيمن مسئولى المخابرات والقضاء والشرطة والجيش على مفاصل الدولة ويتمتع أفرادها ومنتسبيها بحصانات وسلطات غير محدودة، لا يوجد نظام سياسي واقعى عملى بل نصوص قانونية ومؤسسات عاطلة عن ممارسة أدوارها القانونية بسبب ممارسات الأجهزة الأمنية التي تحول بين ممارسة تلك المؤسسات لأدوارها، في مصر أكثر من ٨٠ حزبًا (الهيئة العامة للاستعلامات) تتعمد السلطات الحاكمة في مصر أن تصدر التصاريح بإقامتها حتى تضمن عدم وجود أحزاب قوية ذات وجود بالشارع وأن ينقسم الشارع السياسى إلى شراذم صغيرة يسهل التلاعب بها بل وتوظيفها من أجل بقاء النظام الحاكم وعدم تغييره، في البرلمان المصري ١٥حزبًا وبينما في الدول ذات الأنظمة السياسية الحقيقية لا يجوز أن يتجاوز عددها ٤ احزاب داخل البرلمان، وتضع قيودًا على دخول الأحزاب إلى البرلمان حتى تضمن تاثيرًا قويًّا وحياة برلمانية سياسية سليمة، المدقق لرؤساء الأحزاب المصرية والسير الذاتية لهم لن تجدهم إلا رجال أعمال مرتبطين بعلاقات اقتصادية وأمنية متشعبة مع أجهزة الدولة أو سياسيين اتخذوا من السياسة مهنة وحرفة ومصدرًا للرزق يتكسبون من ورائها ومن أجل هذا تكون المواقف والآراء في جانب من يدفع أكثر ماليًّا ومعنويًّا، أو ضباطًّا سابقين بالأجهزة الأمنية لهم أهدافهم وأدوارهم التي لا تخفى عن عين متابع أو خبير، اليوم في مصر لا يوجد سياسيون بالمعنى العلمى إلا عدد يعد على أصابع اليد غالبهم إما بمساكنهم امتنعوا عن ممارسة العمل العام احترامًا لأنفسهم وتاريخهم وأخلاقهم أو خارج البلاد هربًا من سلطات ظالمة وحكم أمنى متسلط يعتبر كل معارض خائنًا عدوًا عميلاً أو بالسجون، في مصر هيكل لدولة كامل بمؤسساتها ووزاراتها ودستورها وقوانين وسلطات ثلاث مثل أي دولة حديثة أخرى ولكن الدولة ليست في هيكلها التنظيمى بل في ممارسات النافذين بهذا الهيكل وقيادته العليا، أرقى الدول يمكن أن تكون كأحد جمهوريات الموز إذا ما تسلل إلى سدة الحكم من لا يحترم القانون ولا يؤمن بحق الشعب في اختيار من يحكمه ويخطط لمستقبله،

دستور ٢٠١٤ حصن منصب وزير الدفاع لمدة ٨ سنوات في سابقة لم تحدث في تاريخ الدول الكبيرة وأقرها الشعب.

علاقة مؤسسات الدولة وسلطاتها وتوازناتها

لقد بينا سابقًا أن الدولة العميقة تحكم مصر، شبكة معقدة من المصالح الداخلية والخارجية تحافظ على تلك الدولة وتتحكم في قراراتها وسياساتها، في خضم انتخابات عام ٢٠١٠ صرح السياسى والتكنوقراط المصري مصطفى الفقى سكرتير الرئيس مبارك للمعلومات أن رئيس مصر يجب أن يحوز رضا أمريكا وإسرائيل دلالة على النفوذ الهائل لتلك الدولتين في مراكز صنع القرار بالمؤسسات السيادية المصرية، جميع رؤساء مصر منذ قيام الجمهورية حكموها بأسلوب الفراعين، حيث كان الفرعون هو كل شيء هو جميع السلطات وعلى من سواه أن يمتثل لإرادته، لهذا فإن مصر تعانى وحتى اليوم من تغول السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الدولة وسيطرتها شبه الكاملة على باقى السلطات القضائية والتشريعية وباقى مؤسسات المجتمع كالنقابات والإعلام وغرف التجارة والصناعة ومنظمات المجتمع المدنى المهمة مثل جهاز حماية المستهلك (يرأسه أحد لواءات الجيش السابقين لواء عاطف يعقوب) والمجلس القومي لحقوق الإنسان الذي يرأسه أحد أبناء التنظيم الطليعى السرى ووزير إعلام جمال عبد الناصر عام ١٩٦٦ محمد فائق.

لهذا لا يوجد ما يشبه التوازن بين السلطات بالدولة المصرية بل الدولة هي سلطة واحدة يعمل من خلالها باقى السلطات وتحت مظلتها ويدها القوية.

كفاءة وكفاية وحداثة القوانين السياسية والجنائية

طبعًا بعد أن بينا كيف تدار الدولة المصرية وبعد تصريح الرئيس المصري ووصفه الدولة بأنها شبه دولة في بداية عام ٢٠١٦ فاننا نستطيع وبكل ضمير أن نؤكد على تخلف كافة القوانين التي تحكم الحياة فوق أرض مصر وعدم كفاءتها وكفايتها ومنها الدستور - قانون ممارسة الحياة السياسية الأحزاب - الانتخابات - قانون التظاهر - قانون الإجراءات الجنائية - قانون أصحاب الشخصية - القانون الجنائى - القانون المدنى - قانون الاستثمار - قانون العمل - قانون العقود والمناقصات - قانون الجمارك - القانون التجارى - مكافحة الفساد إلخ).

كما أن كفاءة الأحزاب وقوتها المادية والمعنوية ومستوى تمثيلها للإرادة الوطنية أصبحت تساوى تقريبًا صفرًا، انظر شكل البرلمان الحالي لا تستطيع أن تجد قوة سياسية معلومة الاتجاهات والقيم ولكن ستجد أغلبية جميعها ترتبط بطريقة ما بأركان السلطة الحاكمة بالبلاد وتأتمر بأمرها ولا تجرؤ على الخروج عن طاعتها المطلقة.

الثقافة السياسية لجموع المواطنين ونسبة مشاركتهم في الحياة السياسية.

فى ١٥ يناير ٢٠١٤ كتب المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات الذي يرأسه السياسى الفلسطينى عزمى بشارة متحدثًا عن دستور ٢٠١٤ ودستور ثورة ٢٥ يناير الذي يعرف بدستور ٢٠١٢

دستور ٢٠١٤ الدولة العميقة تكتب دستورها، وهو محق بعد انقلاب ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وبعد التأكد من أن الدولة العميقة كانت هي من نظم للوصول إلى لحظة الانقلاب وهى من حشد المواطنين بالميادين والشوارع وهى من صنع الاختناقات في السلع الأساسية والوقود والكهرباء في خلال فترة حكم الرئيس المنتخب مرسى وهى من خطط لأكبر الحملات الإعلامية حتى تسيطر على ما أفرزته ثورة ٢٥ يناير لا يمكن إلا أن نتأكد من عزوف غالب الناخبين عن المشاركة في أية استحقاقات انتخابية صورية قادمة يعلم نتيجتها مسبقًا بعد عودة أركان الدولة العميقة أقوى مما كانت.

القوة الثقافية

○ السينما

السينما المصرية والإنتاج الفني والثقافى المصري كنز مدفون لم يستغل بعد، السينما هي الفن السابع وهى ضمن الفنون التي تعد من مقاييس تقدم الشعوب وحيوية منظومتها الثقافية، حجم صناعة السينما بالعالم حوالي ٩٠ مليار دولار وتنمو بمعدل ٥% سنويًّا، أول عرض سينمائى بالعالم كان في باريس دسيمبر ١٨٩٥، بينما كان أول عرض سينمائى في مصر كان بعد ذلك بشهر في

يناير ١٨٩٦، ذلك دليل على مدى المكانة التي كانت تتمتع بها مصر وكل من مدينتى القاهرة والإسكندرية في ذلك الوقت نتيجة جهود محمد على وابنائه في نهضة مصر الحديثة وإعادة بناؤها على أسس متقدمة بجميع المجالات، السينما المصرية سينما رائدة على مستوى العالم وليس الشرق الأوسط سبقت في بدايتها الأولى هوليود وبوليود، أول فيلم مصري كان عام ١٩١٧ وكان صامتًا اسمه الشرف البدوى والثانى بنفس العام اسمه الأزهار القاتلة بطولة الممثل والمخرج محمد كريم، في بعض المراجع يؤرخ لبدايات السينما المصرية بتصوير زيارة الخديو عباس حلمى الثانى إلى الإسكندرية وزيارة جامع المرسى أبو العباس في عام ١٩٠٧.

في عام ١٩٢٣ تم إنتاج فيلم آخر اسمه برسوم يبحث عن وظيفة، لبطولة بشارة وكيم، توالى إنتاج الأفلام الصامته حتى عام ١٩٣٢ حيث أنتج أول فيلم مصري ناطق بطولة يوسف وهبى وأمينة رزق باسم أولاد الذوات، في عام ١٩٥٤ كان بمصر ٣٥٤ دار سينما بينما كان عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة بينما في عام ٢٠١٤ بلغ عدد السكان ٩٠ مليون نسمة بينما عدد السنيمات لا تتجاوز ١٠٠، قبل تأميم صناعة السينما المصرية شهدت الصناعة إنتاج روائع عالمية ومحلية وظهرت بمستوى عالمى من حيث الإنتاج والإخراج وأداء الممثلين وكادر الإضاءة وكتاب السيناريو، كما برز العديد من المخرجين والممثلين ذوى المستوى العالمى كصلاح أبو سيف ويوسف شاهين وهنرى بركات وكمال سليم وحسن الإمام من منا لم ينبهر بموهبة على الكسار ونجيب الريحانى ويوسف وهبى وليلى مراد وأنور وجدى وحسين رياض وفاتن حمامة وزكى رستم وعادل أدهم، وفريد شوقى واستيفان روستى ورشدى أباظة وعمر الشريف، وأحمد رمزى وعبد الفتاح القصرى وصلاح منصور ويوسف شاهين، ومحمود مرسى وعبد الله غيث عبد المنعم مدبولى وعبد المنعم ابراهيم وغيرهم، أيضًا في عام ١٩٥٤ بلغ عدد الأفلام التي أنتجتها مصر ٦٠ فيلمًا، بينما في عام ٢٠١٣ بلغ عدد الافلام ٢٥ فيلمًا فقط، أحد أسباب انهيار صناعة السينما والإنتاج الثقافى والفنى المصري السياسات الحكومية، لقد أممت الحكومة المصرية في ستينات القرن الماضى السينما فانخفض الإنتاج السينمائى من ٦٠ فيلمًا سنويًا إلى ٤٠،

وانخفضت أيضًا جودة الإنتاج ومستوى الإخراج، في تسعينيات القرن الماضى أوكلت الدولة صناعة السينما إلى وزارة الاستثمار وقطاع الأعمال بينما نصح الخبراء وكبار العاملين بتلك الصناعة بإسنادها إلى وزارة الثقافة أو رفع يد الحكومة عنها، اليوم تنتج الهند ١٠٠٠ فيلم سنويًّا وتبيع ٢ مليار تذكرة وتنتج هوليود وأمريكا ٧٠٠ فيلم وتبيع ٣ مليارات تذكرة، اليوم تؤثر صناعة السينما الأمريكية والهندية على مئات الملايين بالعالم في أسلوب الحياة الملابس والموسيقى واللغة والعادات والتقاليد وأصبح أسلوب المعيشة بتلك الدول موضة مألوفة لمئات الملايين من البشر، تركيا أردوغان تنافس وبقوة من خلال ٢٠٠٠دار سينما وحجم إنتاج يبلغ مليار دولار سنويًّا وأرباحًا تتجاوز ٢٥٠ مليون دولار، وخطط لكى تكون صناعة السينما التركية ضمن أكبر ٥ صناعات على مستوى العالم، الثقافة التركية والمسلسلات التركية أصبحت تجذب عشرات الملايين بالعالم العربى لدرجة أن هناك مجموعات فضائية عربية أصبحت تخصص قنوات متخصصة لعرض الإنتاج التركى فقط وتجد إقبالًا ضخمًا من ملايين المشاهدين، أما إيران فيكفى أن يعلم القارئ أن صناعة السينما الإيرانية فازت بجائزة أوسكار لأحسن فيلم أجنبى عام ٢٠١٢ عن فيلمها (انفصال)، وقريبًا ستغزو المسلسلات الإيرانية وبخاصة التاريخية قنواتنا الفضائية وتؤثر في شبابنا.

أما مصر فنحن اليوم نعيش عصر إنتاج قصص البلطجية والدخان الأزرق حيث تقدم صناعة السينما مزيجًا من ما يحدث داخل أوكار الدعارة والملاهى الليلية وساحات تعاطى وبيع المخدرات على أنه فنًا، بينما يسيطر على الإنتاج حفنة من منخفضى المستوى التعليمى والثقافى والأخلاقى لا يعنيهم أمر الصناعة بقدر ما تعنيهم الأرباح، هناك أمل في ثورة شاملة تعيد مجد تلك الصناعة العميقة وتبعث تلك القوة الضخمة من ثباتها الإجبارى، التراث الثقافى لتلك الصناعة مازال ينتظر من أبناء مصر ما يبعثه من رقاده ويهيئ لانطلاقه، يمكن لصناعة السينما والمسرح المصري أن تكون أحد محركات الاقتصاد المصري وأحد مصادر قوتها الناعمة تساعد في نمو نفوذها السياسى والاقتصادى بدول الإقليم.

الأزهر والقراء المصريون وكبار العلماء

ثروة أخرى من ثروات مصر المهدرة، واحد روافد قوتها الناعمة، مجدًا آخر لا يحسن الحكم استغلاله بل يسيء إليه، في يوم من الأيام لم يكن لقيادة دينية بأى دولة إسلامية أي وزن إلا من تعلم بالأزهر الشريف وتخرج منه، كان الأزهر وهو جامع وجامعة قبلة المسلمين في كل مكان وعلماؤه بمختلف فروع العلوم الدينية هم المعلمون الرئيسيون المعتمدون بجميع المدارس والجامعات الدينية بالعالم، فتاوى هيئة كبار العلماء قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت هي القول الفصل في ما يختلف عليه المسلمون بالعالم أجمع، كان شيخ الجامع الأزهر قبل انقلاب ١٩٥٢ هو الإمام الأكبر لجميع أئمة المسلمين بالعالم، لقد بلغ من قوة الإمام الأكبر وعلو منزلته وسمو شأنه أن آية الله الخمينى وغالب آيات الشيعة الحديثين يتفاخرون ويعتزون بفتوى الشيخ الإمام محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر والإمام الأكبر في الفترة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٣ التي أجاز بها التعبد بالمذهب الشيعى الاثنى عشر واعترف به ضمن المذاهب الإسلامية المعتبرة وكأنه منحهم قبلة الحياة وبركة التعبد وشهادة الصلاحية. كالعادة وكأى شيء جميل وهبه الله لمصر بركة جمال عبد الناصر لم تأبى إلا أن تطول الجامع الأزهر وأئمته الكبار وعلماءه وتحت ستار التطوير والتجديد صدر القانون ١٣١ لسنة ١٩٦١ حضر جلسة إقرار القانون بمجلس الأمة أنور السادات وكمال حسين وكمال رفعت، أثناء مناقشة القانون أبدى الكثيرون اعتراضهم على غالب بنوده لما فيها من انتقاص من هيبة واستقلال شيخ الأزهر وجامعه العريق، تغيب ٤٩% من أعضاء المجلس إما اعتراضًا على القانون أو حرجًا من التصويت ضده فينال غضب سلطة غاشمة لا تعترف بالحوار ولا بالمعارضة أو الرأى الآخر، عندما علت الأصوات وكثر النقد للقانون الذي كان يحتوى بعض الإيجابيات بشأن تنظيم الأزهر وإعادة هيكلة أجهزته إلا أنه مليء بالسلبيات وبالكوارث والعيوب الجسيمة التي تمنع الموافقة على إقراره وقف أنور السادات مهددًا النواب صائحًا لقد نفذنا ثورة ١٩٥٢ ودسنا بالأقدام على من عارضنا واليوم إما إنفاذ القانون أو سينال من يعارضه نفس مصير من عارض ثورتنا، في النهاية أقر القانون هذا القانون ألغى هيئة كبار العلماء التي كانت تختار شيخ الأزهر وإمام

المسلمين وجعل تعيين شيخ الأزهر ووكيله ورئيس جامعة الأزهر وعمداء كلياته وكافة رؤساء هيئات الأزهر كمجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى بالأزهر بقرار من رئيس الجمهورية (أى دمج الأزهر بكامل مؤسساته بالجهاز الإدارى والتنفيذى للدولة) وبهذا أصبح شيخ الأزهر يعين كما يعين أي موظف حكومى كبير بالدولة.

تلك الإجراءات نالت من مكانة الأزهر (انظر كتاب تاريخ الحركات الإسلامية في مصر من إصدار الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان) التي اكتسبها على مر أكثر من ألف عام وأضعفت احترام العالم الإسلامى للمؤسسة الإسلامية العريقة نتيجة السيطرة على موارده المالية التي كان ينفق منها على شيوخه وطلابه، حافظ جمال عبد الناصر ومن تولوا الحكم بعده على الانتقاص من نفوذ وسلطة شيوخ الأزهر واحتوائهم والسيطرة عليهم وفى نفس الوقت الاستفادة منهم للترويج لسياساته ونظام حكمه، في عام ١٩٥٥ ألغى جمال عبد الناصر أيضًا المحاكم الشرعية التي كانت حتى ذلك الوقت تحظى باستقلالية كبيرة وأحكامها فيما يخص قضايا الأحوال الشخصية تنال احتراما كبيرا بين عموم الشعب وكانت تتبع الأزهر إلى حد كبير بسبب أن قضاة المحاكم الشرعية كانوا من خريجى مدرسة القضاء الشرعى التابعة للجامع الأزهر، قبل حل القضاء الشرعى بيت مجلس قيادة الثورة وتربص بالقضاء الشرعى بسبب أحكام نافذة صدرت بحق عضو مجلس قيادة الثورة صلاح سالم بنفقة لطليقته بمدينة الإسكندرية فما كان أن تم تلفيق قضية آداب باستخدام إحدى الساقطات لرئيس المحكمة بالإسكندرية الشيخ عبد القادر الفيل صاحبها حملة صحفية لمدة شهرين من يوليو حتى أغسطس تسقط ظلال القضية على القضاء الشرعى كله وتشيطنه وتبرزه وكأنه واجب الحل والإلغاء وقد كان، بعد أن ألغى جمال عبد الناصر المحاكم الشرعية ووضع يده على أوقاف الأزهر سيطر عبد الناصر على أهم مؤسسة دينية بالعالم الإسلامى وقلص نفوذها الدينى إلى حد كبير. بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ولأن من أهداف الثورة العظيمة إصلاح ما أفسده انقلاب ٢٣ يوليو وما تلاه من رؤساء فقد تم تعديل القانون الأساسى لمؤسسة الجامع الأزهر رقم ١٣١ لسنة ١٩٦١ في عام ٢٠١٢ وعادت هيئة كبار العلماء مرة أخرى هيئة مستقلة

تنتخب الأمام الأكبر ومفتى الجمهورية وأسند للهيئة القول الفصل واليد العليا لكل الشئون الإسلامية داخل الجمهورية وعاد منصب شيخ الجامع الأزهر وإمام المسلمين محصنًا مستقلًا آمنا لا يخشى في الحق لومة لائم وعادت مؤسسة الأزهر الشريف تناقش قضايا المسلمين المهمة وتلعب دورها القديم والمهم في حماية الدين والذود عنه، بعد انقلاب ٢٠١٣ تم تعديل القانون مرة أخرى وسحب من الهيئة هيمنتها على جميع الشأن الإسلامى واقتصر دورها على ترشيح شيخ الجامع الأزهر الإمام الأكبر ومفتى الجمهورية فقط. اليوم يضم الازهر اكثر من ٣٠ الف طالب علم من ١٣٤ دولة، هذا العدد الضخم يمثل بذور النفوذ المصري بالمجتمعات في تلك الدول، سوف ياتى يوما نستطيع فيه استغلال تلك المميزات النسبية لخدمة مواطنينا وشعبنا.

الكنيسة الأرثوذكسية

إحدى مكونات المجتمع المصري المهمة وإحدى أركان الدولة المصرية التي لا يمكن لأي سياسي أن لايضعها في اعتباره كقوة فاعلة ومؤثرة ورئيسية في كل ما يتعلق بالشأن الوطني اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وايضا تمثل قوة ناعمة ضخمة هائلة التاثير في عشرات الملايين من مسيحى العالم لا تقل عن تاثير الازهر الشريف في محيطه الاسلامى، تستطيع الكنيسة الأرثوذكية أن تكون عاملًا إيجابيًا في تعظيم قوة الدولة المصرية الشاملة وإثرائها وتستطيع أن تكون عامل ضعف ونقطة رخوة في النسيج الوطني.

الكنيسة المصرية أقدم كنائس العالم، بابا الكنيسة لا يقل عن بابا روما منزلة وقامة وقيمة، كما أن شيخ الجامع الأزهر لا يمكن أن يقارن مع أي منصب دينى إسلامى آخر في مشارق الأرض ومغاربها. منصب بابا الإسكندرية لا يمكن أن يقارن مع أي منصب دينى مسيحى آخر وبالكاد يمكن لبابا رما أن يدعى أنه على قدم معه وليس أفضل أو أقدس منه، في فترات الضعف وعصور الظلام والديكتاتوريات التي حكمت مصر تحولت الكنيسة وأتباعها إلى دولة داخل الدولة، أصبح كبار رجال الكنيسة يتحدثون وكأن بمصر شعبين شعب الكنيسة وهم أتباع الكنيسة من المسيحيين وشعب آخر وهم المسلمون وغيرهم، وهذا لا يجوز حتى ولو على سبيل الكناية، الشعب هو شعب مصر، شعب واحد

لا تمييز له ولا تقسيم فيه والمسلمون هم شعب الكنيسة أيضًا كما أن المسيحيين هم داخل اهتمام ورعاية شيخ الجامع الأزهر ومساجدنا بيوتهم ومساكنهم، للبابا احترامه وللكنيسة حرمتها ومنعتها وحصانتها ولكن دون تقسييم أو تمييز أو عنصرية دينية، إن ما حدث في أعقاب ثورة ٢٥ يناير وتحكم الجهلاء سياسيًّا ودينيًّا في مفاصل الدولة السياسية والإعلامية أسهم في إزعاج قيادات الكنيسة وبالتالى إخواننا المسيحيين وضخم الإعلام من تصريحات جهلاء الدين وضعاف الوطنية والعقل وهو الأمر الذي كان أحد مبررات انقلاب ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وأهم أسبابه حماية المجتمع من الحرب الأهلية، الكنائس للأسف تعانى كما المساجد أيضًا وبينما ارتفعت أسوار الكنائس لتعكس واقعًا خليطًا من العزلة والتقوقع والانفصال كانت من نتيجته ازدياد في عنصرية بغيضة بين قطاعات عريضة من الأجيال الشابة وتحيزًا واضحاً نحو الالتفاف نحو الكنيسة وقياداتها كبديل منطقى وواقعى عن الالتفاف حول أحزاب وطنية وسياسيين أكفاء لديهم برامج وطنية تسعى لغد افضل لكل مصر والمصريين، لقد وصل الأمر بالديكتاتورية ونظام الحكم الذي ورثناه عن عبد الناصر أن تجرأ السادات وسجن البابا السابق شنودة في فضيحة محلية وعالمية تعد دليلًا أن الديكتاتورية لا تعرف للناس أقدارهم ولا يوجد لديها خطوط حمراء حتى ولو حدودا أخلاقية، نستطيع عن طريق الكنيسة القبطية أن نحقق نفوذًا عالميًا بإفريقيا وشرق أوروبا وآسيا والعالم أجمع، نستطيع بواسطة المكانة العالمية لكنيسة الاسكندرية ومؤسسة الأزهر أن نمتلك من القوة الناعمة ما تعجز عن تحقيقه عشرات البعثات الدبلوماسية، على الحكم في مصر أن يعلم أن الديموقراطية هي الأسلوب الأمثل لعلاج أية رخاوة في بنائنا الاجتماعي ونسيجنا الوطني، على المواطنين أن تكون أقسام الشرطة هي ملاذهم الحقيقي وبيوتهم التي يلجأون إليها وقت الشدة وعند الحاجة، من المفيد أن تقوم الكنائس والمساجد بأدوار اجتماعية وتعليمية وأن تقدم مساعداتها الإنسانية ولكن ليس بمعزل عن سلطة الدولة وخارج إطار المواطنة أو تحت مسميات تمييز ديني وطائفي، يجب أن يكون للدولة وجود على الأرض وأن يعلم المواطن أي كان دينه أن وطنه وحكومته موجودة وأن كنيسته أو مسجده يعمل تحت إشرافها ووفق قانون يحكم عمل الجميع دون تمييز وللصالح العام دون طائفية، إن أشد ما

يؤلمني عبارة شعب الكنيسة فهي تحمل بذور تمييز غير مقبول وطائفية لا يمكن قبولها، شيوع قيم الحرية والمساواة والعدالة كفيل بعلاج أثار سلبية عديدة تولدت عن سياسات غبية وقصيرة النظر حكمت سلوك قادتنا طيلة عشرات السنين.

القوة الناعمة

○ الخطة المصرية رؤية ٢٠٣٠

يقول ونستون تشرشل: (لو بدأنا معركة بين الماضي والحاضر فسنجد أننا خسرنا المستقبل).

عام ١٨٠٥ تولى حكم مصر محمد علي باشا الذي استوعب تاريخها وأدرك عظمتها وكان يحلم بمصر العظمى التي تنافس الدولة العثمانية ودول أوروبا الاستعمارية على القوة والتقدم والنمو الازدهار، كان يحلم باسترداد حدود مصر التاريخية منذ عصر تحتمس الثالث ورمسيس الثاني تمتد من شمال سوريا والعراق، مرورًا بما يعرف اليوم لبنان والأردن وفلسطين شرقًا، وحتى برقة وبني غازي وواحة الجغبوب غربًا وتشاد وغندا والسودان وأريتريا وجزء من هضبة الحبشة حيث منابع النيل الأزرق جنوبا، خاض «محمد علي» حروبه ضد الدولة العثمانية التي أذلها ابنه إبراهيم باشا وحقق وهو يشرف بقيادة الجيش المصري بطولات ضخمة في بيلين وقونية ونسيب مكنته في أقل من تسع سنوات من ضم مدينتي كوتاهية واضنة بهضبة الأناضول في قلب ما يعرف اليوم بتركيا إلى مصر بالإضافة إلى الشام كله بالإضافة إلى تكريت والساحل الغربي لما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية، شاملًا مدينة الوجه وضبا ومكة والمدينة، بالإضافة إلى حدود مصر الغربية والجنوبية التي ذكرناها سابقًا، تلك حدود مصر وتلك أرضها، اليوم وأنا أقارن أحلام القادة الأتراك الواردة في رؤيتهم لتركيا ٢٠٢٣ - ٢٠٥٣ - ٢٠٧١ وبين أحلام القادة في مصر ورؤيتهم لمصر ٢٠٣٠ أبكي حزنًا وكمدًا، حتى في الأحلام، وكالعادة خلط أنصاف القادة وأنصاف الوطنيين وأنصاف المثقفين وانصاف الموهوبين الذين وضعوا تلك الرؤية بين الخطط العامة للدول كحلم ورؤية وبين الخطط التنفيذية التي تعتمد على الواقع والإمكانيات، حين تتحدث إلى أحدهم أن الأحلام بلا سقف وأن رؤى القادة والزعماء لا بد

أن تلهم الأمة لا تجد إلا كل جهل وغباء، حين تتكلم أن مصر كدولة وشعب تستحق أكثر من هذا بكثير لا تجد إلا كل تقريع وتسفيه، سوف أسرد فيما يلي ملخص خطة من يحكم مصر اليوم وطموحاتهم لمصر عام ٢٠٣٠ وأترك للقارئ مقارنتها بذكاء بما ذكرناه وأوردناه سابقًا من خطط مستقبلية لتركيا وإسرائيل وإيران والسعودية ولسوف يدرك كم هم متقدمون وكم نحن مبتلون بالفاشلين.

مبدئيًا تتحدث الرؤية عن ندرة الطاقة والأرض والمياه (الصفحة رقم ٤ بالمقدمة) وهذا غير صحيح مساحة تركيا أقل منا بـ ٣٠% وعدد سكانها أقل منا بـ ٣٠% أيضًا، وناتجها القومي قدرنا ب ٣ أضعاف إذًا لسنا نعانى من قلة المساحة، كما أن إسرائيل تدير مواردها المائية ٧ أضعاف يعني لو استطاع الحكم في مصر تدوير مواردنا المائية مرة واحدة فقط والسيطرة على منظومة المياه بدولتنا المنكوبة بحكامها لأصبح نصيب مصر من المياه ١٢٠ مليار متر مكعب وليس ٥٥ أو٦٠ مليار وبهذا فقياسًا بدول الجوار ذات الحكم الرشيد لسنا نعاني أبدًا من ندرة المياه، كما أن مواردنا من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كفيلة بجعلنا دولة مصدرة للطاقة وليس دولة تعاني من نقص فيها كما ورد بالرؤية التي كتبها عديمو الرؤية والموهبة.

أيضًا تتحدث الرؤية وكما ورد بالمقدمة الصفحة ٦ عن أن إعداد الرؤية استغرق عامين بداية من ٢٠١٤ وشارك في إعدادها كافة أجهزة الدولة، وكما بينا للقارئ أن البرامج الاستراتيجية الكبرى للدول ومن فرط أهميتها يضعها خبراء محليون وأجانب وتضم عقولًا ومواهب نادرة مشهود لها بالعبقرية لا أعتقد أنها تتوافر حاليا بالجهاز الإداري للدولة المصرية، إذا كانت إسرائيل وهي دولة وحكومة عصرية متقدمة استعانت في إعداد رؤيتها بخبراء غربيين أجانب فهل يعقل أو يستقيم أن لا تستعين الحكومة المصرية المعلوم عنها عدم الكفاءة بخبراء أجانب في تحديد مستقبلها وبلورة أحلامها، ثم إذا كان واضعو الرؤية وكما ورد بالصفحة الخامسة بالمقدمة قد درسوا تجارب دول العالم شرقًا وغربًا وأضافوا لها عددًا من الهيئات الدولية مثل البنك الدولة والأمم المتحدة فلا أعتقد أبدًا أن تلك المشاركات لا تتعدى ذر الرمال بالعيون ومن وضع تلك الرؤية هم بعض انصاف المتعلمين المتعاونين مع الأجهزة الأمنية النافذة بالدولة ليس أكثر، كما

أن ورش العمل التي تحدث عنها أصحاب تلك الرؤية والتي ضمت كما ورد أصحاب المصالح وجماعات المجتمع المدني هي أيضًا لم تخرج عن اجتماعات وورش عمل ضمت في غالبها المتعاونين مع أجهزة الدولة الأمنية، حيث وكما هو معلوم غالب منظمات المجتمع المدني ومنها النقابات وغرف التجارة والصناعة تحت المراقبة بل والسيطرة الكاملة من الأجهزة الأمنية يعني الحكومة العاجزة تحاور منظمات عاجزة أيضًا وكلاهما لا يجرؤء على الخروج خارج أطر السياسات الداخلية والخارجية المدمرة والموضوعة بمعرفة الديكتاتور السابق جمال عبد الناصر وسار على نهجه من خلفوه وحتى اليوم.

في بداية الرؤية حدد صانعوها ثلاثة أهداف رئيسة كبرى (من وجهة نظرهم) يجب أن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠ وهي:-

١- أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة
٢- استثمار عبقرية المكان والانسان للارتقاء بجودة حياة المصريين.
٣- أن تكون مصر ضمن افضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث متوسطات التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد والتنمية البشرية وتنافسية الأسواق وجودة الحياة.

لن نتناقش في كلام الإنشاء الكبير الذي تعمل الدولة بكامل أجهزتها عكسه تماما.

وضع أصحاب تلك الرؤية عشرة محاور يجب العمل عليها للوصول إلى الثلاثة أهداف السابقة وهي:-

١- محور التنمية الاقتصادية.
٢- محور الطاقة.
٣- محور الابتكار والبحث العلمي.
٤- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية مكافحة الفساد.
٥- محور العدالة الاجتماعية.
٦- محور التعليم والتدريب.

٧- محورالصحة.
٨- محور الثقافة.
٩- محور البنية التحتية والعمرانية.
١٠- محور السياسة الداخلية والخارجية والأمن القومي.

أولًا، ترتيب أولويات الحكم لم يتغير منذ ثورة ١٩٥٢ وكأنه لم يكف أكثر من ٦٥ عامًا من الخراب والتراجع في كل شيء لكي يغير من هم بالحكم اليوم أولوياتهم، السياسة الداخلية والخارجية آخر محور من محاور التنمية بينما الاقتصاد على رأس المحاور وأولها وهذا غير صحيح وغير عملى وثبت فشله، لن ننجح في أي محور من المحاور السابقة إلا بالتغيير السياسي والقضائي وتغيير السياسات الداخلية واحترام حقوق المواطن، يستحيل أن نتقدم والحكم لدينا وتحت حجج وهمية منها الأمن القومي ينتهج سياسات قمعية ضد معارضيه ويعتمد الديكتاتورية منهجًا للحكم يغلفه ببعض المؤسسات الديكورية لزوم خداع الداخل والخارج، يستحيل مع القمع والديكتاتورية تحقيق الشفافية وتحسين مؤسسات الحكومة ومكافحة الفساد، هل يمكن لوالد أن يقنع ابنه بالتوقف عن تناول البانجو والترامدول وهو مدمن للهروين؟ في الصفحة الثانية عشرة من المقدمة تحدث واضعو الرؤية عن ما تناولناه سابقًا ولكن من منطلق كلام الإنشاء الذي لم تتقدم الحكومة نحوه بجدية ولا يبدو في الأفق أي نية لكى يتخلى من بالحكم عن أنانيتهم في البقاء بالحكم مدى الحياة، في الصفحة الثانية عشر من المقدمة يقر واضعوها أن خطة تمويل الرؤية تعتمد على وجود مؤسسات قوية تحظى بثقة المستثمرين، فهل لدينا مؤسسات قوية تحظى حتى بثقة مستثمرينا المحليين؟!

ثانيًا، إذا كان واضعو تلك الرؤية وفي الهدف القومي الثالث يقصدون أن يكون ترتيب الاقتصاد المصري عالميًّا في المرتبة ٣٠ في جزء من هدفهم، فالحقيقة أن اقتصادنا الحقيقى اليوم ونحن في عام ٢٠١٦ هو في المرتبة ٣٠ أو أقل لو أضفنا الاقتصاد الرسمي أو الموازي الذي تطرقنا إليه سابقًا، الآن وبعد ١٤ عامًا من اليوم ماذا ستفعل الحكومات المصرية؟ أعتقد أنها ستتفرغ لإصدار قرارات ثم إلغاؤها صباح اليوم التالي، كما حدث بقرار الحكومة بشأن

إلغاء الجمارك على الدواجن المستوردة صباح يوم السبت ٣ ديسمبر ثم قامت بإلغائه صباح الأحد ٤ ديسمبر ٢٠١٦!

لن أتطرق إلى تفاصيل الرؤية فالحكومة ومن يمسك بتقاليد الوطن وكما ورد بالرؤية يعلمون جيدًا مشكلات وطننا بمختلف المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل ولديهم من البيانات والإحصائيات ما يكفي لكي يعلمون جيدًا مدى الكارثة التي نحن فيها اليوم ونسير فيها بالغد وحجم معاناة شعبنا الذي يقبع أكثر من ربعه تحت خط الفقر، ولكن حين نأتي لتحديد الدواء وخطط العلاج، والتي بالتأكيد من ضمنها تغيير سياسات الحكم واستبعاد أشخاص بعينهم قابعين بأركانه تأبى أنانيتهم أن تتغلب على وطنيتهم وأن يكون استبعادهم عن أركان الحكم ثمنًا لنهضة أو بداية للإصلاح، تمامًا كما يحدث دائمًا ومنذ خمسينات القرن الماضي يتحدث حكامنا أمام أفراد شعبنا وأمام العالم حديث الوطني الزاهد بالحكم بينما الأفعال تخبرنا بأشخاص نهمين للسلطة تتضاءل وطنيتهم أمام أنانيتهم وشغفهم للسلطة والقوة المادية والمعنوية، هل انزعج جمال عبد الناصر من هول هزيمة ١٩٦٧؟ لا لم يحدث بل استمر على نفس المنهج ونفس السياسات، ومات وهو على رأس الحكم يسهم بعلمه المحدود وسياساته الخاطئة في إضعاف الوطن وتبديد موارده، ودعم إنصاف الموهوبين وعملاء الأجهزة الأمنية لتقلد المناصب الرفيعة بالدولة. في إبريل من عام ١٩٦٨ أعلن الزعيم الفرنسي شارل ديجول (١٨٩٠-١٩٧٠ مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة وبطل استقلالها ومقاومتها للنازية بالحرب العالمية الثانية) استقالته من منصبه كرئيس للدولة، كان السبب ليس هزيمة فرنسا في حرب، ولا خسارة جيشها ٩٠% من عتاده واسلحته، ولا ٢٥ مليار دولار خسرها الفرنسيين دمرت اقتصادهم الذي بنوه في عشرات السنين، ولا فقد ٧% من مساحة فرنسا بل لأن نتيجة الاستفتاء الذي دعا إليه الفرنسيين لتأييد تحول الدولة إلى لا مركزية الحكم جاءت بتاييد برنامجه بنسبة أغلبية ضئيلة، فاعتبر هذا مؤشرا على انخفاض شعبيته لدى الفرنسيين فاحترم نفسه وتاريخه ووطنيته فاستقال مفسحا المجال لقادة آخرين قد يكون لديهم تاييدا أكثر بالشارع، هل انزعج السادات وآلمته وطنيته وهو يرى شوارع العاصمة تغرق بمياه المجاري ويعاني شعبه من أزمات في كل شيء،

وانهيار البنية التحتية، وانتشار الفساد نتيجة سياساته وسياسات من سبقه؟ بالتأكيد لا، ومات وهو قابع بالسلطة،يحكم بمنطق شيوخ القبائل وزعماء العشائر وليس رئيس دولة والأهم رئيس مصر، هل انزعج حسنى مبارك وقد أمضى أكثر من ٣٠ عامًا يتفرج على التقدم العلمي والعسكري والتعليمي والإنجازات القومية الحاصلة بتركيا وإيران وإسرائيل بل والسعودية والإمارات؟ الاجابة لا، ولم يترك الحكم إلا بعد أن تخلى عنه الجيش وانهارت وزارة الداخلية، والأمر نفسه ينطبق عليه. الخلاصة وكالعادة رؤية مصر ٢٠٣٠ ديكور مثلها مثل الديكورات الأخرى، كالبرلمان، والنقابات العمالية، وغرف التجارة، والسلطة القضائية، والدستور المقصود بها تضليل الداخل وخداع الخارج والمحصلة تدهور حاصل بجميع المجالات ومعانات لشعب ودولة كانا يستحقان أفضل من هذا بكثير، ختامًا أذكر للقارئ أن بالصفحة التاسعة من برنامج الرؤية الاقتصادية (الديكور) وضعت الدولة هدفًا أن تكون ضريبة القيمة المضافة ١٠% وبعد أقل ستة أشهر من اعتماد وإعلان الرؤية قدمت نفس الدولة للبرلمان (الديكور) مشروع قانون يصل بالنسبة إلى ١٤% ووافق البرلمان (الديكور) بأغلبية على القانون، وصدق عليه رئيس الدولة ولم يكلف أحد ممن بالحكم نفسه أن يتساءل أليست الرؤية حاكمة لأجهزة الدولة ومنها الحكومة؟ كيف أن نثق برؤية الدولة وقد تغيرت مؤشراتها وأهدافها ولم يمر على إصدارها ستة أشهر؟ نكتة أليس كذلك؟ ولكن للأسف تلك حقيقة.

مخاطر الأمن القومي المصري

الآن وقد استعرضنا عناصر القوة لأهم دول الإقليم وأصبح لدى القارئ صورة أتمنى أن تكون واضحة عما يجرى بالواقع خارج أوهام إعلام تحت السيطرة وخطب رنانة يلقيها علينا حكامنا، يمكننا أن نختم الجزء الأول من كتابنا بملخص يتناول أهم التحديات والمخاطر التي تواجهنا كامة بمختلف المجالات، وما يمكن أن نسميه بخارطة الطريق التي يمكن من خلالها التغلب على تحديات واقعنا وتحقيق آمال مستقبلنا والتي سيكون مواجهتها والتغلب عليها تفصيلا موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب.

○ المخاطر العسكرية

في أكتوبر ٢٠١٧ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وتبعتها إسرائيل انسحابهم من منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية والمعروفة باليونسكو[١]، معنى الانسحاب أنهما لم يعودا ملتزمين بالقانون الدولي الذي ينظم علاقات الدول المنضوية تحت لواء تلك المنظمة العالمية، السؤال الآن ماذا لو انسحبت كلا الدولتين أو غيرهما من منظمة الأمم المتحدة نفسها؟ الإجابة سقوط النظام القانوني العالمي الحالي، في تلك اللحظة لن يجد وزير خارجيتنا سامح شكرى ما يصدح به أمام إثيوبيا مثلا وقبلها إسرائيل وحديثا قطر محاضرا عن الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من العبارات الإنشائية التي لم يحترمها دوما إلا الضعفاء، سيسود قانون الغاب، أي أن الدول القوية ستعود كما كانت دولا مستعمرة تسيطر على الدول الضعيفة سعيًا وراء الموارد والأسواق وقبل كل شيء الأرض والممرات الاستراتيجية. في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وقف زعيم الهند نهرو متهكما على جمال عبد الناصر وغيره من قادة الدول الإفريقية حديثة الاستقلال بشأن تكرارهم كلمة الاستقلال عشرات المرات في خطبهم، قائلا وموجها حديثه لهم أنتم لم تستقلوا بعد. لقد وقعت الدول الكبرى معكم قصاصة ورق اسموها معاهدة الاستقلال وأعطوكم قطعة قماش اسميتموها علما، بينما الفقر والجهل والمرض يرتع في بلادكم، حين يأتى اليوم الذي تقضون فيه على ذلك الثالوث الذي وطنه فيكم المستعمر متعمدا، يومها وحينئذ فقط يمكن أن تتحدثوا عن الاستقلال. أضحك كثيرا حين أرى الأفلام الدعائية التي تنتجها إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة، وهى تبرز لنا لقطات من تدريبات قوات الصاعقة والمظلات المصرية ومدى جاهزيتها وحفلات التخرج لأولادنا من الكليات العسكرية ويبدو لنا أبناؤنا في جهوزية عالية لأداء واجبهم المقدس في الدفاع عن سيادتنا وأمننا وكاننا دولة تعرف كيف تحمي استقلالها، بينما بوتين يتحدث في أكتوبر عام ٢٠١٧ عن استخدام الهندسة الوراثية في نتاج عشرات الألوف من المحاربين بصفات جسمانية وعقلية خارقة منها عدم الشعور

(١) في ديسمبر ٢٠١٧ أعلنت أمريكا أيضًا انسحابها من ميثاق الأمم المتحدة للهجرة لأنه وحسب إعلانها لا يتناسب وبرنامج رئيسها دونالد ترامب.

بالتعب والخوف، التردد، الجوع وغيرها من العلامات البدنية والنفسية التي كانت في الماضي وحتى اليوم تمثل الفروق النسبية التي تتمايز بها الجيوش، ويؤكد أن هذا الإنجاز بات وشيكا ويطالب ببحث التبعات الإخلاقية والقانونية بل والسياسية المترتبة على هذه الثورة والحقبة الجديدة من تاريخ البشر، قريبا سوف تختفى الميزة النسبية للجندى والضابط المصري أمام باقي أقرناه.

في عام ١٩٧٦ قام رئيس وزراء باكستان ذو الفقار علي بوتو باتخاذ قرار سياسي ببدء البرنامج النووي الباكستاني قائلا لو أكلنا العشب سوف نكمل برنامجنا النووي ونصون استقلالنا، جاء هذا ردا على اتهامات المعارضة له بتبديد موارد البلاد واستحالة تحقيق هذا الإنجاز الوطني الهام في حين تستورد باكستان حينها كل احتياجاتها حتى إبر الحياكة.

أى حديث عن قدرات عسكرية تصون الاستقلال وتحفظ الأمن القومي سيكون غير مجديا بدون قدرات استراتيجية نووية ثابته ومتحركة، بعد إسقاط القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناجازاكى وما تلاهما من استسلام الإمبراطور الياباني، لم تعد للأسلحة التقليدية أي معيار أو قيمة استراتيجية يمكن الاعتماد عليها عند احتساب القدرات الحقيقية للجيوش، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح لزاما على الجيوش امتلاك الأسلحة التقليدية كاسلحة تكتيكية لافتتاحيات الحروب وأيضا الأسلحة الاستراتيجية كاسلحة دمار شامل تنتهي بها الحروب وسلاح ردع.

لهذا فإن أكبر تهديد عسكري للأمن القومي المصري هو غياب قدراتنا النووية ووسائل إطلاقها كالصواريخ الاستراتيجية والغواصات، أيًّا ما تكون في مخيلة المخطط العسكري المصري من خطط لمواجهة افتقادنا تلك القدرات سيكون محض محاولات بائسة لن تصمد طويلا في ساحات المعارك الحقيقية. الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية لا يمكن أن تحل محل الأسلحة النووية في قوة تدميرها وتأثيرها الطويل، وقد تخلت غالب دول العالم الكبرى عنها ودمرتها طواعية.

أيضا من المخاطر العسكرية هو اتساع الهوة الحالية بيننا وبين أهم دول الإقليم في فرق الحرب الإلكترونية

نحن في حاجة إلى إعداد تلك الفرق وبسرعة، لقد بينا من قبل أن إيران وإسرائيل كم هما متميزين في هذا المجال الاستراتيجى الهام.

أخيرًا من المخاطر العسكرية على أمننا القومي هو نسبة تصنيع احتياجاتنا من الأسلحة الثقيلة والاستراتيجية، نحن الآن لدينا نواة جيدة لصناعات حربية عالية المستوى ومتقدمة، ولكننا نحتاج إلى قرار سياسي وبرنامج قومي بخطط زمنية سريعة لتحقيق نسبة تزيد على الـ ٩٠% من احتياجات جيشنا من الأسلحة الرئيسية الثقيلة والتجهيزات.

امتلاك إسرائيل وايران وتركيا أسلحة نووية وبرامج صاروخية استراتيجية متطورة وبرامج فضائية وأقمار صناعية دقيقة يجعل الهوة بيننا وبينهم كبيرة، وهو أمر يدعو إلى بالغ القلق ومن العار السكوت عليه.

○ المخاطر الاقتصادية

١- تواضع الحجم الكلي للاقتصاد مقارنة بالحجم الكلي لاقتصاديات الدول الأخرى المنافسة وخططها المستقبلية لمضاعفة هذه الاقتصاديات، لهذا علينا مراجعة أهدافنا الاقتصادية الواردة في الخطة الاستراتيجية العامة للدولة ٢٠٣٠ آخذين في الاعتبار خطط وأهداف الدول الأخرى.

٢- الفجوة التجارية، أي الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، للأسف تلك الفجوة ومنذ عشرات السنين بالسالب، تلجأ الحكومات المتعاقبة إلى الاقتراض واللجوء إلى المساعدات الدولية والتي نقدم أمامها تنازلات سياسية وفى أحيان أخرى عسكرية واقتصادية للدول المانحة، علينا وضع خطط وبرامج لمعالجة هذا الوضع جذريا وخلال فترة زمنية قصيرة.

٣- الفجوة الاستثمارية وهي الفرق بين إجمالي رءوس الأموال المطلوبة والضرورية لتحقيق معدلات نمو مناسبة لتخفيض معدلات البطالة، وكبح جماح التضخم وتقليل عجز الموازنة والادخار القومي، وهي فجوة نحتاج فيها إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، التي من شروط تدفقها لأي بلد.

١- النظام Deciplin. ٢- الأمن Security.

٣- السيطرة على الجريمة Crims Control.

٤- حل الخلافات المدنية.
٥- عدم لجوء المواطنين للعنف.
٦- نظام العدالة الجنائية.
٧- فعالية نظام المنشآت العقابية واحية.
٨- نفاذ القانون.
٩- سلوك ضباط الشرطة وتصرفاتهم وفق القانون.
١٠- ضوابط السلطة التنفيذية وشفافية أعمالها ورقابة البرلمان.
١١- الحقوق الأساسية للمواطنين ومدى تحقيق العدالة المدنية.

تلك حزمة متكاملة حين تتحقق فيمكن عندها أن نتحدث بجدية عن تدفق استثمارات أجنبية حقيقية، أما البديل الآخر فهو الاقتراض وهو ما تفعله الدولة حاليًا وسيدفع ثمنه الأجيال القادمة.

في تقرير لمنظمة Bloomberg Business تنبأت المنظمة وهي من الثقات في مجال الاقتصاد بأن أهم ٢٠ اقتصادًا بالعالم في العام ٢٠٣٠ سيكون كالتالي:-

الترتيب	اسم الدولة	حجم الناتج القومي بالتريليون دولار
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤.٨
٢	الصين	٢٢.٢
٣	الهند	٦.٦
٤	اليابان	٦.٤
٥	ألمانيا	٤.٥
٦	البرازيل	٤
٧	المملكة المتحدة	٣.٦
٨	فرنسا	٣.٣
٩	كندا	٢.٦
١٠	روسيا	٢.٤

٢.٣	إيطاليا	١١
٢.٣	المكسيك	١٢
٢.١	أندونسيا	١٣
١.٩	أستراليا	١٤
١.٩	كوريا الجنوبية	١٥
١.٨	إسبانيا	١٦
١.٦	تركيا	١٧
١.٣	السعودية	١٨
١	نيجيريا	١٩
١	هولندا	٢٠

التقرير لم يتضمن إسرائيل التي رغم أن اقتصادها كحجم ليس ضمن أهم عشرين اقتصادًا إلا أنه يقع ضمن الاقتصاديات المتطورة، والتي تضمن من خلاله تمويلًا جيدًا لعناصر قوتها الشاملة، كما لم يتضمن التقرير إيران على الرغم من أنه وعلى رأس ألوياتها أن تدخل ضمن نادي العشرين الكبار بسبب ضعف معدلات النمو المطلوبة لتحقيق هذا الهدف والتشكك الحقيقي في بلوغه في ظل معدلات النمو والاستثمارات الحالية، وتبقى مصر تغرد خارج السرب بلا أي أمل أو خطط حقيقية تجعلنا نطمح في دخول نادى العشرين الكبار. لا أعلم ما الذي ينقصنا حتى نقود تحولا ضخما على أرضنا بهدف تحقيق حلم الولايات المتحدة العربية تكون القاهرة هي عاصمته ومصر العظمى قلبه ودرعه وسيفه؟

- **المخاطر الاجتماعية والسياسية والبيئية.**

١- الأمية.
٢- نسبة الفقر.
٣- تلوث البيئة.

٤- البطالة.
٥- التطرف الديني.
٦- الفتنة الطائفية.
٧- الممارسات القمعية للأجهزة السيادية والأمنية.
٨- ضعف الأحزاب وغياب حياة سياسية طبيعية.
٩- ضعف مخرجات التعليم بكل مراحله.
١٠- غياب البحث العلمي المرتبط بالمشاكل الحقيقية التي يواجهها المجتمع وعدم ربطه بالخطط العامة للدولة والخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠.
١١- تدهور المرافق الصحية وعدم كفاءتها.
١٢- غياب البنية التحتية الضرورية عن قطاع كبير من المواطنين يعانون من ندرة مياه الشرب الصحية ومرافق الصرف الصحي والملاجئ وانقطاع الكهرباء لأو عدم وجودها اصلا.

الحديث عن تلك المخاطر السابقة يطول وسوف نتناوله بالتفصيل في الجزء الثاني من الكتاب والذي سيتناول خطط مقترحة وبرامج تفصيلية وأولويات نعتقد أنها كفيلة لتحقيق ما نحلم به وهو البعث من جديد.

خارطة طريق نحو تحقيق مشروع نهضة مصر العظمى Road Map

الآن وبعد أن تناولنا عناصر القدرة الشاملة للأمة المصرية وباقي الأمم بالإقليم، وبعد أن أوضحنا وباختصار شديد المخاطر المتوقعة على أمننا القومي، يبقى بالإضافة إلى الثمانية عناصر التي حددناها والتي تتشكل منها قدرات الدول يتبقى عنصر أخير مهم هو عنصر الإدارة، إدارة الدولة هي بمثابة الروح في جسد الدولة، لا فائدة للجسد بلا روح ولا أثر للروح بلا جسد يحتويها، الإدارة هي مجموعة من القيم والاستراتيجيات والسياسات والتكتيكات والقوانين تقود كافة أنشطة الدولة وعناصر قوتها نحو تحقيق الأهداف القومية العليا، التي تضعها النخبة السياسية للدولة .فيما يلي خارطة طريق لبرنامج ضخم للإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي، تمثل الأساس للبعث من جديد،

الأهداف القومية الرئيسية

إن الأمم في نهضتها يجب أن يكون لديها هدف أو عدة أهداف سامية تتطلع إليها وتتخذ كافة السبل وتسخر كل الامكانيات لبلوغها. وأية خطة قومية لأية دولة أو جماعة يجب أن يكون لديها هذا الهدف أو عدة أهداف ومن وجهة نظري فإن أهم الأهداف السامية للأمة المصرية في المرحلة الحالية وعلى المدى البعيد والتي أعتقد تحديدا خلال فترة يجب أن لا تزيد عن عشرين عامًا:

١- أن تمتلك مصر نظاما سياسيا ديموقراطيا حديثا، يضمن الحرية والعدل والمساواة لكافة المواطنين، ويصون الحريات ويؤسس لدولة القانون ويحمي الأموال والأعراض، ويضمن استقلال وكفاءة القضاء وسرعة التقاضي ونزاهة القضاة وديموقراطية ودقة وسلامة القرارات السياسية وبما يحمي المجتمع وبناء الدولة من التفكك أو الصراع أو الطائفية، ويضمن نزاهة الانتخابات وتحقيق إرادة الأمة. إن اليوم الذي تمتلك فيه مصر هذا النظام ويشهد له العالم بالحداثة والتوازن بين السلطات والتقدم فإننا لن نكون قد أمنا الموارد المالية والبشرية والعلمية اللازمة والمطلوبة لنهضتنا وقطعنا شوطا طويلا في طرق تقدمنا نحو الريادة الاقليمية والعربية والإسلامية والإفريقية وأن نؤمن لمصر مكانة متقدمة بين دول العالم أجمع. ومن وجهة نظري أعتقد أن الدستور الألماني أكثر الدساتير التي يمكن أن تتفاعل مع التحديات المستقبلية للأمة وأهمها التأسيس للحكم المحلي والتخلص من مركزية الإدارة ويستجيب الى آمالنا الواسعة في دولة مدنية عصرية.

٢- أن تكون القاهرة عاصمة اقتصادية للشرق الأوسط ككل وأن تكون مصر واحة الاستثمار، والدولة الأولى الجاذبة للاستثمارات طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى بالمنطقة وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإنني أعتقد أننا يمكن وبسهولة أن نضاعف الناتج القومي الإجمالي المصري ثلاث مرات في فترة لا تزيد عن عشرة سنوات وأن نضاعفه من سبعة إلى عشرة مرات في غضون عشرين عاما من الآن. تلك الأهداف ليست ترفا بل هي الأرقام المنطقية المناسبة حتى نعوض ما فات، وأن نضمن لوطننا وشعبنا ما يستحقه من حياة كريمة ومكانة بين الأمم العظيمة.

٣- كما أنه ومن الأهداف السامية للأمة أن تمتلك مصر جيشا حديثا مدربا تدريبا عاليا يرتكز على عقيدة واضحة وطموحة وقيادة وإدارة منظمة وقاعدة تصنيعية واسعة ومتقدمة، ومراكز أبحاث متفوقة وبرامج تسليح عالية التكنولوجيا تلبي حاجاتنا المتنوعة، وبخاصة في تكنولوجيا الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية والقوات البحرية وغيرها من فروع العلم العسكري، وأن لا ننسى دعم أكاديمية ناصر العليا لتكون من أرقى معاهد العلم والبحوث العسكرية، وأن يدعم هذا الجيش ومؤسساته علاقات سياسية واستخباراتية متميزة وفوق العادة مع الدول الكبرى.

٤- أن تمتلك مصر نظاما تعليميا متفوقا يراعي قيم المجتمع وثوابته الدينية والثقافية واللغوية، ويحقق التفوق النوعي للثروة البشرية المصرية عن باقي الأمم الأخرى ويغذي الأمة المصرية بالمواهب والعقول الفذة في كافة مجالات العلم والادارة والطب والهندسة والتخطيط الاستراتيجى وغيرها من فروع العلم التطبيقى والثقافة وعلوم الإنسانيات. يبث القيم الدينية الإنسانية الرفيعة في عقول ووجدان أطفالنا وأولادنا وشبابنا يجعلهم منفتحين على باقي الأمم الأخرى والثقافات والحضارات دون تفريط في ثوابتنا الدينية أو الحضارية، ودون طمس لهويتنا المصرية الإسلامية العربية وتاريخ الكنيسة القبطية المصرية العريق، متمسكين بقيم تعلوا من العلم والثقافة والإبداع والعمل الشريف والتعايش السلمي بين الأمم وتكامل الحضارات وليس التصارع بينها، وتتمسك بقيم الحرية والعدل والمساواة واحترام الحريات العامة والخاصة، وأن يكون هذا النظام ملبيا لحاجات المجتمع من الموارد البشرية اللازمة لتقدمه ورفعته وكافلا الحياة الكريمة وسيادة القانون والحرية لكافة أبناء الأمة. وأن تخضع جميع مؤسسات الدولة التعليمية لرقابة صارمة لضمان جودة العملية التعليمية بكل عناصرها، وتوافقها مع أرقى المعايير الدولية من حيث تفوق العامل البشري واحترافه وتهيئة بيئة حاضنة ومتطورة.

٥- أن تمتلك مصر القوة الناعمة الأولى عربيا وأفريقيا وإسلاميا عن طريق دعم مكانة الأزهر الشريف والكنيسة القبطية محليا وعالميا، وأن يتم توفير الدعم

التشريعي والمادي لإنطلاق صناعة السينما والمسرح من جديد، وأن تعود لسابق عهدها هوليود الشرق وتشجيع ودعم وحماية ورعاية المواهب المصرية في الشعر، والكتابة المسرحية، والسينمائية، والقصصية، والفنون التشكيلية، وكافة مجالات الثقافة، والإعلام الأخرى، وأهمها القنوات الفضائية الإخبارية وقنوات الدراما والقنوات المتخصصة الأخرى.

٦- أن تمتلك مصر منظومة أمنية داخلية تمثل نواة هامة وأساس متين لحماية الدولة داخليا وخارجيا، ويجب أن تدعم من الآن وأن يعاد هيكلة جهاز الأمن القومي ووزارة الداخلية بكامل أجهزتهم وفروعهم، بما يتضمنه هذا من دعم مادي وبشري بالكفاءات والمواهب، وتحديث في الهياكل الإدارية والوظيفية، وتحديث طرق العمل والتخاطب والاتصال داخل تلك الأجهزة، ومع باقي أجهزة ومؤسسات الدولة، واستبعاد العناصر المشكوك في كفائتها المهنية وولائها لقيم الثورة وانتصارها للقيم الانسانية والدينية الرفيعة، مع التأكيد على ضرورة التدريب والارتقاء بالمستويات المهارية لأعضاء تلك الأنظمة الأمنية ومطابقتها لمعايير تقييم الأداء الدولية في المؤسسات الشبيهة بالدول الكبرى.

إن المكانة المرموقة التي ننشدها للأمة المصرية في الخريطة العالمية والتي تستحقها بعد ثورة ٢٥ يناير نتيجة تضحيات وكفاح الآلاف من أبنائها، يجب أن يدعمها اقتصاد قوي ومتين، ولا يخفى على أحد أن القوة الاقتصادية عنصر محوري ورئيس من عناصر القوة الشاملة لأية دولة أو قومية، لهذا فان هدف التفوق الاقتصادي والتمكين لمصر بالتحكم في اقتصاد المنطقة ككل هو ضمانة راسخة للأمن القومي المصري وضمانة مستحقة لحياة كريمة لعموم شعبنا الكريم ومستقبله الزاهر بإذن الله.

محاور تحقيق الأهداف القومية

من هذا المنطلق وبناء على ما سبق فإنني أحب أن أؤكد على النقاط الهامة التالية التي يجب أن تتوافر في أية خطة قومية حالية أو مستقبلية للوصول إلى الأهداف السابقة.

١- الدستور

الدستور هو الترجمة العصرية للعقد الاجتماعي. هو الذي يضمن ويحدد ويشكل كافة مظاهر الحياة فوق أرض الوطن. بقدر ما نمتلك دستورا مدنيا ديموقراطيا يراعي قيمنا الدينية الأساسية ويؤكد على احترام القيم الإنسانية الرفيعة، ويصون حقوق الانسان ويحفظ الدم والمال والعرض؛ يؤكد على شفافية السلطات الحكومية وديموقراطية وقانونية أعمالها ويحارب الفساد السياسي والإداري، والاقتصادي، ويحمى حقوق الأفراد كافة دون تمييز ديني أو عرقي أو طائفي بقدر ما نؤسس بنيان نهضتنا على أسس سليمة. يجب أن يؤكد دستورنا على ما يلي:-

١- كرامة الانسان والتزام سلطات الدولة بالحقوق الاساسية الشخصية للفرد، بما يحفظ كرامته وشئونه الشخصية وحرية العقيدة، والتعبير عن الرأى طالما لم تتعارض مع الدستور والأعراف والتقاليد التي يحددها القضاء.

٢- المساواة بين الرجال والنساء وحظر التمييز في الوظائف الحكومية أو الخاصة.

٣- حرية الرأي والإعلام والفن والعلم والتجمع والتظاهر.

٤- سرية الرسائل البريدية وما شابه وحرمة التجسس أو التصنت على الاتصالات الهاتفية دون أسباب قانونية وبعد موافقة النائب العام لمدة قصيرة بعدها يحتاج الأمر إلى موافقة قاضي.

٥- حرية التنقل ومزاولة الأعمال طالما كانت قانونية مع تجريم العمل القسري.

٦- احترام حرمة السكن واحترام الملكيات الخاصة المادية أو المعنوية وحظر التاميم.

٧- الرقابة على سلطات الدولة بكل شفافية، وتقاسم الصلاحيات بين الحكومة المركزية وسلطات الأقاليم والمحافظات، وضمان حق الحكم المحلي لكافة مناطق القطر المصري.

٨- تحمل المسئولية عند الإخلال بالواجب الوظيفي العام، ومنها المسئولية السياسية ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية العامة، بما لا يخل بالأمن القومي والسلم الاجتماعي والوضع الاقتصادى.

٩- حظر التحضير لحرب هجومية، والرقابة على الأسلحة الحربية، وقواعد إدارة الدولة في أوقات الحرب أو الكوارث القومية، مع التأكيد على العقيدة الهجومية للجيش المصري والتأكيد على احترام المواثيق والعهود الدولية والتعايش السلمي بين الدول والقيام بدور فاعل في حفظ السلم والأمن العالمى.

١٠- توزيع المسئوليات وسلطات الدولة، بما يضمن حسن سير العمل التنفيذي والتشريعي والقضائي ويضمن الأمن القومي المصري بكل عناصره.

٢- التخطيط الشامل

إن الخطة الرئيسة يجب أن يكون محتواها الأهم تخطيط الأماكن الحضارية، وبالأخص المدن والقضاءات، وخصوصا العاصمة، تخطيطًا عصريًا يُراعى فيه تحديد الاتجاهات الرئيسة في التوسع والنمو السكني والصناعي والزراعي والتجاري والخدمي آخذا في الاعتبار مناطق تمركز الثروات الطبيعية والخدمية، والمظهر الجمالي والحضاري، وأن يراعي في هذا التخطيط وجود أدوات حكومية فاعلة ومدربة وحديثة تضمن تنفيذه، وتمنع أية تجاوزات تخرج عن نطاقه وتتأكد من سرعة ودقة تنفيذه في كافة أرجاء الوطن. ولا مانع من أن نوكل لأحد المكاتب الاستشارية الدولية ذات السمعة الطيبة في هذا المجال مهمة وضع هذا المخطط بكل تفاصيله .إن التخطيط العصري لكافة مظاهر العمران يؤكد للمستثمرين قدرة الإدارة الحكومية على التخطيط والتنفيذ والإبداع.

٣- تطوير وتحديث الهيكل الإداري للدولة

إنه وبعد اعتماد المخطط الإقليمي الشامل لكافة محافظات ومدن وقضاءات مصر، وبعد تحديد أماكن الاستثمار لكافة الأنشطة الاقتصادية، واتجاهات توسعها، وشروط البناء والعمران آخذة في الاعتبار سلامة البيئة ونظافتها، فإن تطوير الإدارة الحكومية بشكل جاد وعصري يتضمن رفع المستوى المهاري والمادي للموظفين كافة، بمختلف درجاتهم الوظيفية وتدريبهم وفق أحدث مناهج الإدارة الحديثة، ووضع أنظمة ولوائح إدارية حديثة تضمن رفع الإنتاجية، ودقة واحترافية الأعمال وبما يحارب الفساد والرشوة وسوء الإدارة لتكون دواوين

العمل الحكومي بالإقليم واجهة مشرفة أمام الداخل والخارج، وبخاصة دواوين المطارات، ومنافذ الدخول إلى الإقليم البرية والجمارك والضرائب والبلديات، وأقسام الشرطة والوزارات الخدمية، كوزارة الضمان الاجتماعى والتأمينات، ووزارة العمل والبلديات. وأيضا يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى كإمارة دبي، التي خطت خطوات كبيرة نحو تحديث دوائر العمل الحكومية وبخاصة الدوائر الخدمية كالتي تم ذكرها سابقًا.

٤- تحديد اولويات الاستثمار الحكومى

وإنه ومن المفيد أن لا يغيب عن أعيننا أن توجيه غالبية الموارد الحكومية المتاحة نحو مجالات، مثل: الصحة، والتعليم، ومحاربة الفقر، والبطالة، هو من أهم واجبات الحكم، وهو استثمار وليس عبئًا أو تكلفة، فأهم عنصر من عناصر جذب الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي هو توافر الموارد البشرية المؤهلة تأهيلًا حقيقًا، ذات الجودة العالية عقليًا وبدنيًا وعلميًا، وهنا ينبغي الإشارة إلى ضرورة تحديث مناهج التعليم؛ لتكون طبقًا للمعايير الدولية وتهيئة المدارس والجامعات؛ لتكون منارات للعلم والتطوير وبيئة مشجعة على الابتكار ونشر الحداثة بالمجتمع، وهذا مما يؤدي إلى رفع تنافسية المواطن المصري في سوق العمل داخليًا وخارجيًا، ويعظم دوره في بناء مجتمعه ونهضته، وهنا لا ينبغى أن يغيب عنَّا أهمية الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية وبخاصة العربية والإنجليزية؛ فالمحيط العربي للأمة المصرية هام اقتصاديًا وسياسيًا، واللغة الإنجليزية صارت اللغة الدولية للمعاملات الدولية والبحوث العلمية. كما أن توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين، ورفع مستوى المستشفيات الطبية للمستويات الدولية، ويجب أن يكون من ضمن أولويات الحكم وعاملًا هامًّا من عوامل جذب الاستثمارات، وخلق بنية أساسية خدمية متطورة.

٥- (تحديث القوانين وترسيخ قيم الدولة المدنية)

إن التاكيد على ضرورة تحديث القوانين وبالذات ذات البعد الاقتصادي وشيوع مبدأ الدولة المدنية، وسيادة القانون، وسن التشريعات اللازمة لتحقيق مبادئ العدل والمساواة، وعدم التمييز ومحاربة الفساد وحرية الإعلام والشفافية

في كافة أعمال السلطة التنفيذية، وتحقيق سرعة التقاضي ورد الحقوق ورفع المظالم من الشروط الواجبة واللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وضمان معدلات نمو محترمة تساعدنا نحو هدفنا المحوري؛ لنكون قاطرة الشرق الأوسط الاقتصادية. ولا يخفى على أحد أهمية سن القوانين المشجعة للنمو الاقتصاديي والتي تعطي ميزة تنافسية لمصر عن غيره من المناطق الأخرى، مثل سن وتطوير قوانين حماية الملكية الفكرية، ومنع الاحتكارات، وتجريم غسيل الأموال، ومكافحة التهرب الضريبي، وإنشاء المحكمة الاقتصادية، وتفعيل الدور الحاكم والتنفيذي للغرف التجارية في فض المنازعات، ومراقبة انضباط الأسواق وحسن سير المنظومة الاقتصادية مع إعطاء أولوية للتحديث المستمر لقوانين الاستثمار والضرائب والجمارك وسرعة البت في القضايا الاقتصادية، مع سن التشريعات المشددة لمنع التلاعب بالمواصفات والغش التجاري والمماطلة في سداد الالتزامات المالية والقانونية نحو الشركات، وأيضا الأفراد مع تسهيل إجراءات دخول وخروج البضائع والأفراد وحرية دخول وخروج رءوس الأموال، دون الإخلال بالجانب الأمني، مع تسهيل دخول الأجانب إلى البلاد من المنافذ الحدودية أو المطارات، وما يترتب عليه من تغيير في فكر وعقيدة الأجهزة الأمنية والتجهيزات الأمنية بمنافذ الدخول إلى مصر.

٦- (تهيئة بيئة قوية لجذب الاستثمارات الخارجية)

الجدير بالذكر أنه يجب أن لا تغيب عنا حقيقة، وهي أن هناك مناطق أخرى بالشرق الأوسط تتطلع لأن يكون لها ترتيب الصدارة في الخريطة السياسية والاقتصادية الإقليمية وبالأخص السعودية، والإمارات، وقطر، واسرائيل شرقًا، وتونس، والجزائر غربًا.

ومن هذا المنطلق أجد أنه من الضروري سرعة العمل على إنشاء مناطق حرة على غرار جبل «علي» بدبي، تدار بطريقة محترفة وخبرات عالمية وأقترح البدء بعمل عدة مناطق حرة بجانب المناطق الحرة الحالية ببورسعيد، والقاهرة، والعين السخنة، وأن نبدأ وفورًا عمل مناطق حرة بكلٍّ من الإسكندرية ومنفذ مصر الحدودي بنويبع أو رفح، وأخرى بالسلوم، وواحدة على الحدود الجنوبية لمصر، إما بالغردقة أو أسوان.

كما أنه واتفاقًا مع هدف تحسين بيئة الاستثمار أن نؤكد على تحديث وتطوير المنافذ الجمركية؛ بما يكفل سرعة أدائها وتقليل الإجراءات في داخلها، وتحديث ودعم هيئة المواصفات القياسية المصرية، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وهيئات وزارة الصحة، والزراعة، العاملة بالمنافذ الجمركية، وكذلك تطوير شبكة الطرق الداخلية والخارجية طبقا للمعايير الدولية، مع تحديث البنية الأساسية كصرف صحى ومياه، وتطوير بيئة الاتصالات الهاتفية والخلوية والإنترنت، وتحديث العمل بالبنوك وبورصة الأوراق المالية، وإنشاء بورصات السلع والمواد الأساسية، وإعادة تخطيط كامل منظومة التجارة الداخلية، وكافة الجهات التي تمس النشاط الاقتصادي الكلي والجزئي. مع دعم وتطوير أداء الغرف التجارية ومجالس التصدير المختلفة، وأن يكون دور تلك المنظمات دورًا رئيسًا في صياغة وتحديث القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي الكلي والجزئي بالإضافة إلى الحكومة والبرلمان.